

٦٥

مختارات الإسرائيلية



ترجمات عبرية

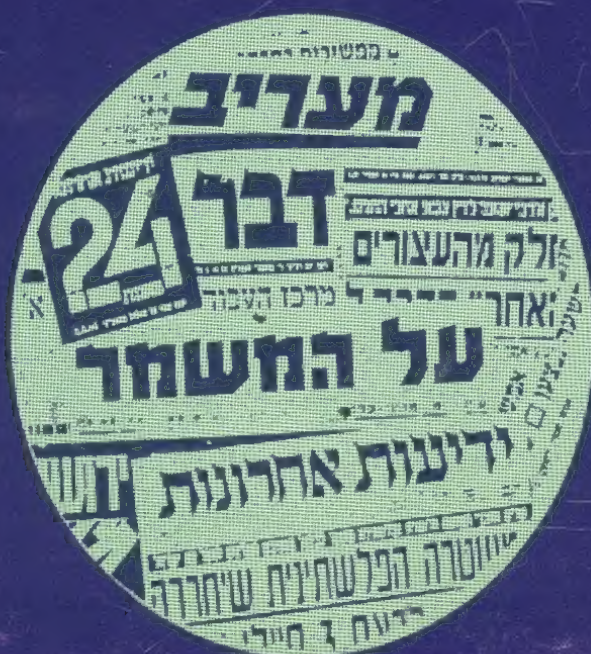
● أجندة إسرائيل لضبط التسليح

● ففي جنيف نـسوا الجـولان

● سياسة التعتيم النووي الإسرائيلية

كتابات عربية

● إيران في معادلة التفاوض العربي الإسرائيلي





مختارات إسرائيلية

Israeli Digest

رئيس مجلس الإدارة

ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير

د. عماد جاد

المنسق

أيمن عبد الوهاب

المدير الفني

السيد عزمي

الخراج الفني

حامد العوضي

وحدة الترجمة

أحمد الحملي

د. جمال الرفاعي

عادل مصطفى

محب شريف

محمد إسماعيل

منير محمود

مؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة

جمهورية مصر العربية

ت: ٥٧٨٦٣٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠

فاكس: ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

السنة السادسة - العدد ٦٥ - مايو ٢٠٠٠

- المقدمة: ٢
- دراسات:
- ١ - العرب واليهود في فترة الإنتخابات إيلان بايه ٣
- ٢ - أجندة إسرائيل للتسليح إميلي لاندو- تامار مالز ١٦
- ٣ - الأمن الصيني: تأثيراته على إسرائيل شاي فيلد مان ٢٠
- ملف العدد:
- إسرائيل سلاح:
- ١ - مجال الفضاء العسكري سيصبح من الآن خاضعاً لسلاح الطيران .. نوعم كيرن ٢٤
- ٢ - أول بطارية للصاروخ «حيثس» بدأت العمل يواف روزن ٢٤
- ٣ - جيش الدفاع يشتري وسائل للتشويش على الصاروخ «تاو» عامير ربويورت ٢٥
- ٤ - كيلنتون تعهد لنتنياهو: المحافظة على القدرة النووية الاسرائيلية ألوف بن ٢٥
- ٥ - الصاروخ حيثس سيكون جاهزاً للعمل أرييه اجوزي ٢٧
- ٦ - ١١٠٠ صاروخ ستهدد إسرائيل ريعل دينالي ٢٨
- ٧ - انتاج الصاروخ حيثس ينتقل إلى الولايات المتحدة دافيد ديفين ٢٨
- ٨ - هل إسرائيل أكثر تحصيناً؟ زئيف شيف ٢٩
- ٩ - اعطال خطيرة في ٥٠٪ من صواريخ باتريوت في العالم جابي كسلر ٣٠
- ١٠ - المفاعلات الطاعنة في السن لا تموت زئيف شيف ٣٠
- ١١ - ولا كلمة عن سياسة التعتيم النووي الإسرائيلية ايزابيلا جينسور ٣١
- التسوية والتطبيع:
- ١ - التخلص من فشل شبيردزتاون زئيف شيف ٣٣
- ٢ - بشار الأسد «مبدأ باراك» سيفضي إلى اندلاع الحرب عوديد جرانون ٣٤
- ٣ - اليسار الاسرائيلي على هضبة الجولان حجابي سيجل ٣٥
- ٤ - في جنيف نسوا الجولان موشيه جاك ٣٦
- ٥ - فزع في القيادة الفلسطينية داني روينشتاين ٣٧
- ٦ - الجواد يحتضر أوري أفنيري ٣٨
- ٧ - صندوق الفصائح الفلسطينية زئيف شيف ٣٩
- ٩ - الغاء زيارة رجال الصناعة لعمان دافيد ليكييف ٤٠
- ١٠ - ما الأمر السيئ في الغاز المستورد؟ بتسلنيل لافي ٤٠
- ١١ - التشهيرات الفوضوية ضد إسرائيل دانييل سويلمان ٤١
- ١٢ - أمور وعكسها زئيف شيف ٤٢
- إسرائيل في آسيا:
- ١ - إسرائيل تصدر لباكستان مواد كيميائية دافيد ليفكين ٤٥
- ٢ - كوريا الجنوبية اكتشفت الاسلحة الاسرائيلية امنون برزيلي ٤٦
- ٣ - مثلث المشاكل: إسرائيل، الصين، تايوان داني شالوم ٤٧
- ٤ - على عكس الوعود: اندونيسيا مازالت تفرض قيوداً دافيد ليفكين ٤٨
- ٥ - الصين والمصلحة الإسرائيلية مقال افتتاحي ٤٩
- رؤية:
- ١ - مفهوم السلام في برامج حزب العمل الإسرائيلي امين اسكندر ٥٠
- ٢ - قبول الآخر .. وثقافة السلام هاني عياد ٥٦
- ٣ - ايران في معادلة التفاوض العربي الاسرائيلي عبد الخالق فاروق ٥٩

إسرائيل وقدرتها النووية

على مدار السنوات الماضية تقدمت مصر بأكثر من اقتراح لجعل منطقة الشرق الأوسط، خالية من أسلحة التدمير الشامل، وبادرت من جانبها بالإنضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي للتأكيد على خطورة انتشار هذا النوع من السلاح تحديداً. ودعت إسرائيل أكثر من مرة إلى الانضمام لهذه المعاهدة كخطوة على طريق إخلاء المنطقة برمتها من كافة أسلحة الدمار الشامل، وكجزء من تهيئة المناخ الإقليمي أمام عهد جديد يسوده السلام والاستقرار ويتحقق فيه الأمن لجميع الدول والشعوب.

وفى مواجهة هذه الروح المصرية البناءة، رفضت إسرائيل الانضمام للمعاهدة، وطرحت حججاً عديدة إنصبت في مجملها على أنها لا تستطيع التباحث حول "قدراتها النووية" قبل إتمام عملية التسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي. وعمدت في الوقت نفسه إلى حيازة أنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل، كما حصلت من الولايات المتحدة على أحدث منتجات التكنولوجيا العسكرية إلى الدرجة التي دعت قادتها إلى التفاخر بأن إسرائيل هي أقوى دولة في المنطقة وتتفوق على كافة الدول العربية مجتمعة.

في نفس الوقت لم يكف قادة إسرائيل عن "الصراخ" من تطور القدرات العسكرية التقليدية العربية، ورأوا في كل تطوير وتحديث طبيعي لقدرات أي جيش من الجيوش العربية، أمراً عدائياً موجهاً ضد بلدهم، وقد تركز هذا "الصراخ" مؤخراً حول "القدرات العسكرية المصرية" إذ خرجت تصريحات إسرائيلية تؤكد على خطورة القدرات العسكرية المصرية وجنح البعض منهم إلى القول بأن "مصر تستعد للحرب ضد إسرائيل". بل أن هناك من اتهم واشنطن -على سبيل الابتزاز التقليدي- بأنها تتعاون مع مصر عسكرياً على نحو بات يمثل تهديداً لأمن إسرائيل. وترافق مع هذا الصراخ، شكوى من "برودة السلام مع مصر" وهو الأمر الذي ردت عليه واشنطن بأن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل لم تحدد "حرارة السلام..."

وفي الوقت الذي يفترض أن تواصل فيه إسرائيل تنفيذ التزاماتها التعاقدية على المسار الفلسطيني وتتوقف عن المناورة على المسار السوري، وتتخذ من الخطوات ما يساهم في تهيئة البيئة الإقليمية أمام تسوية حقيقية تقود إلى سلام راسخ ومستقر يحقق الأمن لكافة شعوب ودول المنطقة، فإنها بدلاً من ذلك، عادت إلى اتباع مناوراتها التقليدية وأوشكت على إضاعة فرصة تاريخية للتسوية.

وعندما حان وقت عقد مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة معاهدة منع الانتشار النووي، وبدلاً من أن تتجاوب إسرائيل مع الاتجاه العالمي الساعي إلى الحد من انتشار هذه الأسلحة المدمرة، خرج نائب وزير الدفاع الإسرائيلي ليهاجم سياسة مصر المطالبة بانضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة مؤكداً أن إسرائيل سوف تواصل في المستقبل سياسة "التعتيم النووي" التي اتبعتها على مدار الفترة الماضية.. وهو قول يفيد بأن إسرائيل سوف تحتفظ بقدراتها النووية وأن قضية الربط بين حيازة هذه القدرات وحلول السلام الشامل لا تعدو أن تكون مجرد ذريعة للتهرب من الضغوط الراهنة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي الذي تنفرد إسرائيل بحيازته. والمؤكد هنا أن هذه السياسة الإسرائيلية لا يمكن أن تخدم عملية التسوية، ولا تساعد في إجراءات بناء الثقة بين أطراف صراع على مائدة التسوية، كما أنها قد تدفع دول المنطقة إلى البحث عن بديل موضوعي لهذا السلاح الفتاك من أجل حماية أمنها واستقرارها، وهو أمر نراه لا يصب في مصلحة أي دولة من دول المنطقة.

بقي أن يدرك قادة إسرائيل أن الأمن لا يحقق بالتخندق وراء السلاح مهما تراكم وتنوع، وأن الأمن في المحصلة النهائية هو شعور داخلي يستقر في الوجدان بفعل الإدراك الموضوعي للواقع المحيط، وبالتالي فإن الحديث عن مواصلة سياسة "التعتيم النووي" لن تقيد إسرائيل ولن تضمن لها الأمن، كما أنها تُعطي المبرر الموضوعي لأي دولة في المنطقة كي تمتلك ما تريد من سلاح غير تقليدي لموازنة الاختلال الناجم عن حيازة إسرائيل للقدرات النووية وهي عملية تؤدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل في وقت يتحرك فيه العالم على طريق حظر هذه الأسلحة وأيضاً تجاربها تمهيداً للوصول إلى حالة من الأمن تتحقق عبر أدوات غير السلام المجرد.

العرب واليهود في فترة الإنتداب

اعرف عدوك ، اعرف حليفك :

تحرير / إيلا ن بابيه

مستشرقو "هاشومير هاتسعر

(الحارس الصغير) يونيل بينين(٠).

ولكننا لانستحقه ... وحتى اشعار آخر فإنهم من وجهة نظري يستطيعون أن يبحثوا عنه (1) وكان الرأي العام السائد في معسكر السلام هو أن الفلسطينيين لا يعرفون ماذا يفعلون . وعلى هذا النحو فسر اليعازر جرانتوت - رئيس المابام - الموقف الفلسطيني .
انه خروج غير مسئول عن طريق المنطق . وتعاطف الفلسطينيين مع صدام حسين وتوحيد نضالهم مع حربه يعد جنوناً وللأسف الشديد ليست هذه هي المرة الأولى في تاريخ الأمة الفلسطينية ، عندما تصل الى مفترق طرق هام ، يختار زعمائها الطريق الخاطئ . إنها أمة تستحق زعامة أفضل . (2) وغالبية حركة السلام الاسرائيلية ترفع لواء الفكرة الصهيونية وتتصرف ، مثل يوسى ساربه واليعازر جرانتوت ، وعلى الرغم من أن حكومة يتسحاق شامير قد رفضت كل مبادرات السلام التي تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الرغم من سياسة القبضة الحديدية في قمع الانتفاضة كان معسكر السلام الصهيوني يتوقع أن يتصرف الفلسطينيون باعتدال وأن يمتنعوا عن العنف حتى يستطيعوا عرض قضيتهم على الجمهور الاسرائيلي بسهولة أكبر ، وعلى النقيض من حكومة اسرائيل كان الحمايم في المعسكر الصهيوني مستعدين للاعتراف

كان معسكر السلام الاسرائيلي واحدا ممن أصابهم الغزو العراقي للكويت بضرر بالغ ولكنه غاب عن أعين الكثيرين . ولم تكن منظمة التحرير الفلسطينية تؤيد العدوان العراقي على الرغم من أنها لم تؤيد رد الفعل العسكري على أزمة الخليج والذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى الرغم من ذلك فقد كان هناك كثير من الفلسطينيين في الأردن وفي الضفة الغربية وفي قطاع غزة وحتى في اسرائيل ذاتها قد استهواهم ذلك التحدي الذي اعلنه صدام حسين على الوضع الراهن في الشرق الاوسط ونتيجة لذلك فإن كثيرا من ابرز العناصر المؤيدة للمفاوضات بين اسرائيل وبين منظمة التحرير الفلسطينية ولاقامة دولة فلسطينية بدأوا يرددون تصريحات عن تجميد الحوار الاسرائيلي الفلسطيني وعن الإدانة اللاذعة للفلسطينيين ولتنظمة التحرير وفي صحيفة هاأرتس كتب يوسى ساريد المعروف بتأييده للسلام الاسرائيلي الفلسطيني مقالا عنيفا جاء فيه :

لو إنني أؤيد إقامة دولة فلسطينية فقط لان الفلسطينيين يستحقون دولة - لتراجعت الآن عن تأييدي ، ولكنني لازلت أطالب بحقهم في تقرير المصير وفي دولة مستقلة لأن من حقي أن أتخلص من الاحتلال ومن أضراره السيئة . من المحتمل أنهم يستحقون الاحتلال

بحقوق الفلسطينيين ولكن بشرط أن يحددوا أهم قواعد اللعبة وأن يلعبها الفلسطينيون حسب القواعد. ولكن عندما يستجيبون لديناميكية المنطقة أو يقوموا بأعمال يائسة نتيجة للاحتلال العسكري الذي دام أكثر من خمسة وعشرين عاما فإن الجزء الأكبر من معسكر السلام الاسرائيلي الصهيوني يساير خط الجناح اليميني ويهاجم الفلسطينيين ويدينهم.

وقد زعم اليعازر جرانتوت بأن المقولة الخاصة بأنه ، أو المابام ، أو اليسار الاسرائيلي صاحب معسكر السلام ، يعرف ، أفضل من الفلسطينيين الف مرة ، ماهو خير للحركة الوطنية الفلسطينية ، ليس نبوءة جديدة . لأن هذا الزعم متأصل جيدا في تاريخ حركة العمل الصهيونية ويعبر عن ذاته بصورة بارزة في موقف حزب المابام . وأكثر من أي حزب صهيوني آخر ، سعى حزب المابام لأن يخصص للعرب الفلسطينيين مكانا في وجهة نظره السياسية والعملية . ولقد حقق الحزب بعض الانجازات وساهم ولايزال يساهم بدور فعال في حركة السلام الإسرائيلية وعلى وجه الخصوص منذ منتصف الثمانينيات . وإلى جانب ذلك لم يتنازل غالبية أعضائه عن وجهة النظر اليهودية المركزية ولم يوافقوا على أن يدرسوا ويختاروا أي احتمال للتعايش مع الشعب الفلسطيني على أساس من المساواة الكاملة ونظرا لأن لوجهة النظر هذه سيطرة واسعة على العنصر الصهيوني في حركة السلام الاسرائيلية فإنه يكون من الواجب علينا أن نحلل مصادرها التاريخية وبعدها الأيديولوجي والسياسي .

لقد كان أول حديث لي باللغة العربية مع شخص عربي هو ماجدي في أغسطس ١٩٦٥ عندما رافقت أستاذي في اللغة العربية في زيارة لأم الفحم . وكان الهدف من هذه الزيارة هو تشجيع النخبين على أن يصوتوا لصالح المابام في انتخابات الكنيست التي كان من المقرر أن تتم في ذلك الشهر . ولقد كان المدرس يهوديا من مواليد العراق وعضوا في كيبوتس مشمار هاعيمق وهي إحدى كيبوتسات هاشومير هاتسعير "الحارس الصغير" (*) والتي تشكل البنية الاجتماعية الأساسية وحجر الزاوية لنبوءة المابام الاشتراكية وأنداك كنت أقيم في مشمارهاعيمق طيلة نصف عام واشتركت هناك في دورة دراسية للمرشدين مع حوالي ٣٠ أمريكي آخر من أعضاء هاشومير هاتسعير . ونظرا لإلمامي الكبير باللغة العبرية فقد بدأت أدرس اللغة العربية كتعبير عن تعاطفي مع تطلعات المابام المعلنة عن التقارب اليهودي العربي والعيش في وئام .

وعلى الرغم من أنني كنت مجرد متفرج أكثر من مشارك فلم يخطر ببالي آنذاك أنه لم يكن من المناسب أن يشارك أمريكي يهودي يبلغ من العمر ١٦ عاما وليس مواطنا اسرائيليا بل جاء لاسرائيل لبضعة شهور ، بدور في معركة حول أصوات الناخبين وسط عرب فلسطينيين من مواطني اسرائيل يعيشون في هذه البلاد منذ أهد الأبدن . ولقد زرنا بالدرجة الأولى الأسر التي يعمل رجالها في كيبوتسات هاشومير هاتسعير الموجودة على مسنارف القرية . ولم أكن أعلم أن بعضا من تلك الكيبوتسات تقوم باستغلال أراض كانت في الماضي ملكا لسكان أم الفحم وقرى مجاورة وأن سكانها هم الذين كانوا يزرعونها قبل عام ١٩٤٨ . وأنداك لم ألاحظ عدم المساواة في ميزان القوى بين الكيبوتسيم وبين جيرانها العرب ولم ألاحظ الأمر الغريب في أن يطلب صاحب العمل من العاملين عنده أن يصوتوا من أجل حزبه الاشتراكي على حين أن صاحب العمل هو المستفيد من ممتلكات أولئك العاملين بعد أن صودرت منهم . وبعد ذلك بسبعة أعوام وبعد أن واصلت دراستي للغة العبر (دراسات الشرق الأوسط) كطالب لنيل درجة الماجستير من الجامعة العبرية فوجئت بهجوم وحشي من البوليس الاسرائيلي على المتظاهرين في شوارع القدس وفي أعقاب رأيت - بضوء جديد - هذه القضية وبقيّة الأمور التي ترتبط بها .

ومن أبرز مميزات حزب المابام بالمقارنة مع الأحزاب الصهيونية في البلاد ، ذلك التراث الطويل من التأييد للتعايش اليهودي العربي ، وتعاونيات الكيبوتس القطري وخريجو حركة هاشومير هاتسعير في الكيبوتس وفي المدينة ، هم سند الحزب الرئيسي . وقبل قيام الدولة كانت حركة "هاشومير هاتسعير" هي التيار الصهيوني الوحيد الذي يعترف بالحقوق القومية للعرب في أرض اسرائيل / فلسطين . وحتى صدور مشروع التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧ كانت هاشومير هاتساعير تؤيد قيام دولة مزدوجة القومية في أرض اسرائيل / فلسطين وقد تأسس حزب المابام في عام ١٩٤٨ نتيجة لوحدة هاشومير هاتسعير مع تيارين آخرين من ذوي الميل الماركسي الصهيوني وكانا يعارضان حزب الماباي الاشتراكي الديمقراطي .

ومن عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٥ كان المابام بمثابة معارضة يسارية صهيونية لحكومات اسرائيل بزعامة الماباي وبزعامة بن جوريون . وكان المابام يرفض وجهة النظر العنيفة التي تبنتها الحكومة في موضوع النزاع العربي الاسرائيلي ، وتبنى وجهة نظر أكثر مهادنة ، وفي

نفس الوقت عارض المابام بحماس الحزب الشيوعي الاسرائيلي "ماكي" الذي كان ينتقد هو الآخر السياسة الاسرائيلية نحو العرب ولكن هذا النقد كان ينبع من تنكره العلن للصهيونية . ومن أجل أن يحافظ على الملامح الخاصة والمميزة لمواقف الصهيونية رفض المابام أن يتعاون مع ماكي حتى في الحالات التي كان يوجد فيها اتفاق كامل في الآراء بينهما مثل معارضة نظام الحكم العسكري الذي طبق على العرب الفلسطينيين مواطني اسرائيل حتى عام ١٩٥٦ ، وبسبب رفض التعاون مع ماكي اضطر المابام الى أن يناضل دون توقف من أجل موقعه وسط المواطنين العرب في اسرائيل لأن كثيرين منهم أيدوا ماكي على وجه الخصوص بسبب رفضه للصهيونية .

وفي عام ١٩٥٥ انضم المابام الى حكومة ائتلافية بزعامة الماباي برئاسة بن جوريون . وحتى انضمامه للحكومة كان المابام يعارض بصورة علنية شن الحرب ضد مصر ، ولكن كعضو في الائتلاف أيد الهجوم البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على مصر في عام ١٩٥٦ وطالب أيضا بضم قطاع غزة الذي احتلته اسرائيل في حرب سيناء / السويس ومع احتلال شبه جزيرة سيناء تجدون هذه القضية وقضايا أخرى ، قد أوضحت أن حزب المابام - باستثناء فروق طفيفة في صياغة المواقف - لم يخرج بصورة حقيقية عن الاجماع الصهيوني في القضية الاسرائيلية العربية حتى نهاية العقد الأول بعد قيام الدولة . وقد بدأ المابام يفقد بصورة تدريجية طابعه المعارض المتميز وأخيرا انضم الى صفوف المعراخ في عام ١٩٦٩ .

ولقد أدى التزام المابام منذ بداية عهده ، بالتقارب اليهودي العربي ، إلى تكريس جهود كبيرة لتطوير أدوات مختلفة للتعرف على العرب الفلسطينيين . وأراد المابام أن يثبت أنه من الممكن تطبيق مواقفه السياسية في النزاع الاسرائيلي العربي جنبا الى جنب مع التمسك بقيم حركة العمل الصهيونية وهذا يعنى الهجرة ، الروح الطليعية - الاستيطان في الكيبوتسيم ، واحتلال المواقع القيادية في وحدات مختارة في جيش الدفاع الاسرائيلي ، وكان حزب المابام يزعم في أوقات مستقاربة "نحن صهيونيون أوفياء وليس هناك من يعرف العرب مثلنا ولذلك يجب أن يسمع الجميع صوتنا" . "ولقد زعم ميشل فوكو أنه "لا توجد معلومات إلا اذا كانت مكونة من افتراضات سابقة وفي نفس الوقت ، من علاقات قوى".

وفي مقابل ذلك نجد أن المابام قد تجاهل أن ولاه للمشروع الصهيوني ، وبوره فيه من شأنهما أن يضععا علامات استفهام كبيرة حول خبرته فيما يتعلق بقضية العرب الفلسطينيين . ولذلك كثيرا ما كان يبدو لكل من لم يتربى في أحضان هذا الدرب الملتوى ، ان نشاط المابام

السياسي يثير السخرية ويتميز بالنفاق ، وعلى سبيل المثال نجد أنه في فبراير ١٩٨٩ التقت مجموعة من ضباط الاحتياط من الكيبوتس القطري مع اللواء احتياط عمرام ميتسناح والذي كان مسئولاً عن قمع الانتفاضة في الضفة الغربية عندما كان قائدا للمنطقة الوسطى . وكان الكيبوتس القطري يعارض نداء حركة "هناك حدود" برفض خدمة الاحتياط في المناطق المحتلة احتجاجا على سياسة الحكومة هناك . ومع ذلك فقد أراد جنود الاحتياط في الكيبوتس القطري أن يعلم ميتسناح الى أي حد كان من الصعب عليهم تنفيذ الأوامر التي صدرت لهم ، وتحدث إيلي بن جل (من كيبوتس برعام) عن المشكلة الاخلاقية المتمثلة في قمع النضال القومي وقال "أنهم يجبروننا أن نقتلهم ولن يتحمل الشعب اليهودي ذلك".

وكان هناك ضباط اقترحوا طرقا أخرى لتحسين وتطوير عمليات الجيش . واقترح أورى فينكرفيد (وهو من كيبوتس رفاديم) حلا للعديد من المشاكل التكتيكية في الحرب ضد الانتفاضة حيث قال "من المحتمل ألا يكون ضروريا أن نستخدم طلقات بلاستيكية ضد الشباب بل يجب أن نستخدم طلقات حقيقية لأنهم لا يفهموننا . وبمقلبتهم هذه لا يفهمون مثل هذا الأمر . ومن السهل أن نلغى كنوع من إنعدام الإخلاص تلك التعبيرات المتكررة للتردد الاخلاقي في تنفيذ أعمال وحشية ، والدعوة الى التعاطف مع عناصر القمع والتي تتجسد في المقولة المعروفة "أنهم يطلقون النار ويبكون" وأن نرجع هذا للنوايا السيئة من جانب من يعبرون عن ذلك ، ولكن الحقيقة هي أن هؤلاء الأشخاص يؤمنون بأن ما يحركهم هو مبادئ أخلاقية سامية للغاية وبأن لديهم من الاحساس بالواجب العميق ما يفوق كثيرا ما تشعر به غالبية الجمهور اليهودي الاسرائيلي . وصحيح أن المابام يجسد هذه التناقضات التي عبرت عن ذاتها في مثل هذه المشاعر ولكن كان هناك كثيرون مثله داخل معسكر السلام الاسرائيلي . ومن بين هؤلاء من تعود أصولهم وجذورهم الى حركة العمل الصهيوني بما في ذلك زعماء حركة "السلام الآن" وأعضاء من حركة حقوق المواطن (مثل يوسى ساريد) ورجال الجناح اليساري في حزب العمل ، وهم يؤكثون هذه الحساسية ويرون فيها دليلا على الطابع الاخلاقي بصهيونيتهم .

وفي عامي ١٩٤١ و ١٩٤٢ عندما اتضح حجم خطة العمل النازية إزاء يهود أوروبا أعلنت الحركة الصهيونية لأول مرة أن هدفها هو إقامة دولة يهودية في أرض اسرائيل . وتم الاعلان عن هذا الهدف بصورة رسمية بناء على طلب صريح من جانب دفيد بن جوريون في المؤتمر الصهيوني الذي عقد في فندق بالتيمور في نيويورك في شهر مايو ١٩٤٢ . ولقد كان الاقتراح المعنى

الذي تقدمت به حركة (الحارس الصغير) هو إقامة دولة مزبوجة القومية .ومن أجل تقديم بديل معقول لاقتراح بن جوريون والماباي ، والذي لم يكن اقتراحاً نظرياً فقط ، كان على (الحارس الصغير) أن تبحث عن شركاء عرب ، وأن تنظم صفوف الجالية العربية .وعلى هذا أقيمت الأداة السياسية لتحقيق هذا الهدف وخلق البنية الأساسية للخبرة المطلوبة .وفي عام ١٩٤٠ نظم الكيبوتس القطري لسته من أعضائه دورة مكثفة لمدة نصف عام لدراسة اللغة العربية .وعقدت هذه الدورة في القرن الدرزية عوصافية وفي الناصرة .وبعد ذلك بعام كان قد درس اللغة العربية ٤٨١ عضواً من الكيبوتس القطري منهم ٤٣ درسوا دراسات متقدمة .وفي بداية عام ١٩٤١ أقيمت الإدارة العربية في الكيبوتس القطري بهدف تشجيع التعاون السياسي اليهودي العربي .

ولقد كان أهرون كوهين هو رئيس الإدارة العربية وأبرز أعضائها (١٩١٠ - ١٩٨٠) وهو من مواليد رومانيا وعضو كيبوتس شيرهاغميكيم وكان قد وصل إلى أرض إسرائيل في عام ١٩٢٩ .وكان شريكاً الرئيسيان : من أصل الماني وهما : (اليعيزر بارى) (١٩١٤ - ١٩٨٦) من كيبوتس هازوريع ووصل إلى أرض إسرائيل في عام ١٩٣٧ ، ويوسف فاشيتس (١٩١٠ - ١٩٩٢) من كيبوتس داليا وكان قد وصل إلى أرض إسرائيل في عام ١٩٣٦ . وكان النشاط السياسي والقضايا الفكرية التي اهتم بها هؤلاء المثقفون الثلاثة ، يرتبط كل واحد منها بالآخر ولا يمكن الفصل بينها .ولقد كان الاقتراض الأساسي والخط الموجه هو أنه كلما ازدادت معرفتنا بالمجتمع العربي وثقافته كلما كان التعاون السياسي معه أسهل . وأخذ أعضاء الإدارة العربية على عاتقهم مهمة تعليم الجالية اليهودية .ولقد تضمنت الجهود الأولى دراسة ببلوجرافية قام بها بارى ودراسة شاملة عن المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قام بها فاشيتس تحت عنوان "العرب في أرض إسرائيل" ، وكان السكان اليهود يرون أن كوهين يمتلك فهماً كبيراً بتطور طبقة العاملين ونشاط قوى اليسار في العالم العربي .

ومن منتصف الأربعينيات وحتى منتصف الثمانينيات تمخض نشاط هؤلاء الثلاثة عن كمية مذهلة من المقالات والكتب الهامة والبحوثية على السواء والتي تكشف عن المام كامل باللغة العربية وأساليب معيشة العرب في أرض إسرائيل /فلسطين وفي الدول المجاورة .ولقد كان حزب هاشومير هاتسعير حزباً معارضاً ولذلك فإن تجميع المعلومات واكتساب المعرفة عن العرب لم يكن يهدف أن يضع في يده مادة يسيطر بها عليهم مثلما يمكن أن نقول عن حزب الماباي ومستشرقية .ولقد أراد الحزب أن ينمي الإدراك السياسي وسط العرب وعلى وجه

الخصوص وسط العمال وأن ينظم صفوفهم كمعارضة للماباي .وكان هذا هو الخيط الرفيع الذي يسير عليه وكان الهدف تجنيد العرب من الناحية السياسية ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى كبح جماحهم من أجل أن يضمن أن نقدهم للماباي لن يتجاوز حدود الحوار الصهيوني .

وفي الأربعينيات وبداية الخمسينيات تعاطف مستشرقو هاشومير هاتسعير مع الاتحاد السوفييتي والماركسية الموضوعية التي تميزت بها الدولية الثانية والثالثة وكانوا يؤمنون بأن الاستيطان الصهيوني في أرض إسرائيل سوف يحقق الخير للعامل والفلاح العربي .وأن تقدم وتطوير أساليب الإنتاج الرأسمالية سوف يقضى على الاقطاع الضعيف وسوف يحرر الجماهير العربية من حكم الأفندية وظلام الدين .وكذلك كانوا يؤمنون بأنه ليس هناك تناقض بين الصهيونية وبين الاشتراكية وأنه كلما تزايدت قوى اليسار في العالم العربي كلما خفت معارضة العرب للصهيونية .وعلى هدى من وجهة النظر هذه كتب فاشيتس يقول "أن الصهيونية التي حرمت عرب أرض إسرائيل من البرلمانية المزيفة في الدول المجاورة ، هي التي خلقت القاعدة الاجتماعية والاقتصادية لديموقراطية برجوازية مزبوجة القومية في أرض إسرائيل ، وهذه الديمقراطية تركز على طبقة عمالية قوية وواعية من الناحية السياسية ."

وعلى الرغم من أن الثلاثة كانوا يتفقون فيما بينهم حول وجهة النظر هذه إلا أنه كان هناك فرق حقيقى بين التوجه الأوروبى المركزى عند فاشيتس وبارى وبين التوجه الشرقى لكوهين .وكان موقف كوهين أكثر جرأة من الناحية السياسية والبحثية وكان مصحوباً بقدر كبير من الصبر ومشاعر الاحترام نحو الثقافة العربية .

وكان فاشيتس وبارى يقللان من أهمية الحركة القومية العربية :حيث زعم بارى أن مثل هذه الحركة لم يكن لها وجود بين عام ١٨٨٢ وعام ١٩٠٤ على حين أن بارى كان يعتقد في عام ١٩٤٧ أنه "لا يوجد لعرب فلسطين أى ادراك فلسطينى عربى خاص . (3) وهذا يدل على أن فاشيتس قد تجاهل الروابط التي ربطت الجمهور العربى بهويته واستمراريته التاريخية والجماعية والثقافية فى وطنه ولقد بدأ بحثه عن المجتمع العربى فى أرض إسرائيل بوصف مسهب لحياة القرية .وأكد سلبية الفلاحين وضعف الانتاج الزراعى والوهن العام و"التعفن" .ولقد تغافل تماماً عن أمثلة الوعي السياسى والعمل الجماعى وسط الفلاحين مثل المشاركة فى الثورة العربية فى عام ١٩٣٦ وعام ١٩٣٩ ، ورأى فيها مجرد التهاب للمشاعر ينبع من "الدم والدين".

وبصورة مماثلة تجاهل بارى بداية المعارضة العثمانية

والعربية للصهيونية وأرجعها الى كراهية الأجانب واعتبرها "أحد مظاهر العدوانية الماكوفة في المجتمع العربي . (5) وكان موقف فاشيتس يتعارض بصورة كاملة مع التصوير الحماسي المليء بالأمل بالنسبة لطبقة العمال المتنامية "الشريك الكبير والحقيقي في الوحدة. ونظراً لأن المجتمع العربي الفلسطيني كانت يتكون في غالبية من الفلاحين ، فلقد كانت النتيجة الشاملة المترتبة على هذا التصوير المتناقض، هي أنه قبل أن يصبح المجتمع القائم قادراً على المشاركة في التطور الاشتراكي في أرض اسرائيل سوف يكون لازماً عليه أن يتغير بفضل النشاط الصهيوني والتقدمي .

وكان كوهين أيضاً يعتقد أن الصهيونية ستؤدي الى تحرر العرب وفي اجتماع عقدته اللجنة التنفيذية للكيبوتس القطري في يناير ١٩٤٢ أعلن كوهين "أن أي اتصال حقيقي مع العرب يجعلنا ندرك أنه في ظل المعطيات القائمة وفي الفترة المقبلة لن تقوم قوة عربية تقدمية وإذا لم تظهر فسوف يكون من الضروري علينا سواء باعتبارنا اشتراكيين أو باعتبارنا صهيونيين - أن نقدم المساعدة الحقيقية حتى تظهر في الشارع العربي قوة تحرير تقدمية .ومن المؤكد أن هناك بعداً نظرياً في هذا الموقف .ولكن على النقيض من فاشيتس آمن باري بأن هناك

ضرورة لوجود حركة عربية مستقلة لكي تحرر المجتمع العربي .ومن أجل تشجيع نموها وافق كوهين على أن يبدأ الحوار والتعاون السياسي مع اليسار العربي المعادي للصهيونية .وفي عام ١٩٤٢ سافر كوهين كمندوب عن الهستدروت الى لبنان وسوريا من أجل أن يقف هناك على توجهات التيارات السياسية المناهضة للفاشية .وعلى الرغم من حقيقة أن غالبية الذين التقى بهم كانوا من الشيوعيين أو المتعاطفين معها وكانوا يعارضون الصهيونية من الناحية الأيديولوجية إلا أنه لم يتردد في التحاور معهم .ولقد زعم كوهين أن معارضتهم للصهيونية تنبع من ضرورة وجود جبهة موحدة معادية للفاشية ، مع العرب القوميين .وهذا هو الهدف الذي كان كوهين يؤيده .ولقد كان التقرير الذي قدمه عن اتصالاته ، ايجابياً بصورة عامة على الرغم من أنه لم يتمكن من اقناع لبناني واحد أو سوري واحد بأن في مقدور الحركة الصهيونية أن تكون حليفاً لحركات التحرر العربية .أوصى باستمرار الاتصالات من قبل الهستدروت وزيادة التعاون اذا كان ذلك ممكناً .ولكن توصياته لم تقبل .

وفي عام ١٩٤٢ التقى كوهين وزميله حاييم كلفارسكي .جماعة التقارب والمشاركة اليهودية العربية "مع مثقف عربي من بيت لحم اسمه عبدالله بندق .وكان بندق

عضواً في الحزب الشيوعي الفلسطيني ثم أصبح زعيماً "لجمعية التحرر الوطني" - وهي تنظيم فلسطيني قومي شيوعي - ظهرت في أعقاب الانقسام الذي حدث داخل الحزب الشيوعي في ذلك العام .وكان كوهين يتعشم أن يتوصل عن طريق هذه الاتصالات الى اتفاقية يهودية عربية على أساس قاعدة إزواج القومية كحل مناهض للدولة اليهودية التي طالب بها مشروع بالتيمور .وأوصى كوهين ومردخاي بنطوف المتحدث الرئيسي لفكرة القومية المزوجة . "في حركة هاشومير هاتسعير، بضرورة استمرار العلاقات مع بندق ولكنهما قوبلا بمعارضة من جانب غالبية أعضاء سكرتارية الكيبوتس القطري . وانضم باري الى موقف الأغلبية وتصور أنه نظراً لأن بندق شيوعي ، فمن المحذور أن يثقوا فيه .وعندما استمر كوهين في علاقاته مع بندق ، رغم معارضة باري ، هدد باري بالاستقالة من الإدارة العربية.

ولم يكن هذا الخلاف يعكس فقط تطلع كوهين الى توسيع دائرة الشركاء العرب بل كان يعكس أيضاً الفرق في تقييم ماهية النزاع الاسرائيلي العربي والخيارات المختلفة لتسويته .وكان باري متشائماً إزاء امكانية التوصل الى اتفاقية مع أي زعامة عربية موجودة ، ولم يكن يرغب في إجراء مفاوضات طالما لم تظهر زعامة جديدة .وعلى النقيض من كوهين لم يكن باري يرغب في أن يكون "القابل" التي ستبشر العالم بزعامة عربية جديدة .وبدلاً من البحث عن علاقات مستقلة ، كما كان يفعل كوهين ، أوصى باري بالبحث عن شركاء عرب فقط من خلال النشاط في الاتحاد المهني العربي والذي كان تحت وصاية الهستدروت وكان يطلق عليه اسم "تحالف عمال أرض اسرائيل" .ولقد عرض باري هذا الموقف المتشائم والذي كان يعبر عنه في الجدل داخل زعامة الكيبوتس القطري ، وذلك في مقدمة كتابه في بداية النزاع الاسرائيلي العربي ١٨٨٢ - ١٩١١ . "ومن خلال الزعم بأن النزاع هو أحد المعايير الماكوفة لدى الجماعات والطبقات المتجاورة والمتباينة عرقياً ولغوياً ودينيا كتب باري يقول : ليس أقل من أن تسأل : لماذا نشب النزاع ؟ والسؤال المطروح أيضاً : لماذا لم يكن هذا النزاع غير حاد عما كان عليه طوال الوقت ؟ وفي الحقيقة فإنه لم يكن من قبيل الصدفة أن يحدث ما حدث ولا يجب أن نرى فيما حدث تقصيراً أو أخطاء أو مؤامرات وعلى هذا فإن السؤال الهام ليس هو لماذا نشب النزاع اليهودي العربي ولكن متى وكيف نشبوعن طريق عرض المشكلة على هذا النحو تهرب باري من أي نقد أساسي لسياسة الزعامة الصهيونية التي كان يتفق معها قبل ذلك ولوقت طويل .وإصرار باري على أنه فقط عن طريق الهستدروت الذي يتزعمه المabay سوف يكون من الممكن التوصل الى

شراكة مع العرب في المستقبل ، يعنى أن العرب الذين يمكن السيطرة عليهم هم فقط الذين يمثلون الشركاء الشرعيين . وكان الشيوعيون ، رغم معارضتهم للصهيونية ، يميلون أكثر من أى تنظيم سياسى آخر داخل العرب الفلسطينيين فى أرض إسرائيل ، الى التوصل الى اتفاقية تتفق مع الخطوط التى بلورتها حركة هاشومير هاتسعير . وهذا يعنى أن رفض إقامة علاقات مع بندق كان رفضا لأكثر التيارات تقدمية وسط الجالية الفلسطينية العربية مهما كانت نقاط ضعفه وعيوبه . وكان هذا يعنى التسليم بسياسة الماباى نحو العرب على الرغم من أن هاشومير هاتسعير أدركت - مثلما كتب فاشيتس نفسه - أن احتمالات التوصل الى اتفاقية صهيونية عربية وفقا لأسلوب الماباى، ضعيفة للغاية.

ولقد كانت وجهة نظر كوهين إزاء النزاع أكثر تفاؤلا من وجهة نظر بارى . وعلى ضوء عقيدته الماركسية ، التى لا تتزعزع تصور كوهين أنه ليس هناك تناقض بين المصالح الحقيقية "لجماهير الشعب اليهودى والشعب العربى الفلسطينى وأن الزعامة السياسية السليمة تستطيع أن تقنع كلا الشعبين بضروره الاعتراف بذلك . ولم يتردد كوهين فى توجيه النقد الى قصر نظر الحركة الصهيونية فى نظرتها الى العرب منذ بداية الاستيطان فى البلاد وحتى كتابة مؤلفاته . ولقد كتب فى كتابه الضخم الذى يتناول تاريخ النزاع وصدر تحت عنوان "إسرائيل والعالم العربى" كتب يقول : ليس هناك أمل فى الخروج من هذه الحلقة المفرغة بدون قدر من النقد الذاتى من الجانب اليهودى . كما أن استعداد كوهين لمزيد من النقد الذاتى (وتمسكه بالماركسية الموالية للسوفييت حتى بعد أن هجرها غالبية زملائه فى المابام) قد دفعه الى المزيد من الاستعداد للحوار مع العرب الشيوعيين والذين كان يرى فيهم شركاء المستقبل من أجل التغيير الثورى فى الشرق الأوسط . وإدراك كوهين واعترافه ، بالوعى الذاتى لدى الشرق العربى ، هو الذى دفعه الى رفض التوجه الذى عبر عنه فاشيتس وبارى فى أعمالهما . ومن بين النقاط الأساسية التى ظهرت فى نظريته ، تلك التى تقضى بأنه طالما أن اليهود يعوبون الى الشرق ، فإن عليهم أن يضربوا بجنورهم فى المنطقة وأن يتعرفوا عليها وأن يتغلبوا على مشاعر الغربة التى يحسون بها نحو جيرانهم . ولقد أراد كوهين أن يكون فى مقدور الشباب اليهود الذين يولدون فى إسرائيل أن يروا التطور التاريخى فى المنطقة ، ليس من منظور أوروبى مشوه ولكن بأعين ابن الشرق المتحرر من هذه النظرة المضللة.

لقد اعتبر كوهين أن كتابه الأول "الشرق العربى" تاريخ عام للعالم العربى منذ ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد

وحتى الحرب العالمية الأولى ، وكذلك الاجزاء الثلاثة الأخرى التى صدرت بعده، مساهمة لدفع هذه المسيرة . بدأ كوهين كتابه هذا ببحث عن العصر الذهبى فى العالم العربى . امتنع عن تأكيد جوانب أفول نجم العرب وضعفهم فى عصرنا مثلما فعل فاشيتس وأعقبه بارى فى كتابه الأول "طبقة الضباط والسلطة فى العالم العربى" . وقد عارض كوهين وجهة النظر الأوروبية التى كانت تركز على الحكام وأنصارهم وتتجاهل التطور الاقتصادى والطبقات الاجتماعية الأخرى . ورأى فيها كوهين نظرة مبتسرة غير شاملة شكلت الطابع المميز - من وجهة نظره - لأعمال المستشرقين البرجوازيين عن عرب المشرق . وكان كوهين يفضل أن يشق العرب بأنفسهم الطريق نحو وجهة نظر جديدة فى التاريخ العربى وكان يشعر بالحزن من أن سيطرة الغرب على العالم العربى قد عطلت مثل هذا التطور . وعلى هذا فقد أخذ كوهين على عاتقه أن يكتب عن الشعب العربى مثلما أراد أن يكتب العربى عن الشعب اليهودى . "فكان الاحترام العميق الذى يكنه للعرب وحضارتهم ، وإبرازهم فى بحوثه - رفيقا دائما لتسامحه السياسى الذى لا ينضب .

ولقد وضع استقلال إسرائيل وحرب عام ٤٨ - ١٩٤٩ ، التزام هاشومير هاتسعير بالتعاون اليهودى العربى - موضع الاختبار . ومن أجل إقامة حزب المابام تجاهل هاشومير هاتسعير فكرة الدولة مزدوجة القومية التى رفضها شركاؤه فى الحزب الجديدة "اتحاد العمل" و"عمال صهيون" . وتم تعيين كوهين مديرا لإدارة النشاط العربى فى المابام ومن خلال منصبه هذا حاول أن يشجع السياسة التى كان قد أوصى بها وهو رئيس للإدارة العربية فى الكيبوتس القطرى . واعتقد كوهين هو وزعماء الجناح اليسارى فى المابام أن الحزب سوف يتبنى وجهة نظرهم الماركسية ونتيجة لذلك سيقبل أيضا وجهة نظرهم فيما يتعلق بالعلاقات الاسرائيلية العربية ، ولكن بعد أيام قليلة من تشكيل الحزب اعترف بارى بكل صراحة بأن برنامج الحزب غير واضح "فى نقاط يحظر فيها عدم الوضوح . وأن القضية العربية قضية حاسمة ، وأن صورة حلها ستحدد مصيرنا . وإذا كان هاشومير هاتسعير قد رفع عاليا راية النضال من أجل اتفاقية يهودية عربية ، فمن المشكوك فيه أن يفعل الحزب الجديد ذلك." (21)

كان بن جوريون وأعضاء الماباى فى الحكومة المؤقتة ، من خلال التشاور مع مستشرقى الماباى ويوسف فايتس والذى كان آنذاك يشغل منصب مدير إدارة الأراضى فى الصندوق القومى يشجعون بصورة غير رسمية ، طرد العرب الفلسطينيين مع نشوب الحرب وقرروا منع عودة اللاجئين . وقام كوهين بإبلاغ اللجنة السياسية فى حزب

المابام أن الضباط من أعضاء الحزب (الذين كانوا يشكون غالبية قادة جيش الدفاع الاسرائيلي) ينتهكون الخط الحزبي وأنه في المناطق الواقعة تحت سيطرة اليهود ، ينفذون سياسة التهجير الجماعي "ترانسفير" بحق السكان العرب وفي أعقاب ذلك اتخذت اللجنة السياسية قرارا يعارض "اتجاهات طرد العرب من حدود الدولة اليهودية" وهدم القرى بدون حاجة استراتيجية والمصادرة بصورة غير قانونية ونسف - بصوره متعمدة - مصادر رزق العرب الباقين أو الذين يحق لهم أن يعودوا بعد انتهاء العمليات العدائية . وكذلك أوصت اللجنة السياسية بضرورة معاقبة وتجريم أعمال السرقة والنهب ومهاجمة المدنيين . وطلب المابام من الحكومة أن تتوجه بنداء الى دعاة السلام من العرب حتى يبقوا في بيوتهم وأماكن عملهم وأن يقبلوا سيادة الدولة اليهودية واعترف هذا القرار بحق دعاة السلام العرب الذين بقوا ، والذين سيعودوا ، إلى العمل ، في إدارة حياة مستقلة ، وفي الاشتغال بالتجارة وفي ضمان الأمن الشخصي والعلاج الطبي والتعليم . وفي مقابل ذلك لم يوافق الحزب على اقتراح كوهين الأصلي بأن تقبل الحكومة عودة كل اللاجئين

واستمر كوهين في توجيه النقد للحكومة ولأعضاء حزب المابام الذين يخدمون في الجيش . وفي المجلة الأيديولوجية الخاصة بالحزب والتي صدر منها العدد الأول في يونيه ١٩٤٨ تنبأ كوهين محذرا "بأن الدولة التي ستقوم على العداء القومي وحكم شعب واحد على شعب آخر مصيرها أن تنبت الرجعية في داخلها . وأن الدولة الرجعية سوف تصبح مستعبده إن عاجلا أم آجلا ، للإمبريالية وسياستها العدوانية والرجعية في الساحة الدولية.

وفي ٢٧ يوليه القى كوهين خطابا أمام مجندي حزب المابام في اطار ندوة عن العلاقات اليهودية العربية . وربط في هذا الخطاب بين الأمر الأخلاقي للتصرف بانسانية نحو السكان غير المقاتلين وبين الهدف السياسي المتمثل في إعادة الوحدة الإقليمية لأرض اسرائيل وتحقيق الصهيونية الكبرى . وزعم كوهين (مثملا زعم قبله كل من بن جوريون وجولدا مائير) بأن غالبية العرب الفلسطينيين لم يرغبوا في الحرب وأن هذه الحرب فرضها عليهم عملاء الحاج أمين الحسيني واللجنة العربية العليا والدول العربية التي غزت أرض اسرائيل لتحقيق مصالح ذاتية . واعتقد كوهين أنه طالما أن الحرب قد حسمت بانتصار اسرائيل ، فمن المحذور على اسرائيل أن تترك مسئولية مصير اللاجئين في أيدي الدول العربية لأنها سوف تحرض اللاجئين ضد اسرائيل . ولقد انتقد وبشدة ظواهر أعمال السلب والنهب والاهانة وهدم

الممتلكات بدون أهداف عسكرية، ومهاجمة الشيوخ والنساء والأطفال وقال بلهجة حادة " : أن أولئك الذين يجلسون هنا يعلمون جيدا ما اقصده وليس هناك داع لان اقدم أمثلة.

وكان كوهين أكثر نقدا من موقف المابام الرسمي إزاء سياسة الحكومة والاستراتيجية العسكرية خلال الحرب ، ولكن كصهيوني مخلص كانت لديه حدود واضحة . وفي يوم ١١ يوليه تلقى صورة من تقرير مخابرات جيش الدفاع ، يتعارض بصورة قاطعة مع ما قيل بعد الحرب بأن اللاجئين الفلسطينيين قد تركوا منازلهم بناء على أوامر الزعامة العربية كعمل عدائي ضد الدولة اليهودية . واتضح من هذا التقرير أن ٧٤% من بين ٢٩١ ألف عربي فلسطيني تركوا حدود اسرائيل حتى يوم ١ يونيه قد أجبروا على ذلك نتيجة للأعمال العدائية التي قامت بها الهاجاناه ، وجيش الدفاع " . التنظيم العسكري الإسرائيلي - مقاتلي إسرائيل " واستخدم كوهين هذه المعلومات في خطبه ومقالاته وطالب باعادة اللاجئين الى وطنهم ولكنه لم يشر في وقت من الأوقات الى وجود هذا التقرير ولم يكن ينقل عنه بصورة مباشرة ومن خلال مثل هذا العمل كان من الممكن أن يتعرض لخطر الاتهام بالخيانة ذلك كان الحد الذي لم يستطع كوهين أن يتجاوزه.

وبعد الحرب أدار كوهين حملة انتخابات المابام للكنيست الأول وسط ١٦٠ ألف عربي بقوا في اسرائيل وأصبحوا مواطنين ، وعارضت شعبة "اتحاد العمل" انضمام عرب لعضوية المابام ولذلك أوصى المابام العرب بالتصويت لصالح قائمة عربية حليفة للمابام كان يطلق عليها اسم " الكتلة العربية الشعبية " وتشكلت فقط قبل الانتخابات بثلاثة أسابيع .

وخلال الحملة الانتخابية وطوال عام ١٩٤٩ ناضل كوهين بهمة من أجل وجود نشاط أكثر استمرارية وسط السكان العرب من أجل انضمام العرب فورا الى صفوف المابام ، ومن أجل تغيير موقف الحزب الرافض قبول العرب للهستدروت (تنازل آخر لاتحاد العمل) ادعى كوهين أن رفض قبول العرب كأعضاء كاملين الى صفوف الحزب قد عطل تقدم المابام وسط السكان العرب.

وبعد أن تقدم ٢٥ عربيا بعريضة احتجاج من أجل الانضمام الى المابام في نوفمبر ١٩٤٩ أقام الحزب جناحا عربيا ولكنه لم يمنح العرب العضوية الكاملة. وأضيف أربعة أعضاء عرب الى الأحد عشر يهوديا ، أعضاء إدارة العمل العربي في المابام ، والتي كانت حلقة الوصل بين الجناح العربي وعلاقاته مع الحزب . وهذا التشكيل أتاح للأعضاء اليهود في الإدارة أن يشرفوا على نشاط الجناح وعلى طبيعة علاقاته مع الحزب .

ويأشراف يقظ من جانب أهرون كوهين سارت الأمور بنون صدام مع زعماء الجناح العربي . وكان المسئولون من بعده أكثر حدة وأقل نجاحا . وفى عام ١٩٥٤ حدث انقسام فى المابام وخرج منه "اتحاد العمل" وغالبية أعضاء "عمال صهيون اليسار" وفى عام ١٩٦٨ اندمجوا مع حزب ماباي وشكلوا حزب العمل . وهكذا انفتح الطريق أمام الأعضاء العرب لكى ينضموا الى المابام كأعضاء كاملين . وعلى الرغم من إلغاء الجناح العربى فقد استمر أعضاء الحزب اليهود فى الاشراف على نشاط الحزب وسط السكان العرب . وأعيد تنظيم صفوف سكرتارية إدارة النشاط العربى وأصبحت تحتوى على عدد متساو من الأعضاء العرب واليهود ولكن فى الخمسينيات والستينيات كان منصب رئيس الإدارة محجوزا لليهود . ولقد تولى يوسف فاشيتس تحرير المجلة الأسبوعية العربية ، المرصد ، فى الخمسينيات كما أن الزعامة القطرية "لحركة الشباب الطليعى العربى" وهى منظمة أقامها المابام كحركة شقيقه لحركة هاشومير هاتسعير ، كانت تضم فى عضويتها يهودا وعربا .

وفى نوفمبر ١٩٥٠ استقال أهرون كوهين من رئاسة الإدارة وفى وثائقه الشخصية لم يوضح سبب الاستقالة . وفى مقابل الرصد الموثق والمفصل لمختلف أنشطته فإن اغفاله المتعمد هذا يعكس ولاءه الذى لايتزعزع للحزب . ومع ذلك من الواضح أن موقفه فى "القضية العربية" كان يعتبر فى ذلك الوقت راديكاليا أكثر من موقف غالبية أعضاء المابام ولقد احترم رستم بستونى ، سكرتير الشئون العربية فى شعبة المابام فى الكنيست وأحد زعماء الجناح العربى، تصرف كوهين ورأى فى استقالته ضربة قوية للجناح العربى وتقدم المابام على الساحة الدولية . ولقد أحس رستم بستونى بأن كوهين هو الوحيد من بين أعضاء المابام اليهود، الذى كان يناضل بون هواده من أجل انضمام الأعضاء العرب الى صفوف الحزب . ولقد حل فاشيتس محله لفترة قصيرة وبعده شغل بارى نفس المنصب حتى عام ١٩٥٥ ولم يكن رستم يحب فاشيتس . وكان ينتقد الأسلوب "الدكتاتورى" فى عمله . وطالب بأن يعود كوهين الى منصبه وهدد بأن زعامة الجناح العربى سوف تستقيل مالم تحترم الإدارة رأى الجناح . كما أن علاقات بستونى مع بارى كانت متوترة هى الأخرى .

وليكن الجانب الشخصى فى استقالة كوهين مايكون ، فمن الواضح أن استقالته من إدارة العمل العربى وابتعاده بعد ذلك عن زعامة مابام ، كان يمثل فشلا ذريعا لوجهات نظره حول العلاقات بين اليهود والعرب فى الحزب . ومع خروجه من الزعامة السياسية كرس كوهين كل نشاطه للعمل البحثى . وبين عامى ١٩٥٥ و ١٩٥٩

صدرت ثلاثة أجزاء من كتابه "تاريخ العالم العربى" . وخلال عزلته السياسية حاول كوهين أن يوسع من دائرة تقبل وجهات نظره مع محاولة تحدى أسلوب التفسير الاستشراقى الإسرائيلى . وفى محاضرة أمام معلمى المدارس الثانوية فى الكيبوتس القطرى زعم كوهين أنه "من الضرورى على التلاميذ الاسرائيليين أن يعتبروا أنفسهم سكانا فى الشرق الأوسط وأن يبحثوا عن أسلوب للاندماج العضوى فى المنطقة . ولذلك فإن كل من ينهى دراسته الثانوية يجب أن يعرف كيف يقرأ اللغة العربية . وقال أن واجب الحوار الاسرائيلى العربى ملقى بالدرجة الأولى على كاهل اسرائيل" .

ولقد تمسك كوهين بموقف المابام الموالى للسوفييت حتى بعد أن تخلى الحزب عن هذا الموقف فى مؤتمره فى عام ١٩٥٨ وكان هذا هو الخط الثانى من وجهة نظره إزاء العلاقات الاسرائيلية العربية . وحتى لو لم تكن هناك تبعية حتمية بين الماركسية الموالية للسوفييت وقضية العلاقات الاسرائيلية العربية ، فإن هاتين القضيتين قد ارتبطتا ببعضهما البعض فى المابام على مر السنين وذلك لأن الجناح اليسارى من الحزب قد تبنى مواقف مماثلة لمواقف كوهين حتى عام ٥٣ و ١٩٥٤ حينما تأثرت مكانة اليسار فى المابام فى أعقاب قضية سلانسكرى فى تشيكوسلوفاكيا .

وبعد المؤتمر الثالث بوقت قصير وبعد فترة من الركود فى النشاط عادت الإدارة العربية للعمل من جديد فى ظل زعامة جديدة يهودية كالعادة . وفى بداية الخمسينيات انضم سمحيا فلفان وهو زعيم ثانوى فى الجناح اليسارى فى المابام ، الى سكرتارية الإدارة ثم أصبح رئيسا لها بعد انتخابات الكنيست فى عام ١٩٥٩ وكان فلفان أصدر عام ١٩٥٧ مجلة شهرية باللغة الانجليزية تحت عنوان New Outlook نيو أوت لوك (النظرة الجديدة) وركزت على التقارب اليهودى العربى . صحيح أن المابام كان هو القوة التنظيمية الأساسية التى تقف من وراء المجلة الشهرية ولكنها لم تكن مجلة حزبية رسمية . وكان من بين أعضاء إدارة التحرير الكثير من الجهات السياسية المستقلة ومن مؤيدى الأحزاب الأخرى ولذلك كانت المجلة مفتوحة أمام التعبير عن مواقف أكثر تقدمية فيما يتعلق بالعلاقات اليهودية العربية عن المواقف التى اعتمدتها زعامة المابام . وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بإقامة سوق عربية موحدة نشرت المجلة مقالات تناقش كيفية انخراط اسرائيل فى الشرق الأوسط عن طريق الانضمام الى اتحاد فيدرالى اقليمى يعتمد على الوحدة الاقتصادية .

ولقد أظهرت مقالات نيو أوت لوك ، الفجوة بين وجهة نظر بارى وفاشيتس إزاء موقف زعامة المابام وبين وجهة

نظر فلفان الذي كان يمثل آنذاك مواقف اليسار في المابام في القضايا الاسرائيلية العربية وإن كان هذا الموقف أقل تقدماً من موقف أهرون كوهين .

وعندما بدأ العالم العربي ينظر الى جمال عبدالناصر على أنه زعيم القوى المعادية للإمبريالية في الشرق الأوسط وضع فلفان استراتيجية لبث مشاعر التعاطف مع عبدالناصر وسط المواطنين العرب في اسرائيل من أجل نقل تأييدهم من الشيوعية الى المابام ، وفي مقابل ذلك فإن التصعيد في المواجهة الاسرائيلية العربية في أعقاب حرب ١٩٥٦ قد دفع بارى وفاشيتس الى أن يقيموا بصورة سلبية - أكثر من أي وقت مضى ، امكانية التقدم في العالم العربي . ولم يروا في الناصرية وفي تيارات القومية العربية الراديكالية ، أسساً مناسبة لإقامة شرق أوسط اشتراكي . وكان بارى يختلف مع وجهة نظر فلفان السياسية بصورة شديدة . وكان يشتكي مر الشكوى لزعماء الحزب من أنه لا يتقبل الرأي القائل بأنه "علينا فقط أن نعتمد على جمال عبدالناصر وسمحا فلفان حتى يسود السلام بين اليهود والعرب . " ومثل غالبية أعضاء مابام اليهود كان بارى يدافع عن المواقف الاسرائيلية وعن عدم الرغبة في الاعتراف بالاحساس بالذنب عما اقترفوه في حق الفلسطينيين في النزاع .

وعلى الرغم من أن مستشرقى المابام كانوا ينظرون الى الحركة الصهيونية باعتبارها تحمل راية التحرك نحو الاشتراكية ، فقد تقلص الدور الذي خصصه المستشرقون للعرب في هذه المشاركة وأخذت قيمتهم في التدننى . وكان من الضروري على العرب في اسرائيل أن ينخرطوا في البناء السياسى والاجتماعى والاقتصادى الصهيونى . وفى عام ١٩٥٧ أعلن فاشيتس أن الهستدروت سوف يقبل في صفوفه خريجي الجيش من الدروز والشركس كأعضاء كاملين ويشير عنوان المقال بوضوح الى الاندماج كهدف مأمول "خطوات لاندماج الاقليات . " ومن الطبيعى أنه في الحوار الرسمى قد اختفت هوية المواطنين العرب الفلسطينيين عن طريق استخدام مصطلح "الاقليات . " وهذا المصطلح يمحو حقيقة أنه حتى عام ١٩٤٨ كان العرب هم الأغلبية في أرض اسرائيل/ فلسطين ، وكذلك يحرمهم هويتهم الجماعية . وعلى الرغم من موقف المابام المؤيد لانضمام العرب كأعضاء كاملين في الهستدروت ، إلا أن فاشيتس قد وجه نقدا خفيفا الى الهستدروت لأنه لم يتخذ مثل هذه الخطوة (التي نفذت أخيرا في عام ١٩٦٥) .

ولقد استخدم فلفان مجلة نيوأوت لوك كمنصة لعرض مواقف الأعضاء العرب في حزب المابام والتي كانت بصفة عامة أكثر تقدمية من مواقف بارى وفاشيتس وغالبية الأعضاء اليهود . وبما يتفق ووجهات نظره منذ بداية الخمسينيات اقترح رستم بستونى حل النزاع

الاسرائيلى الفلسطينى على أساس الاعتراف بحق الشعبين الفلسطينى واليهودى فى تقرير المصير والتسوية الاقليمية بين حدود مشروع التقسيم والوضع الراهن وحق اللاجئين الفلسطينيين فى أن يختاروا بين العودة وبين الحصول على تعويضات . وهناك أيضا نعيم مخول والذي كان أكثر تشاؤماً من بستونى إزاء امكانية التوصل الى حل فوري للنزاع ، وهو لم يطرح علانية قضية الحدود ولكنه أيد نفس المواقف إزاء تقرير المصير واللاجئين .

وكان فلفان وبارى يردون على مقالات زملائهم العرب ولقد رفض الاثنان أى تغيير فى حدود اسرائيل وعارضا اقامة دولة فلسطينية واعتبرا الأردن المكان الوحيد لتقرير المصير الفلسطينى ورفضوا فكرة أن يكون للفلسطينيين حق فى أن يختاروا بين العودة أو التعويضات . وكانت الخلافات فى رأى بين العضوين الكبيرين فى الإدارة ، تتناسب مع الفجوة فى الآراء بين "اليمن" (اليهودى) و"اليسار" داخل المابام . ولقد عارض بارى إعادة عدد كبير من اللاجئين وانتقد نعيم مخول بشده . وعلى حد اعتقاده فإن مخول يلقى على كاهل اسرائيل مسئولية كبيرة عن مشكلة اللاجئين ووصف وضع العرب مواطنى اسرائيل بصورة متشائمة . ومن وجهة نظر بارى فإن الحدود والدولة الفلسطينية لم تكن على الاطلاق موضع نقاش وأنه تناول هذه القضايا فقط لكى يرد على النقاط التى أثارها زملاؤه العرب . وفى مقابل ذلك نجد أن فلفان الذى عارض هذه الفكرة كان على استعداد لأن يتجادل مع بستونى حول الدولة الفلسطينية (ولكن ليس حول حدود دولة اسرائيل) . وكان يتعشم أن تحدث وحدة اقتصادية مع الأردن وأوصى بأن يتاح لعدد محدود من اللاجئين بالعودة ولكن ليس لكل اللاجئين .

وفى عام ١٩٥٨ (شهر سبتمبر) تأسست "رابطة الكتاب العربى" وهى دار نشر عربية بمبادرة من المابام كجزء من الجهد الذى بذله من أجل تنظيم الجالية العربية . ولقد كان هدف دار النشر هذه هى إعادة طبع الكتب التى تصدر فى الدول العربية والتي لم يكن مواطنوا اسرائيل العرب قادرين على أن يحصلوا عليها . وكان الجزء الأكبر من هذه الكتب عبارة عن أعمال ادبية لادباء مصريين منهم من كان يؤيد نظام الحكم الناصرى مثل إحسان عبدالقدوس رئيس تحرير المجلة الأسبوعية القاهرية واسعة الانتشار والنفوذ روز اليوسف . ومن بين العرب الذين كانت لهم علاقة بدار النشر العربية يبرز كل من فوزى الأسمر ، راشد حسين ، دبلوس فرج . ولقد كانت وجهة نظرهم إزاء القضية الاسرائيلية العربية ، أكثر راديكالية من وجهة النظر التى أعرب عنها نعيم مخول فى مجلة نيو أوت لوك والتي قوبلت بنقد حاد من جانب بارى . وكما يقول فوزى الأسمر فقد أغلقت دار

النشر على الرغم من أنها حققت نجاحا في عملها وذلك بسبب الضغوط التي مارسها بارى . كتعبير عن معارضته لروح التسامح التي قوبلت بها وجهات النظر الموالية للناصرية وسط عرب المابام . وكذلك كان بارى يشتكى من الشكوى من محتوى المجلة الشهيرة الأدبية العربية "الفجر" والتي تأسست هي الأخرى مع تأسيس "رابطة الكتاب العربي" . ولقد حاول فلان أن يشجع مجلة الفجر كأداة لزعة موقع الصدارة الذي يحتله الحزب الشيوعي وسط المثقفين العرب في إسرائيل ومن أجل أن يحقق ذلك لم يكن نصف إدارة التحرير من بين أعضاء المابام . ونتيجة لذلك كانت مجلة الفجر تنشر أعمال الكثير من الأدباء الفلسطينيين والعرب القوميين وتنتشر آراء ماكان يمكن أن ينتشر في أي مجلة خاصة بالمابام ويقرأها عدد كبير من أعضاء الحزب اليهود باللغة العبرية أو بأي لغة أخرى .

ومن المحتمل أن نظرة فلان الإيجابية نحو رابطة الكتاب العربي ونحو مجلة الفجر كانت تتبع من أنه لم يكن يعرف اللغة العربية ولم يكن يعرف على وجه الدقة محتوى ماينتشر بها . وفي مقابل ذلك فإن بارى المستشرق المحنك ، كان يعرف كل خبايا النص العربي وكان يستخدم علاقاته الشخصية الوطيدة مع يعقوب حزان - وهو أحد إثنين هما مؤسس المابام - من أجل أن يحذر الزعماء اليهود في المابام من نشاط دور النشر العربية التابعة للمابام .

وعدم قدرة بارى على أن يتقبل هذا المستوى من التعبير القومي الذي كانت تمثله رابطة الكتاب العربي ومجلة الفجر كانت تنفق ومعارضته التاريخية للتعاون مع العرب الذين نمت آراؤهم السياسية خارج إطار الحوار الصهيوني .

ولقد زعم طلال أسد في هذا الصدد : أن المستشرقين في زماننا يهتمون بأن يعقدوا مواجهة بين المجتمع الإسلامي وحضارته وثقافته وبين ثقافتهم هم مع التركيز على سلبيات المجتمع الإسلامي . ومن المهم لهم بصفة خاصة أن يؤكدوا غياب الحرية والتقدم والانسانية في المجتمعات الإسلامية التقليدية وأن يزعموا أن هذه القيم تغيب بسبب جوهر الديانة الإسلامية .

وهذه المقولة تصف بدقة الرفض المنهجي للناصرية والبعثية بكل مزاعمهما الاشتراكية وهو الرفض الذي أصبح في بداية الستينيات الهدف الرئيس لمستشرقى المابام باستثناء أهرون كوهين . ولقد انضم الى الصفوف مستشرق جديد اسمه افراهم بن تسور ، حيث بدأ في تبني أسلوب النقد الاقتصادي للاشتراكية العربية كما طبقت في مصر ولقد ظهرت أبحاث في كتاب تحت عنوان "الاشتراكية العربية" ولقد قام فاشيتس

باستعراض هذا الكتاب في مجلة نيوأوت لوكه ولقد كان كتاب بارى "طبقة الضباط والسلطة في العالم العربي" أكبر هجوم على القومية العربية الراديكالية . وهذا الكتاب يتبنى بصورة بارزة وجهة النظر التي عارضها أسد في سياسة الشرق الأوسط العربي يتضح ميل طبقة الضباط الى السيطرة على القوة وعلى نظام الحكم من خلال مستويين يعكسان الطابع المميز للحضارة الإسلامية ، وبعض الفترات القصيرة في التطور التاريخي للقومية العربية . ولقد زعم بارى أنه بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ تغير الواقع الأساسي لحياة العرب بدرجة قليلة فقط . وهذا هو الموقف الذي عارضه كوهين وبشدة في كتابه الثالث الذي صدر تحت عنوان : "التغيرات السياسية في العالم العربي" . ولقد أشار بارى الى علاقات "الضباط الأحرار" مع النازيين وتعاطفهم مع الفاشية وكذلك أشار الى القوميين العرب الآخرين وكراهية عبدالناصر الأساسية نحو إسرائيل . ولقد تجاهل بارى مسئولية إسرائيل عن زيادة حدة النزاع مع العرب وعن اضافة الكثير من فرص التقارب المصري الاسرائيلي قبل عام ١٩٥٦ والتي أشار اليها كوهين قبل ذلك في النسخة العبرية من كتابه "إسرائيل والعالم العربي" .

ولقد تغذت صورة نظام حكم الضباط في العالم العربي ، على مايصفه طلال أسد بـ "تحفيظ" علماء الانتربولوجيا "المستشرقين" أن يتحدثوا بوضوح وبصورة كاملة عن آثار التطور الأوروبي (وفي مثل هذه الحالة التطور الاسرائيلي (على الهياكل السياسية في المجتمعات غير الأوروبية . وكان مصدر هذا التحفظ هو الكراهية التي كان يثيرها مؤيدو الاشتراكية العربية في المابام ، ليس فقط لأنهم رفضوا الاعتراف بتفوق الاشتراكية الصهيونية ورفضوا أن يسيروا خلفها على الطريق نحو المستقبل ، ولكن أيضا لأنهم رفضوا شرعية إسرائيل رفضا قاطعا وزعموا أن حرب ١٩٥٦ أثبتت أن إسرائيل هي "قاعدة امبريالية" داخل العالم العربي .

وكانت وجهة نظر بارى نحو المجتمع العربي في كتابه "طبقة الضباط والسلطة في العالم العربي" امتدادا مباشرا لرفض إجراء حوار مع الشيوعيين العرب الفلسطينيين في عام ١٩٤٢ . ولقد رفض بارى ومعه غالبية أعضاء المابام اليهود تقبل أن التيارات السياسية العربية التي رفضت الصهيونية ، تستطيع أن تتبنى - في نفس الوقت - ولو مسحة طفيفة من وجهة النظر التقدمية . وفي بداية الخمسينيات تسبب هذا الموقف في إنتقاء إمكانية العثور على أي شريك عربي للمابام باستثناء عدد محدود من الفلسطينيين العرب مواطني إسرائيل وكانوا الذين يرتبطون بالحزب بعلاقات معقدة وحساسة تتبع من

الالتزام الأيديولوجي والمشاركة السياسية ومصدر العمل والتي لم يكن من الممكن الفصل بينها بكل وضوح . ونتيجة لذلك كان كتاب "طبقة الضباط والسلطة في العالم العربي" بمثابة اعلان بأن التوجه السياسي التاريخي في المابام قد أفلس . وفي عام ١٩٦٨ - بين مواعيد صدور كتاب بارى بالعبرية وبالانجليزية تجاهل المابام وجوده المستقل وانضم الى المعراخ بزعامة حزب العمل . وفي أعقاب الاحتفال بالنصر والاحساس بالسعادة في اسرائيل بعد نهاية حرب ١٩٦٧ شعر الكثير من زعماء الحزب بالخوف من أن المابام سوف يفقد الكثير من الناصحين بسبب موقفه التاريخي الموالي للعرب، إذا لم يجد المأوى والملاذ تحت أجنحة حزب العمل .

ولقد بقي أهرون كوهين في المابام واستمر في معارضة الخط الذي بلوره كل من بارى فاشيتس واستمر في تطوير وجهات نظره في كتابه "اسرائيل والعالم العربي" ولكن داخل حزبه كان وحيدا ولم يكن يحظى بثقة كبيرة وعلى وجه الخصوص بعد أن أدين في عام ١٩٥٩ بتهمة التعامل مع عميل سوفيتي (بناء على القانون الذي يقضى بأن العلاقة في حد ذاتها تعتبر تهمة وذلك على الرغم من أن النيابة قد اعترفت بأن كوهين لم يرتكب أى عمل يضر بأمن اسرائيل). وبناء على المعايير الإسرائيلية في ذلك الوقت كان هذا الكتاب كتابا لاذعا وذلك لأنه طلب من اسرائيل أن تنتقد خطواتها وتصرفاتها . ولقد ناقش الكثير من الأحداث التي تدل على أن حكومات اسرائيل قد تبنت وجهة نظر عدوانية في النزاع أكثر بكثير مما يستطيع بارى وفاشيتس أن يعترف به ولقد أيد كوهين إقامة دولة فلسطينية في المناطق التي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٦٧ (في النسخة المعدلة باللغة الانجليزية).

وعلى الرغم من النضال الطويل الذي خاضه أهرون كوهين ضد السياسة المسيطرة في دولة اسرائيل وفي حزبه إزاء القضية الاسرائيلية العربية ، فإن نص الكتاب يدل على أنه حتى الستينات تبلورت معارفه ومداركه عن طريق الحوار الصهيوني السیادی ولقد أدى تحقيق المشروع الصهيوني وقدرته على أن يقيم بناء اجتماعيا وسياسيا جديدا في أرض اسرائيل وعجز العالم العربي الكامل عن مواجهة فعالة لهذه القوة ، أدى الى اهتزاز قدرة كوهين على النقد . ومن هذه الناحية لم يكن كوهين مختلفا عن غالبية الجمهور اليهودي في اسرائيل . وما يمكن أن ندركه من مشروع حياته هو أنه على الرغم من معارضته الدائمة لوجهة النظر الصهيونية السائدة في القمة إزاء العرب الفلسطينيين والعالم العربي لم يكن كوهين يستطيع أن يفعل سوى أن يستوعب هذا الحوار السائد وأن يستخرج منه عناصر مختلفة .

ولذلك فإنه على الرغم من التصريحات التي لاتعرف

الهوادة من جانب كوهين ضد طرد العرب الفلسطينيين وضد جرائم الحرب الأخرى في عام ١٩٤٨ ، نجد أن كتاب "اسرائيل والعالم العربي" يتعرض لكل الأطراف ويتناول بصورة غير مباشرة "السياسة التي تبنتها القوات المسلحة اليهودية في أماكن معينة . ووصف المعركة التي دارت في اللد والرملة في يولييه ١٩٤٨ إلا أنه لم يشير الى أن جيش الدفاع قد طرد من هاتين المدينتين حوالي ٥٠ ألف من المدنيين . هو ما يؤكد التقييم السابق نظراً لأن كوهين قد علم بهذه الحقيقة لأن نائب القائد ، يتسحاق (اسحاق) رابين ، كان عضوا في المابام وأثارت أعماله هذه عاصفة احتجاج شديدة داخل الحزب . وهناك عدد من الأحداث المركزية في تاريخ النزاع الاسرائيلي العربي تتم دراستها من جديد الآن خاصة على أيدي باحثين اسرائيليين ، مثل اقامة الوحدة ١٠١ ، الغارة على كيبيا في عام ١٩٥٢ ونمو وجهة النظر العدوانية ، وكل هذه الأحداث تم حذفها من كتاب كوهين . وهناك حوادث أخرى ، مثل فضيحة لافون والغارة الاسرائيلية على غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ ، يتم عرضها بحيث لا يتم ابراز الجانب العدوانى فيها .

وبما يتفق ووجهات النظر التي رفع كوهين لواعها منذ عام ١٩٤٨ فقد ألقى كوهين المسؤولية الرئيسية للنزاع الاسرائيلي على كاهل الدولتين العظميتين وبالدرجة الأولى على الولايات المتحدة الأمريكية . وهذا الأمر أتاح لاسرائيل أن تريح ضميرها وأن تمتنع عن طرح السؤال القائل : "أو لم يكن هناك شيء ما في جوهر المشروع الصهيوني هو الذي أدى بالضرورة الى هذا النزاع المستمر ؟ وبالنسبة للكثير من الاسرائيليين - وكوهين من بينهم - لم يكن طرح هذا السؤال مقبولا ولا واردا ولا يزال الوضع قائما حتى يومنا هذا .

وبعد حرب ١٩٦٧ التقى بعض أعضاء المستوطنات من بين الذين اشتركوا في المعارك، لكي يتحدثوا ويفكروا بصوت مرتفع في ردود فعلهم ازاء الحرب . ومن المحتمل أنه من أجل ألا تجبرهم الحاجة على أن يطرحوا على أنفسهم السؤال الذي يقول : "لماذا يشعر العالم العربي بالعداء نحو اسرائيل ، هم قد تمسكوا بأساطير حركة العمال الصهيونية والتي تقول " : لم يتم طرد أى عربي . في عام ١٩٤٨ هرب العرب . ومن المهم أن نتذكر أننا لم نرتكب جرما في حقهم . " ولقد نشرت احاديثهم في كتاب تحت عنوان "حوار المتقاتلين . " ولقد استغل نفس ذلك الاسم بعد ذلك باثنين وعشرين عاما ضباط احتياط من الكيبوتس القطري خلال لقاء لهم في عام ١٩٨٩ لكي يعبروا عن مشاعرهم ازاء عملية قمع الانتفاضة . ونفس محاولة ايجاد المبرر والتعلق به هي التي انجبت هذين الكتابين . وعلى الرغم من أن هناك عقدين من الزمان

على الاحتلال الاسرائيلي للضفة وغزة وهضبة الجولان يفصلان بين الكتابين ألا أنه لم يكن هناك أى مظهر من مظاهر وحشية الاحتلال العسكرى ، حتى نشوب الانتفاضة ، وقد دفع ذلك المابام الى أن يعيد النظر فى ايمانه بعدالته الاخلاقية .

وفى عام ١٩٦٢ اقيم معهد الدراسات العربية فى جفعات حفيف وهو مركز النوات والدورات الخاص بالكيبوتس القطرى وبعد ١٩٦٧ أصبح هذا المعهد بمثابة الوطن لمستشرقى المابام . ولاتختلف بحوث معهد الدراسات العربية ووجهة نظرها السياسية ، منذ ١٩٦٧ ، باستثناء حالات نادرة - اختلافا جوهريا عن التيار المألوف فى دراسات الشرق الأوسط فى اسرائيل - والتوجه الفكرى السائد فى القمة لدى مستشرقى المابام بعد ١٩٦٧ ، يتضح فى كتابى اليعازر - بارى " طبقة الضباط والسلطة فى العالم العربى " و " بداية النزاع الاسرائيلي العربى ١٨٨٢ - ١٩١١ .

وحتى نشوب الانتفاضة كان حزب المابام - مثل حزب العمل - يعارض إقامة دولة فلسطينية ، ويؤيد " الخيار الاردنى .. " - اعادة مناطق كبيرة من الضفة الغربية - وليس كلها - الى الأردن . ولم يكن هناك أى عمل بحثى من مركز الدراسات العربية قد تناول قضية ما إذا كان هذا الخيار قابلا للتحقيق أم لا ، كما لم يفسر شخص واحد من مستشرقى المابام لماذا يعارض الغالبية العظمى من سكان الضفة الغربية هذا الخيار منذ منتصف السبعينيات .

واستمر يوسف فاشيتس فى الكتابة عن الفكر السياسى الفلسطينى . وفى مارس ١٩٨٢ أصدر المعهد مقالا قصيرا بقلمه وتناول هذا المقال الجدل الدائر داخل فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية حول تبنى استراتيجية دبلوماسية تطالب بإقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة كحل وسط للنزاع . ولقد كانت نقطة بداية المقال هى أن منظمة فتح لم تتخلى عن الاعتراف بتفوق وأفضلية النضال المسلح ولكنها تريد أن تستفيد من كلا العالمين بدون أن تلتزم صراحة بالاعتراف باسرائيل . ولم يوجه فاشيتس أى نقد الى اسرائيل التى رفضت كل محاولات العرب والفلسطينيين لجس النبط من أجل التوصل الى حل على أساس اقامة دولتين . ويصعوبة بالغة اعترف فاشيتس بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد حافظت على وقف اطلاق النار مع اسرائيل والذى تحقق فى يولييه ١٩٨١ عن طريق الوساطة الأمريكية . وتركيز فاشيتس على الأولوية التى أولتها منظمة التحرير الفلسطينية للصراع المسلح وليس على مغزى استمرار وقف اطلاق النار هو الذى قدم التأييد لمزاعم ايريل شارون ، وزير الدفاع فى حكومة الليكود

آنذاك والذى كان يعتقد أن " الهدوء فى الضفة الغربية يتطلب القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان . "

وقبل نشر مقال فاشيتس بوقت طويل كان شارون قد قرر غزو لبنان للقضاء على منظمة التحرير وتسهيل استمرار السيطرة الاسرائيلية على المناطق الفلسطينية المحتلة . وبناء على ذلك فإنه فى الوقت الذى قامت فيه اسرائيل بغزو لبنان فى يونيه ١٩٨٢ فشل المابام فى التأكد من طبيعة وماهية هذه العملية الزائدة عن الحد والمبالغ فيها والأهم الوحشية . ولقد تنازل الرائد (احتياط) امرى روز ، عضو كنيست من قبل المابام ، عن الاعفاء الممنوح لأعضاء الكنيست ، وتطوع لوحده التى كانت تشترك فى الهجوم على لبنان . وهناك ضابط مظلات آخر وهو المقدم (احتياط) ران كوهين والذى كان يحافظ على شعار " هاشومير هاتسعير " على الرغم من أنه قد ترك المابام فى عام ١٩٦٩ ورغم مكانته كزعيم لحركة حقوق المواطن ، شارك فى الحرب فى لبنان فى عام ١٩٨٢ وهو يعلن بكل صراحة " . اننى أحارب بهدوء شيطانى . " . اننى محارب محترف . "

ومن بين العوامل التى دفعت الكثير من المثقفين الاسرائيليين الى أن يدرسوا تاريخ بلادهم بصورة ناقدة ، يبرز عامل اليقظة التى طرأت على كثير من الصهيونيين من الجناح الليبرالى واليسارى فى أعقاب غزو لبنان وخاصة على ضوء مذبحه صابرا وشاتيل . حيث ظهرت مدرسة من المؤرخين بدأت تعترض الاجماع الميثولوجى الذى يصف تاريخ اسرائيل باعتبار أنه نضال شجاع من أجل السلام والاعتراف فى مواجهة رفض العرب المستمر . ولقد استعرض هؤلاء الباحثين زوايا رؤية جديدة وبرزوا الآراء التى كان أهرون كوهين قد طرحها فى عام ١٩٤٨ وكانت وثائقه ومستنداته الشخصية مصدرا كبير القيمة بالنسبة لعدد منهم . ولقد اعترف بعضهم بكل علانية بالآثار السياسية المترتبة على المواد التى تحت أيديهم . وأكد بينى موريس أنه لو أن تاريخ النزاع الاسرائيلي الفلسطينى كان قد عرض بصورة متزنة لكان هذا الأمر . . . قد خدم أهداف السلام والمصالحة . " ومن هذه الناحية لا يزال موريس وزملاؤه مستمرين فى نفس خط الدراسات العربية المتعلقة بالالتزام السياسى الذى خلفه لهم أهرون كوهين . وعلى الرغم من ذلك حافظ المابام على وجود مسافة فاصلة بينه وبين الباحثين الجدد وامتنع عن قبول نتائجهم . وهناك اثنان من هؤلاء الباحثين كان أعضاء فى المابام ومن الممكن أن ندرك الكثير من خلال نظرة الحزب الى عملهما . ولقد بقى سمحا فلفان عضوا فى المابام حتى يومه الأخير وذلك على الرغم من أنه بداية من الثمانينيات لم

يكن له أى تأثير على الحزب وفى كتابه الذى صدر تحت عنوان : "The Birth of Israel Myths and Realities" والذى صدر بعد وفاته ، يؤكد فلفان ابتعاده عن الكثير من الأفكار التى كان يتبناها فى الأعوام التى كان فيها رئيسا لإدارة العمل العربى فى المابام ، وكان يتبناها رئيس تحرير مجلة نيوأوت لوك "حتى وإن كان الكتاب يحتوى على فقرات تمتدح المابام أكثر مما يجب . وقرار فلفان بأن يكتب هذا الكتاب باللغة الانجليزية وينشره فى الولايات المتحدة الأمريكية يعكس - على الأقل بصورة جزئية - عدم الاهتمام الذى أظهره الحزب إزاء نشاطه .

وهناك بحث دقيق قام به يوسى أميتاى حول سياسة المابام إزاء عرب أرض اسرائيل فى الأعوام ١٩٥٤-٤٨ ولقد وضع هذا البحث تحديا كبيرا للغاية أمام حزب المابام . وياعتباره كان من بين الذين يعيشون فى كنف أهرون كوهين ، كان يوسى أميتاى عضوا فى الزعامة القطرية "لحركة الشباب الطليعى العربى" وعضوا نشطا فى إدارة النشاط العربى فى حزب المابام وكان يتمتع بكل القدرات التى تتيح له أن يكتب عن تاريخ سياسة حزب المابام العربية . وفى عام ١٩٦٩ ترك يوسى حزب المابام احتجاجا على تحالف المراح مع حزب العمل فى الثمانينيات كان من زعماء القائمة التقدمية من أجل السلام . ولقد ارتكز بحث يوسى أميتاى بصورة أساسية على مستندات ووثائق من المحفوظات الرسمية فى حزب المابام فى جفعات حفيفا ويستعرض هذا البحث عدم استمرارية وجدية المابام فى النزاع الاسرائيلى الفلسطينى ويستعرض حلوله الوسط وتراجعاته وانسحاباته . وعلى حد زعمه فإن التناقض بين موقف المابام المعلن إزاء حقوق العرب الفلسطينيين من ناحية وإقامة كيبوتسات المابام على أراض مصادرة من العرب الفلسطينيين . سواء من اللاجئين أو سواء من العرب الذين أصبحوا من مواطنى الدولة بعد عام ١٩٤٨ من ناحية أخرى ، يمثل المعضلة الكبرى بالنسبة للمابام فى القضية الاسرائيلية العربية . ولقد رفضت دار نشر الحزب أن تطبع كتاب يوسى أميتاى بحجة أسباب تجارية بحتة .

ولقد وصفت نظرية أهرون كوهين السياسية والبحثية ، حدود الممكن فى إطار المابام ولكن حتى فى أيام حياة كوهين لم يتمادى الحزب مثله فى الاستعداد لقبول مطالب العرب الفلسطينيين القومية والثقافية . والآن لا يوجد وسط مستشرقى المابام شخص بارز فى فكره

وفى تأثيره على الحزب مثلما كان كوهين وفلفان أو بارى . وكانت حركة هاشومير هاتسعينر "تعتقدن جميع المعلومات عن العرب الفلسطينيين هو شرط حتمى ومسبق لبداية تعاون سياسى يهودى عربى استعدادا لتحقيق التعايش القومى فى أرض اسرائيل / فلسطين . وكلما انخفض التزام المابام نحو هذا الهدف بعد عام ١٩٦٧ ، كلما انكششت جودة وخصوصية الانتاج الفكرى الذى خرج من تحت أيدي مستشرقى المابام .

ومع خروج المابام من المراح وتأييده للمفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، عاد المابام الى حد ما ، الى التزامه السابق الذى كان موجودا فى وقت من الأوقات . وفى النصف الثانى من الثمانينيات تزايدت وجهة النظر الحائمية وسط أسس مختلفة فى الحزب بصورة أثارت استياء عدد من أعضاء المستوطنات التابعة للحزب . ولكن حزب المابام الآن ليس سوى ظل باهت لحزب المابام الذى كان قبل ذلك . وعلاوة على ذلك يشير رد فعل الحزب على الانتفاضة وعلى الغزو العراقى للكويت ، الى أن المابام الآن لا يزال أسيرا لتناقضاته الماضية.

(*) يونيل بينين أستاذ لتاريخ الشرق الأوسط فى جامعة ستانفورد فى كاليفورنيا . ولقد صدر هذا المقال لأول مرة باللغة الانجليزية .

Knowing your Enemy, Knowing your Aliy The Arabists of Hashomer Hatzair. (Mapam) Social Text (1991) PP. 100-121.

(*) الحارس الصغير : (منظمة عالمية للشباب الطليعى اسسها حزب مابام اليسارى (١) هأ ارتس ١٧ أغسطس ١٩٩١ .

(٢) هاشومير هاتسعينر أو الحارس الصغير ، هى منظمة عالمية للشباب الطليعى أسسها حزب مابام اليسارى مابام . حزب العمال الموحد - وهو يسارى اسرائيلى .

(*) كيبوتسات : مستوطنات تقوم على النمط الاشتراكى

(٣) اليعيزر بارى . بداية النزاع الاسرائيلى العربى ١٨٨٢ - ١٩١١ (مكتبة هابوعليم وجامعة حيفا (ص ٢٠ ، فاشيتس العرب ص ٣٠١ .

(٤) بارى . بداية النزاع ص ٢٣ .

أجندة إسرائيل لضبط التسليح



اميلي لاندو وتامار مالز
دورية التقييم الاستراتيجي (المجلد الثاني، العدد الرابع، فبراير ٢٠٠٠)
مركز جافي للدراسات الاستراتيجية

Israel's Arms Control Agenda Emily Landau and Tamar Ma
Strategic Assessment (Vol.2, No.4, February 2000) Jaffee Center
for Strategic Studis

ترجمة / مالك عوني

مقدمة

سيصبح موقف إسرائيل في ضبط التسليح العالمي والاقليمي مطروحا بشكل متزايد على الاجندة الامنية مع اقتراب مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار NPT في ربيع العام ٢٠٠٠، وتزايد الضغوط التي ستواجهها إسرائيل من مصر ودول عربية أخرى للمشاركة في المعاهدة.

لقد ظلت سياسة إسرائيل في المجال النووي ثابتة للغاية طوال سنوات. وأقرت الحكومات المتعاقبة، بما فيها حكومة رئيس الوزراء ايهود باراك، سياسة الغموض النووي باعتبارها أداة لتحقيق الردع. وقال باراك في أكتوبر ١٩٩٩، إن إسرائيل ستستمر حتى في وقت السلم، في امتلاك قدرة ردع استراتيجية - طالما ظل ذلك ضروريا، وفقا لاعتبارات الجغرافيا والوقت (هأرتس، ٥ أكتوبر ١٩٩٩).

ووفقا لهذا التقرير، لن توافق إسرائيل على التنازل فيما يتعلق بقدرتها النووية. ويتمثل موقف باراك في أن إسرائيل ستقبل بمنطقة منزوعة السلاح النووي فقط على المدى البعيد وعقب تحقيق سلام شامل وضبط تسليح تقليدي وفي مجال الصواريخ. في ضوء هذه السياسة، بالإضافة إلى الضغط المتوقع أن تواجهه إسرائيل في الشهور القادمة، سنراجع مختلف المفاوضات والمعاهدات العالمية في مجال ضبط التسليح. ونوضح أين تقف إسرائيل

في مواجهة نظام منع الانتشار العالمي.

ويجب أن نتذكر، برغم كل شيء، أن مؤتمر العام ٢٠٠٠ من المحتمل ألا يحقق تقدماً هاماً فيما يخص ضبط التسليح ومنع الانتشار العالمي. حيث أصبح دور الولايات المتحدة كقائد عملية ضبط التسليح على المستوى العالمي موضع شك في أعقاب رفض مجلس الشيوخ الأمريكي في أكتوبر ١٩٩٩، التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (Comprehensive test Ban (CTBT Treaty. وتتمثل عقبة أخرى في خطة الولايات المتحدة لتطوير أنظمة دفاع صاروخية باليستية، والتي ينظر إليها باعتبارها تتعارض مع بنود معاهدة حظر الصواريخ الباليستية لعام ١٩٧٢. ومن غير المحتمل أن يؤدي هذا التراجع في التزام الولايات المتحدة إلى تيسير الضغط الدولي على إسرائيل فيما يتعلق بقضايا ضبط التسليح.

الصراع العالمي

صاغ النظام العالمي لمنع الانتشار النووي أساسا ووضع موضع التنفيذ خلال سنوات الحرب الباردة. وفي إطار آليات الحرب الباردة ثنائية القطبية، استثمرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي طاقتهما في المقام الأول في توازنهما النووي وفي الوقاية من أخطار الحسابات الخاطئة أو الهجوم المفاجئ. ونظر إلى أخطار الاستخدام غير المقصود للأسلحة النووية من جانب أحد الطرفين باعتبارها مدمرة إلى الحد الذي دفعهما للاعتراف

بمصلحتهما للعمل في اتجاه تقليل هذا التهديد. ولزيادة الاستقرار، اعترفت الدولتان كذلك بأنه يجب الحد من انتشار الأسلحة النووية. كان ذلك هو السياق الذي صيغت فيه معاهدة منع الانتشار. وقد صيغت المعاهدة بأسلوب يحافظ على الوضع النووي القائم. فالدول المالكة لأسلحة نووية ستستمر نووية (مع مجرد تعهد بمتابعة المفاوضات بنية حسنة فيما يتعلق بنزع السلاح). والدول غير النووية ستستمر كذلك غير نووية. أصبح هذا الوضع التمييزي حقيقة بديهية أساسية لنظام منع الانتشار. ولا تمتلك الدول غير النووية التي عارضته - وأكثرها بروزا الهند - وسائل فعلية للتأثير في هذا الوضع.

ومع انتهاء الحرب الباردة، كان هناك ضغط متزايد على الدول المالكة للأسلحة النووية للوفاء بتعهداتها بمتابعة ضبط الأسلحة النووية. وقد أشير إلى المفاوضات الخاصة باتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية - Comprehensives Test Ban Treaty (CTBT).

باعتبارها أدوات لتدعيم التزام الدول المالكة للأسلحة النووية للتعامل مع ترساناتها. كما أدركت باعتبارها وسائل لمحاولة احتواء باكستان، والهند، وإسرائيل في نظام منع الانتشار في وثيقة «المبادئ والغايات» لمؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة منع الانتشار في مايو ١٩٩٥. وعلى الرغم من اللاحاح المتزايد فيما يتعلق بالتزامات الدول المالكة للأسلحة النووية، فإن السؤال يظل ما إذا كانت معاهدة منع الانتشار مازالت هي الإطار الأكثر ملائمة للتعامل مع مخاطر الانتشار العالمي للأسلحة النووية. أم أن تأثير الهموم الإقليمية الخاصة سيجعل من الضروري البحث عن أدوات جديدة للتعامل مع هذا التهديد.

وبالنسبة للولايات المتحدة فقد تصاعد، في أعقاب الحرب الباردة، التهديد المتصور من انتشار أسلحة الدمار الشامل نتيجة الفراغ في تصور التهديد الذي سببه انهيار الاتحاد السوفيتي. وفي حين اعترفت الولايات المتحدة بأهمية آليات الحركة الإقليمية الجديدة في التعامل مع تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل - وبذلك جهدا كبيرا في إطار مجموعة عمل الشرق الأوسط لضبط التسليح والامن الإقليمي - فإنها استمرت تعول بشكل كبير على النظام العالمي الذي طور في سنوات الحرب الباردة.

إسرائيل ونظام منع الانتشار النووي العالمي: معاهدة منع الانتشار

تمت الموافقة في مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة منع الانتشار عام ١٩٩٥، على تمديد المعاهدة بشكل لا نهائي. أقر المؤتمر كذلك مجموعة متكاملة من المبادئ والغايات، تمثل ركيزة يستند إليها لتقييم التطبيق المستقبلي للمعاهدة. وخول المؤتمر لجان تحضيرية أو مؤتمرات مراجعة سنوية تقييم هذا التطبيق. وقرب نهاية المؤتمر

قدمت مسودة اقتراح مصري - تدعمه أغلب الدول العربية - تطالب إسرائيل بالانضمام دون تأخير إلى معاهدة منع الانتشار ووضع كل نشاطها النووي تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أقر المؤتمر قرار معدل لم يذكر إسرائيل صراحة ويطلب الدول في المنطقة بالالتزام بمعاهدة منع الانتشار وتطبيق إجراءات الوقاية الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي اجتماع اللجنة التحضيرية في مايو ١٩٩٨، كان هناك جدل حول ما إذا كان القرار يرتبط في الواقع بالقرارات التي اتخذت خلال مؤتمر المراجعة عام ١٩٩٥ أم أنه يجب أن يعامل كوثيقة منفصلة - الأمر الذي كان يمثل رؤية الولايات المتحدة. وأوصت اللجنة التحضيرية في مايو ١٩٩٩ (حسبما صيغ في مسودة ورقة عمل رئيسها) بإعادة التأكيد على اشتراطات القرار حول الشرق الأوسط الذي أقره مؤتمر المراجعة لعام ١٩٩٥، خلال مؤتمر المراجعة القادم المقرر عقده عام ٢٠٠٠. وعكست المسودة كذلك القلق من استمرار إسرائيل باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى المعاهدة وترفض أن تخضع دون شروط كل ابنياتها النووية للإجراءات الوقائية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي حين لم يتم التوصل إلى اتفاق بخصوص ورقة عمل رئيس اللجنة، فإن القرار سيكون بالتأكيد أحد القضايا التي ستتم مناقشتها خلال مؤتمر المراجعة القادم.

اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية:

أضحت الدول المالكة لأسلحة نووية عرضة لانتقاد متزايد نتيجة عدم الوفاء بالتزاماتها في ظل المادة السادسة من معاهدة منع الانتشار (الخاصة بمتابعة المفاوضات بوسائل فعالة للوصول إلى نزع السلاح النووي). وخلال مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة منع الانتشار عام ١٩٩٥، تم تبني برنامج للعمل (وثيقة المبادئ والغايات) طالب بمعاهدة حظر شامل للتجارب النووية، وبمعاهدة لمنع إنتاج المواد القابلة للانشطار وبيان خاص بمتابعة الجهود النظامية لخفض الأسلحة النووية عالميا بهدف الوصول إلى هدف إزالة هذه الأسلحة.

وتتمثل غاية اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية في حظر كافة «التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى» وستصبح المعاهدة فعالة عقب التصديق عليها من قبل أربعة وأربعين من أعضاء مؤتمر نزع السلاح Conference on Disarmament (CD) التي تمتلك مفاعلات نووية أو مفاعلات أبحاث نووية. وبحلول شهر أكتوبر من العام ١٩٩٩، كانت مائة وخمسة وخمسون دولة قد وقعت على المعاهدة، من بينها واحد وأربعون فقط من الدول الأربع وأربعين المذكورة في المادة الرابعة عشر باعتبارها تلك الواجب تصديقها على

المعاهدة أيضاً، فإن ستة وعشرين فقط من تلك الدول الأربع والأربعين صدقت على المعاهدة - وما زالت الولايات المتحدة، وروسيا، وإسرائيل لم تصدق بعد. ويتمثل موقف إسرائيل في أن المعاهدة يمكنها المساهمة في إزالة الأسلحة النووية عالمياً بدون تعريض أمنها القومي للخطر ولذلك، فقد وقعت إسرائيل على المعاهدة ووافقت على المشاركة في الرقابة الدولية على النشاط الزلزالي.

ومؤخراً، اجرت إسرائيل، كجزء من هذا الاتفاق، سلسلة من التفجيرات بالقرب من البحر الميت بهدف تقييم النشاط الزلزالي الإسرائيلي.

وقد حددت القضايا الدائمة التي تقلق إسرائيل فيما يتعلق بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بواسطة جيديون فرانك Gideon Frank المدير العام للجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية. وقد ذكر قضايا تتعلق بمستوى ومدى احتمال إحكام نظام التحقق الذي أعدته اللجنة التحضيرية، وفاعليته. وشرطت إسرائيل تصديقها على اكتمال دليل الارشادات العملياتية فيما يتعلق بالتفتيش على المواقع بهدف التأكد من أن هذه الاشتراطات لن تسمح بإساءة استخدام التفتيش على المواقع. تريد إسرائيل كذلك - على الرغم من أنها لم تجعلها شروطاً - وضعاً متساوياً في أجهزة صنع السياسة في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. أثير عنصر آخر بواسطة إسرائيل يتمثل في التطورات في الشرق الأوسط، متضمنة الالتزام بالمعاهدة من قبل الدول الإقليمية.

معاهدة منع إنتاج المواد القابلة للانشطار Fissile Material Cut - off Treaty (FMCT)

في مارس ١٩٩٥، وافق أعضاء مؤتمر نزع السلاح على تأسيس لجنة خاصة تكلف بالتفاوض حول معاهدة لحظر إنتاج المواد القابلة للانشطار - والمعروفة باسم معاهدة منع الانتاج. وسيلتزم أطراف هذه المعاهدة المستقبلية بوضع مواقعهم النووية ذات الصلة تحت التفتيش الدولي. وتتحو الاشتراطات التي تمت مناقشتها إلى الارتباط بالانتاج المستقبلي للمواد القابلة للانشطار، بدون إخضاع المخزونات الاحتياطية الحالية لاية رقابة دولية. وقد أعدت معاهدة منع الانتاج الوشيكة لضم الهند، وباكستان، وإسرائيل إلى النظام العالمي لمنع الانتشار. بعد مشاركتها بداية في الاجماع الذي تحقق داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي اطلق المفاوضات حول معاهدة منع الانتاج (١٩٩٣)، كانت إسرائيل هي الاخيرة التي وافقت على بدء التفاوض بخصوص هذه المعاهدة خلال اجتماع مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٩٨. وعقب ضغط الولايات المتحدة، قبلت إسرائيل أخيراً على عدم معارضة الدخول في المفاوضات. إلا أنها أوضحت، بالرغم من ذلك، أنها لا ترى ذلك باعتباره الزام لها بأن تصبح طرفاً في

المعاهدة المستقبلية.

يمكن لمعاهدة منع انتاج المواد القابلة للانشطار أن توفر رقابة دولية غير مسبقة على المواقع النووية للدول النووية، وتوضح مدى التزامها بالمادة السادسة من معاهدة منع الانتشار. ومن المحتمل أن تخشى إسرائيل من أن يكون قبولها بهذه المعاهدة المستقبلية بمثابة سابقة خطيرة، وأخطوة في اتجاه «المنحدر الزلق». شاغل آخر يتمثل في الموقف المصري الذي وفقاً له يجب ألا ترتبط معاهدة منع الانتاج بالانتاج المستقبلي فقط، لكن يجب أن تخضع المخزونات الاحتياطية الموجودة من البلوتينيوم للتفتيش.

معاهدات ضبط التسليح العالمية الاخرى

١ - أكملت اللجنة الخاصة بالأسلحة الكيماوية في أغسطس ١٩٩٢، مسودة لحظر خاص بالأسلحة الكيماوية. وأصبح الاتفاق ساري المفعول في ابريل ١٩٩٧. وتنص بنود المعاهدة على أن يوافق كل طرف على ألا يطور، أو ينتج، أو يحوز، أو يخزن أو يحفظ، مطلقاً أسلحة كيماوية. ووافق الموقعون كذلك على ألا يستخدموا أسلحة كيماوية أو يعدوها للاستخدام، وألا يساعدوا الآخرين في العمل بالمخالفة للاتفاق. ويطالب الأطراف بتدمير أية أسلحة كيماوية في حوزتهم، وتدمير أية أسلحة كيماوية تخصهم وتكون موجودة على أراضي دولة أخرى، وتدمير منشآتها الخاصة بانتاج أسلحة كيماوية.

لقد وقعت إسرائيل على اتفاق الأسلحة الكيماوية، لكنها لم تصدق عليها بعد. وهناك عدة أسئلة هامة تواجهها إسرائيل فيما يتعلق بهذا الاتفاق. ويتمثل الاعتبار الأكثر أهمية بالنسبة لإسرائيل فيما إذا كان تصديقها على الاتفاق سيضعف قدرتها الاستراتيجية على الردع. يتصل هذا الاعتبار بحقيقة أن معظم دول الشرق الأوسط خاصة تلك المشتبه في امتلاكها أو تطويرها أسلحة كيماوية، ليست أطرافاً في الاتفاق. هاجس آخر يتمثل في أحد الجوانب الفريدة لاتفاق الأسلحة الكيماوية ألا وهو وسائلها الصارمة للتدخل والتحقق، ولا تتراح إسرائيل إلى التحدي المتوقع أن تطرحه عمليات التفتيش على المواقع العسكرية والمنشآت الكيماوية المدنية، وعلى الرغم من ذلك، فلا يحوز هذا الاعتبار الأخير سوى أهمية ثانوية بسبب آليات الضبط للتعامل مع إساءة الاستخدام التي تم تضمينها في الاتفاق. ورغم ذلك، فإن لعدم التصديق انعكاسات سلبية محتملة يجب أخذها في الحسبان. فوفقاً لبنود الاتفاق، ستكون الدول غير الأطراف، ابتداءً من عام ٢٠٠٠، موضوعاً لقيود فيما يتعلق بالتجارة الخاصة ببعض المواد الخام اللازمة للصناعة. وقد أعدت وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية تقريراً حول الانعكاسات الاقتصادية المتوقعة بالنسبة لإسرائيل إذا ما استمرت خارج إطار الاتفاق، وتوقعت أن تتراوح التكلفة المتوقعة بالنسبة لإسرائيل في

المرحلة الابتدائية تراوح ما بين ٦٠ إلى ٧٠ مليون دولار (هأرتس ٢ يوليو ١٩٩٩). وينبغي إعداد حساب تفصيلي طويل المدى للتكاليف قبل التوصل إلى استنتاجات فيما إذا كان عدم التصديق سيلجب لإسرائيل خسائر غير مقبولة.

٢ - اتفاق الأسلحة البيولوجية BWC أصبح اتفاق الأسلحة البيولوجية ساري المفعول في مارس ١٩٧٥ حيث اتفق أطراف الاتفاق على عدم تطوير، أو إنتاج أو تخزين، أو حيازة أدوات حرب بيولوجية. ولم ينشأ الاتفاق آلية للتحقق. ويتركز الاهتمام حالياً على عمل اللجنة الخاصة، التي تحاول التفاوض مازالت المجموعة في إطار عملية مناق بنود ٦٦ هذا البروتوكول.

ولم توقع إسرائيل على اتفاق الأسلحة البيولوجية - ومن المحتمل أن ذلك كان نتيجة المعارضة العامة من قبل إسرائيل في ذلك الوقت (السبعينات) للمشاركة في معاهدات ضبط التسليح العالمية. وستتمثل الفائدة من توقيع هذا الاتفاق في دعم التوجه العالمي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وسيتيح لإسرائيل أن تصبح طرفاً في الاتفاق قبل أن يصبح البروتوكول فعالاً وحالياً، علق النقاش حول اتفاق الأسلحة البيولوجية نتيحة التركيز على اتفاق الأسلحة الكيماوية. وحتى الآن، لم يتخذ قرار.

ويبرز بوضوح، عنصران من التقييم السابق للنظام العالمي لمنع الانتشار حتى تكون مشاركة إسرائيل موضع اعتبار. أولاً، على الرغم من سياستها الثابتة في المجال النووي، فقد اتخذت إسرائيل خطوات في اتجاه تدعيم النظام العالمي بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل عن معارضتها عام ١٩٩٨ لبدء مفاوضات حول معاهدة منع الانتاج، على الرغم من أن إسرائيل ترى هذه المعاهدة باعتبارها ذات طبيعة اشكالية مرتفعة. كذلك، فقد وقعت إسرائيل على اتفاق الأسلحة لكيماوية. إلا أن العنصر الثاني الهام، يتمثل في أنه أكد كل منالقرار حول الشرق الاوسط والذي أقره مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار عام ١٩٩٥ استناداً إلى المبادرة المصرية، واصرار مصر على ربط معاهدة منع انتاج المواد القابلة للانتشار بالمخروونات الاحتياطية الموجودة، والربط الذي تجده بعض الدول العربية بين التوقيع على اتفاق الأسلحة الكيماوية ومشاركة إسرائيل في معاهدة منع الانتشار، على الارتباط الحتمي لنظام منع الانتشار العالمي بتوازن القوى الاقليمية.

عودة إلى السياسة الاقليمية

أدى انتهاء نظام القطبية الثنائية إلى عودة نحو الاقليمية في العلاقات الدولية. وأخذ السياق الاقليمي مغزى جديد بالنسبة للدول فيما يتعلق بإدراكها للتهديد. وكانت الدول، على السواء، غير قادرة على تحديد هواجسها الامنية في موقف اقليمي. ومع أخذ الفاعلين الاقليميين دوراً

أكثر بروزاً في الشؤون الدولية، سيصبح واضحاً بشكل متزايد أن جهود ضبط التسليح العالمية يجب أن تأخذ الدول الاقليمية بشكل أكثر جدية، وتبتكر أدوات للتعامل مع الهواجس الاقليمية الخاصة في إطار نظام ضبط التسليح العام. وفي الشرق الاوسط، كذلك سيكون من الواجب التعامل مع ضبط اسلحة الدمار الشامل في إطار اقليمي.

ولا يعني ذلك أن الجهود العالمية لم تعد مناسبة. وبالنسبة لإسرائيل تظل آليات الحركة العالمية هامة لضبط كل من التطوير القدرى لأسلحة الدمار الشامل وعمليات نقل التكنولوجيا وأجزاء الأسلحة. إن مبدأ منع الانتشار العالمي في المجالات النووية، والكيماوية والبيولوجية، والصاروخية، يعتبر هاماً. من هذا المنطلق، ينبغي على إسرائيل بذل كل جهد للمشاركة في المعاهدات العالمية التي لا تترك باعتبارها غير متوافقة مع سياستها النووية. وبالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على سبيل المثال، يجب أن تتمثل اعتبارات إسرائيل الاساسية في بنود المعاهدة ذاتها والتزام الدول الاقليمية الاخرى بها، مثلما أشير انفاً. وأياما كان الأمر، فلا يجب ربط هذا القرار بمسألة تصديق الولايات المتحدة أو الضغط الدولي. ومع قول ذلك، فيجب أن يكون مفهوماً أن جهود ضبط التسليح الاكبر يجب إنجازها في السياق الاقليمي.

وفي بيان حديث وجه إلى المؤتمر العام الثالث والاربعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أعاد جيديون فرانك تأكيد التزام إسرائيل بتحويل «الشرق الأوسط» في الوقت والسياسات المناسبين، إلى منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل وأيضاً الصواريخ. ويهدف إبرازه في السياق الاقليمي - يجب على إسرائيل أخذ هذا الالتزام بشكل جدى وأن تفكر عملياً في اتخاذ القرار بوضع موضوع المنطقة الخالية من اسلحة الدمار الشامل على أجندة لجنة الحادثات متعددة الاطراف لضبط التسليح.

فمثل هذه الخطوة ستعنى أن يتم التعامل مع كل اسلحة الدمار الشامل بالإضافة إلى الأسلحة التقليدية والصواريخ في سياق مصمم لا يجاد نظام أمنى إقليمي مستقر ومحكم. وسيكون من المتوقع، إذا ما نوقشت القضية في منتدى اقليمي، أن تنتظر على الأقل تقدم مبدئى في إطار هذا المنتدى. وعلى حين سيكون تطبيق أية ترتيبات موضع اعتبار، فإن إسرائيل لن يمكنها - نتيجة التهديدات الاستراتيجية الاقليمية التي تواجهها الدول غير المنخرطة في عملية السلام أو الحوار الامنى الاقليمي - إحداث تغيير فعلى في وضعها الاساسى إلا فى إطار شرط أولى لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فعليا ألا وهو أن يكون ذلك نتيجة للتوصل إلى سلام شامل فى الشرق الاوسط مع كل الدول، بما فى ذلك العراق وإيران.

الأمن الصيني :تأثيراته على إسرائيل

Jafee Center For Strategic Studies
Strategic Assessment
Vol.2 No.4
February 2000

الكاتب: شاي فيلدمان Shai Feldman
إعداد: أكرم ألفي

جانبها غير محسوب بدقة، قد يؤدي إلى نتائج سلبية على صعيدي علاقاتها التاريخية مع الولايات المتحدة وتوثيق روابط علاقاتها مع كل من الصين واليابان.

في هذا السياق، تمت كتابة هذا المقال، وعقب زيارة للصين قام بها وفد من مركز "جافى" للدراسات الاستراتيجية، وفي إطار هذه الزيارة، عقدت العديد من النقاشات مع مسئولين صينيين رسميين، حول قضايا مختلفة مرتبطة بالأمن في منطقة شمال شرق آسيا. كما يناقش المقال الدور الأمريكي في التطورات الخاصة بهذه المنطقة، ولكنه لا يقوم بتحليل عميق للعوامل الداخلية والخارجية، التي تؤثر على رسم السياسة الأمريكية في المنطقة. فالغرض من هذا المقال هو وصف توازن القوى في شمال شرق آسيا، خاصة الخاص بالعلاقات الصينية التايوانية والمحاذير الخاصة بأي دور مستقبلي لإسرائيل في هذه المنطقة.

أهداف الصين الاستراتيجية :

إن الهدف الإستراتيجي الذي يتبوء مقدمة الأهداف الاستراتيجية الصينية، هو ممارسة سيادتها على كافة الأراضي، التي تعتبرها أراضيها. وقد نجحت بالفعل، في السنوات الأخيرة، في استرجاع كلا من هونج كونج و ماكاو. وتوجه الصين اليوم كافة جهودها من أجل تحقيق "الوحدة السلمية" لتايوان مع الأرض الأم (الصين) حيث

ساهمت محاولات الصين المتواترة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا، إلى انفجار العديد من الأزمات في هذه المنطقة. وقد تصاعدت هذه الأزمات في بعض الأحيان إلى حد استخدام القوة (وان كان في حدود ضيقة)، كما حدث خلال مارس ١٩٩٦ بين الصين وتايوان في نفس الوقت وبالتحديد من نهاية السبعينات، شهدت علاقة إسرائيل بالصين تطورات إيجابية، هذا وقد توثقت هذه العلاقات في مجال الدفاع في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أن الأمن الإسرائيلي يعتمد بشكل أساسي على الولايات المتحدة (وهي الدولة التي يراها الصينيون على إنها العقبة الرئيسية أمام تحقيقهم أهدافهم الاستراتيجية). وهو الوضع الذي يجلب العديد من المخاطر لإسرائيل في حالة تآزم العلاقات بين الطرفين، وفي نفس الوقت، نجحت إسرائيل في السنوات الأخيرة في تحسين علاقاتها مع كلا من اليابان وكوريا الجنوبية، (ومن المعلوم أن التعاون بين اليابان والولايات المتحدة لعب دور رئيسي لفترة طويلة في تهديد المصالح الصينية). هذا بالإضافة إلى تزايد حدة التوتر في منطقة شمال شرق آسيا، نتيجة تزايد اهتمام تايوان بالحصول على تكنولوجيا السلاح، وهو ما يحمل معه أغراء خلق سوق لصناعة السلاح الإسرائيلية. كل هذه الأمور، تحتم على إسرائيل التعامل بحرص كاف مع أي محاولة من جانبها للتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر، في هذه المنطقة. حيث أن أي تدخل من

أعلن المسؤولين الصينيون، إن موقف الصين تجاه هذه القضية يتسم بالاعتدال، فوفق لهم، فإن الصين عازمة على تحقيق هذه الوحدة بالوسائل الدبلوماسية، وإن على تايوان أن تمتنع عن كافة التأكيدات حول استقلالها و تتماها مع كونها أحد الكانتونات الصينية، وما يتضمنه هذا من تبني العلم والنشيد الوطني الصيني، مع تأكيدهم أن تايوان يمكنها أن تستمر في تبني نظامها السياسي والاقتصادي الحالي، فوق شعار "نظامين - ودولة واحدة" بالإضافة إلى هذا المبدأ، (الذي طبق بالفعل في هونغ كونج) فانهم وعدوا بأن يتم تمكين تايوان من الاستمرار بالاحتفاظ بقواتها المسلحة، من أجل الأغراض الدفاعية، ولكن ليس كرمز للاستقلال.

في نفس الوقت، استمرت الصين في تطوير قدراتها على تحقيق مصالحها الوطنية، فتحت قيادة "دينج زياو بنج"، فتحت النظام الشيوعي أبواب الصين للمستثمرين الأجانب والتجارة مع العالم الخارجي، كما قام النظام بخطوات نحو تحرير الاقتصاد الداخلي والخصخصة، وكانت النتيجة إن النظام أصبح يعمل بشكل تدريجي ومتزايد - وفق آليات السوق مما أدى إلى تسريع النمو الاقتصادي الصيني.

إن النمو الاقتصادي، الذي تمتعت به الصين في السنوات الأخيرة، أدى إلى انتعاش قدراتها على التوسع العسكري، (وهو ما توازى مع خفض عدد الجنود الذين يخدمون في الجيش الصيني)، وقيام الصين باستثمارات ضخمة في تحسين قدراتها العسكرية كفيها. وهو ما تحقق عبر جلب التكنولوجيا المتطورة من الغرب - من ضمنه إسرائيل - مع الاعتماد على المصادر المحلية ودول أخرى، خاصة روسيا، في توفير السلاح التقليدي

مصادر التهديد وأهدافه: كما يراه الصينيون :

من وجهة نظر الصين، فإن الولايات المتحدة تمثل العقبة الرئيسية أمام تحقيقها أهدافها الاستراتيجية. فالصين تنظر إلى واشنطن، على إنها تحارب أي جهود ضد تعاضيد واستمرار كونها القوى العظمى الوحيدة بعد انتهاء الحرب الباردة. فالصين ترى أن الولايات المتحدة مستمرة في توسيع قواتها العسكرية في نفس الوقت الذي لا توجد فيه - بعد تفكك الاتحاد السوفيتي - أية تهديدات فعلية على الأمن القومي الأمريكي. أكثر من هذا فبالإضافة لجهودها لدعم وضعها الحالي، فإن أمريكا تسعى إلى إضعاف الصين، وبالتالي منع الصين من ممارسة سيادتها على كافة أراضيها. ومن هنا تستمر الولايات المتحدة في دعمها لتايوان، وهو الذي يراه الصينيون على أنه محرف لجهود وعود واشنطن الصريحة تجاه بكين.

في هذا السياق ترى الصين، أن الولايات المتحدة تقوم

بتكثيف وجودها العسكري في المنطقة. وهو الأمر الذي يظهر في قيام الولايات المتحدة بتعميق تعاونها الدفاعي مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية، وتحسين علاقاتها مع كلا من الفلبين وسنغافورا. كما تهتم الصين بشكل خاص بنمو التعاون بين الولايات المتحدة واليابان في نطاق أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ، هذا ويؤكد الصينيون على أن الولايات المتحدة تقوم باستخدام كوريا الجنوبية من أجل توسيع وجودها العسكري في المنطقة، ويرى الصينيون أن الهدف الرئيسي لكل ما سبق هو كبح جماح القوة الصينية الصاعدة.

ترى الصين، قيام أمريكا بزيادة تدخلها في شمال شرق آسيا، أنه انعكاس للاتجاه العام للسياسة الأمريكية في السنوات الأخيرة. فعقب انتهاء الحرب الباردة، كان هناك أمل أن تلعب الولايات المتحدة دور إيجابي في صياغة إطار عام للنظام العالمي الجديد، بل وتطوير الجهود الخاصة بضبط التسليح، إلا أن الصينيين اليوم مقتنعين بأن الولايات المتحدة تتخذ خطوات بشكل فردي تعرقل هذه الجهود. هذه الخطوات التي تظهر في توسيع حلف شمال الأطلسي، على ثلاث مسارات: زيادة عدد الأعضاء، اتفاقية الحماية، والمدى الجغرافي لنشاط الحلف.

كما يأخذ هذا الاتجاه تعبير آخر من وجهة النظر الصينية، وهو سعي الولايات المتحدة لتطوير نظام دفاع قومي للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، على الرغم من الاتفاقيات الخاصة بمنع نشر النظم المضادة للصواريخ الباليستية (اتفاقية ABM) وهو ما تراه الصين على أنه خروج على التوازن النووي، والذي على أساسه يقوم الاستقرار الإستراتيجي العالمي. وهو ما يجعل الصينيون يرون أن الولايات المتحدة تقوم بدعم اتفاقات الحد من التسليح، عندما فقط تخدم مصالحها القومية الضيقة. وهو الاتجاه الذي يدعمه عند الصينيين رغبة واشنطن في الانسحاب من (اتفاق ABM) ورفض الكونجرس الأمريكي التصديق على اتفاق CTBT.

الصين - تايوان : سيناريو التصعيد:

كما ذكرنا من قبل، فإن تايوان مركزية بالنسبة للأهداف الاستراتيجية الصينية الحالية التي تقوم على ممارسة السيادة على كافة الأراضي والمواقع التي تؤكد على إنها تنتمي إليها. إن موقف الصين في هذا الموضوع على الرغم من هذا، ليس واضحاً بشكل كامل. فمن ناحية تؤكد القيادات الرسمية الصينية إنها لا تنوي استخدام القوة، وأن الوحدة مع تايوان ستتم عبر الطرق السلمية، إلا أنه من ناحية أخرى، فإن هناك من يؤكدوا على أن هناك حدود لصبر الصين في هذا السياق وأن الصين لن تنتظر للأبد قرار تايوان للعودة باختيارها

إلى الأرض الأم.

هذا ولم تحدد القيادة الصينية توقيت محدد لإتمام ضم تايوان ،إلا انه من الواضح ، انه في حالة عدم قيام تايوان باتخاذ خطوات في الاتجاه المعاكس -أي دعم استقلالها ومنع العودة إلى السيطرة الصينية- فانه هناك احتمال ضعيف لترجيح إن الأزمة سوف تتجه إلى التصعيد، في حالة فشل الصين في جهودها الخاصة بتحقيق "الوحدة السلمية".

من المرجح أن احتمال استخدام الصين للقوة-حتى ولو بشكل محدود- ضد تايوان، سوف يتزايد في حالة حدوث تطورات جديدة، تشكل إعاقة واضحة للصين في ممارسة سيادتها على تايوان في المستقبل .إن مفهوم الدفاع الصيني يقوم على استخدام القوة المسلحة ضد تايوان، في حالة تحقق أي من السيناريوهات التالية:

قيام القيادات التايوانية بإعلان الاستقلال .وهو ما سيعتبره الصينيون إعلان واضح للحرب، وهنا لن تتردد القيادة الصينية في المخاطرة بكافة إنجازاتها الاقتصادية ،لاتخاذ أي خطوة ضرورية-متضمنة ما قد يؤدي إلى نشوب صراع مسلح مع الولايات المتحدة -من أجل وآد الاستقلال.

تدخل قوى خارجية في الشؤون الصينية الداخلية: فمنذ إعلان الصين أن قضية تايوان قضية داخلية، فإن تعبير "تدخل القوى الخارجية" ، يطبق على قيام الحكومات الأجنبية-خاصة الولايات المتحدة بتقديم مساعدات لتايوان.

حدوث تغيرات داخلية في تايوان .وهو ما يشبر إلى التغيرات التي قد تحدث في الجزيرة، والتي قد تسبب في تقوية العناصر التي تدعم إعلان استقلال تايوان، في حالة حدوث أي من هذه التغيرات فإن الصين سوف تقوم باتخاذ إجراء عسكري وقائي في مواجهته.

تطوير تايوان لقدراتها النووية .فالصين سوف تتخذ فعل وقائي-متضمن فعل عسكري- لو وجدت دلائل على تطوير تايوان لقدرات نووية، وهو القرار الذي يعتمد على تقييم جوهره، أن القدرات النووية في يد تايوان يجعل أي محاولات صينية مستقبلية، لد سيادتها على الجزيرة سيكون ثمنها فادحاً.

قضية ال " TMD "

بالإضافة إلى السيناريوهات السابقة، فإن المسؤولين الصينيين يؤكدون على قضية أخرى يعطوها الكثير من الأهمية، ألا وهي احتمالية حيازة تايوان أنظمة صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية، فوق لاطروحات القيادة الصينية، فإن انتشار أي من هذه الأنظمة في الجزيرة التايوانية سيؤدي إلى خلخلة التوازن الإستراتيجي

الحالي، وهو التوازن الذي يعتبر أساس الاستقرار الإقليمي .

فالقيادة الصينية مدركة أن امتلاك التايوانيين لنظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، سيخلق إحساس بالثقة لديهم، من الممكن أن يقودهم إلى الاعتقاد بقدراتهم على مواجهة المخاطر التي قد تنجم عن إعلان الاستقلال.

حيث أن امتلاك تايوان لنظام الدفاع الصاروخي .سيؤثر سلباً على استراتيجية الردع الصينية، التي تعتمد على عدد محدود من أنظمة القذائف والرؤوس النووية، حيث تجنبت الصين الدخول في سباق تسلح مجنون، كما حدث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .والذان سلحوا جيوشهم بعشرات المئات من الأسلحة النووية . وتعتمد استراتيجية الردع المحدود هذه، على افتراض أن القوى الأخرى لن تمتلك أنظمة مضادة للصواريخ الباليستية .وبالتالي فإن عدد محدود من الرؤوس النووية كاف لتأكيد قدراتها لردع التهديدات المباشرة لأنها وبقيائها.

وبالتالي فليس من الغريب ،إن إمكانية قيام الولايات المتحدة بمد تايوان بمثل هذه الأنظمة، تنظر إليه الصين على انه تهديد لاستراتيجيتها الدفاعية .فالقيادة الصينيين مقتنعين بأن امتلاك تايوان لمثل هذه الأنظمة يعني إجبار الصين على رصد موارد ضخمة لأبحاث وتطوير أسلحة جديدة .فهم يرون انه لو تم فرض سباق التسلح على الصين فانه لن يكون هناك سبب للاستمرار في التعاون مع الأنظمة العالمية المختلفة الخاصة بضبط التسلح .

احتمالات الحرب: رغم كل ما سبق فإن الاحتمالات الفعلية لتصاعد الأزمة إلى حد نشوب صراع مسلح تظل محدودة، وذلك في حالة الرصد الدقيق لكل من الولايات المتحدة والصين، فبالنسبة للولايات المتحدة- مع الوضع في الاعتبار النزعة المتنامية في واشنطن وخاصة بين أعضاء الكونجرس الجمهوريين لدعم تايوان- فانه من غير الممكن أن تتمتع تايوان بالدعم الأمريكي الكافي للقيام بأحد السيناريوهات السابقة التي قد تؤدي إلى رد فعل عسكري صيني . كما ذكرنا من قبل ، إلا أنه حتى في حالة انعدام هذه الأسباب، فإن الصين قد تفقد صبرها لرفض تايوان بالقيام "الوحدة السلمية" خاصة وأن الصين تعتقد إنها قدمت "عرض لا يمكن رفضه" في ظل إعطاء تايوان الحق في الاحتفاظ بجيشها

إلا أن المواجهة المسلحة في شمال شرق آسيا، قد تنجم من حسابات أو توقعات خاطئة .وهو احتمال يظل ممكناً، خاصة في ظل الغموض الذي يجتنب السياسة الصينية . أولاً فانه من غير الواضح الجدول الزمني التي وضعت

الصين لاستعادة تايوان وإلى متى ستنتظر صابرة تحقيق "الوحدة السلمية".

ثانياً : هناك غموض يجتنب بعض من أسباب قيام الصين باستخدام القوة المسلحة في مواجهة تايوان، فعلى سبيل المثال فإنه من غير الواضح درجة التدخل من "القوى الخارجية في الشؤون الداخلية الصينية" التي تستوجب رد عسكري، خاصة وأنه من وجهة النظر الصينية أن اليابان والولايات المتحدة يتدخلان بالفعل في تايوان من البداية.

ثالثاً : فإنه من غير الواضح ما هي أشكال التغير الداخلي في تايوان التي تؤدي بالصين إلى الرد على هذه التغيرات .

هكذا فإن مخاطرة تطور الصراع المسلح موجودة على الرغم من عدم رغبة أي الأطراف في ذلك إلا أنه يظل من الصعب الاعتقاد بأن الصين سوف تفقد صبرها في مواجهة تايوان وستقوم بالاستجابة لمختلف التطورات حتى في شكلها الأقصى، وذلك لإدراكها تهديد هذه المواجهة للإنجازات الاقتصادية التي تحققت في السنوات الأخيرة . في نفس الوقت فإنه لا يمكن تجاهل تحذيرات المسؤولين الرسميين الصينيين، الذين يرون أن تايوان هي جزء لا يتجزأ من دولتهم، والذين غير مستعدين للتسامح مع أي فعل من الممكن أن يعيق جهودهم الخاصة بممارسة الصين لسيادتها على الجزيرة التايوانية.

تأثيرات التطورات في منطقة شمال شرق آسيا على إسرائيل:

عند تحليل عوامل الأمن والاستقرار في شمال شرق آسيا ، فإن النقاط التالية يجب أخذها في الاعتبار :

وجود اتجاهات في المنطقة تحمل إمكانية نشوب أزمات ، بالإضافة إلى المخاطر الإضافية الخاصة بالتصعيد إلى حد نشوب صراع مسلح في المنطقة . فالصين قد تفقد صبرها ، أو تتخذ تايوان خطوات -بتشجيع أمريكي أو بدونه- وهي الخطوات التي من الممكن أن تراها الصين على إنها نية لتحسين الجزيرة تحت أي من هذه الظروف ، قد تتخذ الصين إجراء عسكري حتى مع مخاطرة تأثر اقتصادها.

في حالة اتخاذ الصين إجراء عسكري في مواجهة تايوان ، فإنه من الصعب على الولايات المتحدة تجنب التدخل بشكل مباشر في الصراع .

إن علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة أكثر أهمية من أي علاقات أخرى، مقارنة بالأخص بعلاقات إسرائيل بالصين . فالعلاقات الإسرائيلية -الأمريكية، تجد تعبير لها في مختلف المجالات، إلى جانب ثبات الفوز بعوائد هذه

العلاقة، فإسرائيل تحوز على فوائد هائلة من هذه العلاقة -سياسياً، عسكرياً وإقتصادياً- وليس هناك خيار أمام إسرائيل في المستقبل القريب ، في تطوير نظام لعلاقات مع أي دولة تكون شبيهة من حيث المدى أو العمق مقارنة بالعلاقات الخاصة الحالية بينها وبين القوة العظمى الوحيدة، الولايات المتحدة.

إن صناعة السلاح الإسرائيلية اليوم تحارب من أجل بقائها . فمنذ منتصف الثمانينات ، مرت هذه الصناعة بمنحنى هابط نتيجة كلاً من استمرار الانخفاض في مخصصات الميزانية الإسرائيلية الخاصة بالدفاع، وتراجع السوق العالم للسلاح ، نتيجة لعدد من التطورات، من ضمنها عمليات الديمقراطية في جنوب ووسط أمريكا اللاتينية ، والتغيرات السياسية في جنوب أفريقيا و الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا)، نتيجة لكل هذه التغيرات فإن هناك دوافع إسرائيلية قوية لبيع السلاح لدول شمال شرق آسيا.

إن كل ما سبق يقود للاستنتاجات التالية و الخاصة بعلاقات إسرائيل بدول شمال شرق آسيا:

١ . إن على إسرائيل أن تكون حذرة في الأمور الخاصة ببيع السلاح للصين ونقل تكنولوجيا السلاح لها . فحالة التوتر التي تظهر بين حين وآخر في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية حول بعض القضايا، هي في النهاية محدودة مقارنة بما قد يحدث في حالة نشوب صراع مسلح في شمال شرق آسيا ، ومواجهة الجنود الأمريكيين للموت بواسطة تكنولوجيا السلاح الإسرائيلية التي تستعملها الصين . هذه إمكانية قد تحدث قطع خطير في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية.

٢ . على إسرائيل أن تتجنب بشكل كامل نقل تكنولوجيا السلاح إلى تايوان، ومقاوم الرغبة الخاصة بخفض تكلفة نظام الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية في إسرائيل، عبر إيجاد مشترين لمكونات هذا النظام . حيث أن مساعدة إسرائيل لتايوان سوف يؤدي إلى نشوب أزمة خطيرة في العلاقات الإسرائيلية الصينية.

٣ . بالنظر إلى التأثير الإسرائيلي في واشنطن ، إلى جانب تزايد روابطها مع الصين ، وتزايد أهمية الصين كقوة عالمية -على إسرائيل أن تقوم بدور واضح في الحد من سوء التفاهم بين واشنطن وبين إسرائيل . حيث أنه يمكنها أن تستخدم القنوات غير الرسمية.

وأخيراً على إسرائيل أن تتأكد في المقابل أن الصين توقفت عن نقل الصواريخ الباليستية وتكنولوجيا السلاح غير التقليدية للدول الشرق الأوسط ، خاصة سوريا و إيران.

◆ ترجمات عبرية ◆

إسرائيل / سلاح



ملف العدد

■ مجال الفضاء العسكرى سيصبح من الآن خاضعاً لسلاح الطيران

مجلة «سلاح الطيران» عدد ديسمبر ١٩٩٩ - بقلم : نوعم كيرن

سيصبح مجال الفضاء العسكرى الإسرائيلى خاضعاً من الآن لمسئولية سلاح الطيران، كاستمرار لـ «طاقم الفضاء» الذى قام السلاح بتشغيله حتى الآن. ويقول العقيد عوفر - رئيس شعبة التطوير، الذى كان يرأس طاقم الفضاء - أن «نقل مسئولية شتون الفضاء إلى سلاح الطيران نابع من أن معظم الأمور التى تجرى الآن من الفضاء تساند المهام التى يعتبر سلاح الطيران أهم مستهلك لها. إننا ننظر إلى أنظمة الفضاء على أنها وسائل قتال من جميع النواحي. سنضطر لتحديد الشكل الذى ستبدو عليه منظومة الفضاء العسكرية. كم عملية إطلاق سنحتاجها، ما هى القدرات التى ستكون مطلوبة من آلات التصوير وما هى القدرات الخاصة التى ستسرعى اهتمامنا، كالتصوير مثلاً. كما سيعمل فرع الفضاء فى مجالات فضائية أخرى، مثل المشاركة فى إعداد وتجهيز العقيد إيلان رامون كرجل فضاء فى وكالة ناسا والمساعدة فى وضع التجربة العلمية التى سيقوم بها فى رحلته إلى الفضاء. سيتكون طاقم الفضاء الجديد من ضباط كانوا يعملون حتى الآن فى مجالات مناظرة، مثل الاتصالات، الأنظمة الالكترونية - بصرية، الالكترونيات، والفيزياء. ويقول العقيد عوفر «لدى رجالنا حافز كبير. وهذا الأمر يعتبر بمثابة قفزة من الناحية التنظيمية ومن حيث النضج الإسرائيلى للعمل فى مجال الفضاء».

■ أول بطارية للصاروخ «حيتس» بدأت العمل فى قاعدة بوسط إسرائيل

مجلة «سلاح الطيران» عدد ديسمبر ١٩٩٩ - بقلم : يوآف روزن

بعد عملية الإطلاق الناجحة للصاروخ «حيتس» فى أوائل شهر نوفمبر، بدأت أول بطارية صواريخ حيتس ٢ المضادة للصواريخ العمل فى إحدى القواعد الجوية بوسط إسرائيل. بعد حوالى أربع سنوات ونصف السنة منذ تم إطلاقه لأول مرة بصورته العملية، تم إطلاق الصاروخ حيتس ٢ للمرة السابعة وأصاب الصاروخ الهدف بدقة عالية. ولأول مرة يشترك فى تشغيل النظام الصاروخى أفراد وحدة الصاروخ حيتس، الذين سيواصلون تشغيله بصفة دائمة. ومن المنتظر إجراء تجربة أخرى على نظام حيتس خلال نصف سنة. يقول العميد أرييه فيشباين قائد قوات الدفاع الجوى وهو يتحدث عن نتائج التجربة الأخيرة: «لقد أثبت نظام

الصاروخ حيتس قدرة عملية حقيقية. وفقاً لنتائج التجربة فإن البطارية قادرة على اعتراض الصواريخ أرض/ أرض التي تطلق على إسرائيل وفي المقابل نفكر في إجراء عمليات تطوير وتحسين مستقبلية على الصاروخ، في مواجهة أخطار جديدة تظهر في المستقبل.

بعد تحويل طاقم تنفيذ مشروع الصاروخ حيتس إلى كتيبة منذ حوالي خمسة شهور ومع تحقيق القدرة العملياتية الأولية، زاد النشاط في هذه الايام في وحدة الصاروخ حيتس. ويتوقف النشاط الرئيسى في بطارية الحيتس الأولى في الوقت الحالى على تحقيق الكفاءة العملية وتأهيل القوة البشرية وبلورة الإجراءات ونظريات القتال. ويجرى تحديد مختلف المهام في البطارية حالياً عن طريق وضع سيناريوهات نشاط مختلفة.

ويقول المقدم حاييم قائد وحدة الحيتس: «مع نجاح التجربة الأخيرة، يكون هذا النظام الصاروخى قد قطع مسافة كبيرة في الطريق إلى القدرة الكاملة».

سيتم تحقيق القدرة العملياتية الكاملة للبطارية الأولى خلال عدة أشهر. وفيما بعد سيتم تشغيل بطاريتي حيتس أخريين، ستنصبان في مناطق أخرى في إسرائيل.

■ جيش الدفاع يشتري على وجه السرعة وسائل للتشويش على الصاروخ «تاو»

يديعوت احرنوت ١٣/٢/٢٠٠٠ - بقلم : عامير ربورت

قرر جهاز الدفاع الاسراع في شراء اجهزة دفاع ضد الصواريخ تاو ووضعها في مواقع جيش الدفاع في المنطقة الأمنية في جنوب لبنان.

وبعد موجة الاصابات الاخيرة في مواقع جيش الدفاع هناك اتضح أن الجيش مزود فقط بشكل جزئى بمثل هذه الاجهزة والتي تم تطويرها في إسرائيل والقادرة على التشويش على عملية اطلاق هذه الصواريخ.

والآن سيسرع الجيش في اجراءات الشراء للعمل على تحسين وسائل الدفاع في هذه المواقع، وعلى الرغم من ذلك صرح مصدر عسكري مسئول قائلاً: «من الافضل ألا نغرق في الوهم حيث لا يوجد حل سحري وفورى ضد هذا النوع من الصواريخ. ومن الصعب للغاية الدفاع ضد هذه الصواريخ والتي تصيب الهدف خلال ١٣ ثانية منذ لحظة الاطلاق ومن المستحيل رصد الصاروخ وهو في طريقه حتى يمكن تحاشيه.

ورداً على النقد الذى وجهه هذا الاسبوع ضد المعدل البطئ لتزويد مواقع الجيش بوسائل التشويش على الصاروخ قالت بعض مصادر الجيش: «أن جيش الدفاع لم يوفر ولو شيكل واحد في الحرب الدائرة في المنطقة الامنية في لبنان والتي كانت تحتل اولوية كبيرة في السنوات الاخيرة.

■ كلينتون تعهد لنتنياهو: المحافظة على القدرة النووية الإسرائيلية

هآرتس ١٤/٣/٢٠٠٠ - بقلم : الوب بن

في خزينة تسيفى شتاوبر، المستشار السياسى لرئيس الوزراء، تكمن ثروة استراتيجية صغيرة، وتركبة من السكان السابقين بالكتب. أنه خطاب من بيل كلينتون إلى بنيامين نتنياهو ويحمل تعهداً رئاسياً بأن تحافظ الولايات المتحدة على قدرة الردع الاستراتيجى الإسرائيلى، وتؤكد أن مبادرات الرقابة على السلاح فى الشرق الاوسط لن تمسها مستقبلاً. وقد اعطى خطاب كلينتون مساندة مكتوبة، حتى لو كانت سرية، لتفاهم منذ سنوات بين القدس وواشنطن بشأن الحفاظ على قدرة إسرائيل النووية، إذا تمسكت بسياسة (التعتيم)، ولا تفصح علناً بأنها تمتلك قنبلة. وكان الخطاب سيلحق بمذكرة التفاهم الاستراتيجية التى وقعها نتنياهو وكلينتون بعد اتفاق واى. وافق كلينتون على التوقيع عليها، بعدما تحطمت السياسة النووية العالمية لأمريكا فى ظل التفجيرات النووية التى قامت بها الهند وباكستان.

كان عوزى اراد المستشار السياسى لنتنياهو، هو صاحب مبادرة الخطاب الرئاسى، حيث تفاوض ومعه السفير زلمان شوفال مع مسئولى الادارة الامركية فى مؤتمر واى حول صيغة الخطاب. بعد عدة اسابيع من توقيع اتفاق واى وصلت الوثيقة الحساسة إلى مكتب رئيس الوزراء، وبعث نتنياهو برسالة رد إلى كلينتون، قالت مصادر إسرائيلية انها لم تتضمن أى تعهد، بل مجرد الاعراب عن الشكر. رأى نتنياهو فى خطاب كلينتون واحداً من الانجازات الهامة له

كرئيس للوزراء، ولكنه على غير استعداد لأن يتطرق لمضمونه. ويريد خليفته، إيهود باراك، أن يحصل على وعد استراتيجي متجدد من كلينتون، ضمن صفقة (تطوير العلاقات) عندما يتم توقيع السلام مع سوريا. طبقا للخطة، سيوقع كلينتون على خطاب جديد، بصيغة مماثلة، ولكن بإسم إيهود باراك. الشهر القادم سيواجه الوعد الأمريكي اختبارا، خلال الاجتماع الموسمي لمؤتمر الدول الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية N.P.T بنيويورك، تصر إسرائيل على رفض الانضمام للمعاهدة، والتي تعنى القضاء على القوة النووية، ويتأهبون في القدس لهجوم دبلوماسي من وزير الخارجية المصري عمرو موسى، أقوى أعداء مفاعل ديمونا ومنتجاته. يقترح المصريون أن يتضمن القرار الختامي دعوة إسرائيل للتوقيع على معاهدة N.P.T وتشكيل لجنة متابعة لنزع السلاح النووي في الشرق الأوسط. الاقتراحان يثيران قلق إسرائيل، التي أرادت استغلال زيارة الرئيس حسني مبارك لواشنطن الأسبوع القادم. لممارسة ضغط أمريكي على المصريين وتحديد (خطوط حمراء) لتصرفاتهم في مؤتمر N.P.T. ولكن في الرد على الطلب الإسرائيلي، أوضح مسئولو الإدارة أن كلينتون قد تحدث إلى مبارك.

تعتبر رحلات مبارك بشكل تقليدي توقيتا لتحسين العلاقات مع إسرائيل، أن التقاط الصور والمصافحات مع مبارك ودافيد ليفي في شرم الشيخ، وكذلك أيضا الخطاب المعتدل نسبيا الذي ألقاه عمرو موسى في مؤتمر وزراء الخارجية العرب ببيروت، تتناسب بالضبط مع العادة السنوية. يهتمون أكثر في إسرائيل بالجانب الآخر للزيارة التي تهدف إلى منح المزيد من القوة العسكرية لمصر. لقد زار رئيس الأركان المصري الولايات المتحدة مؤخرا، وسيطرح مبارك مطلباً بإيداع أموال المساعدات العسكرية مسبقاً. والذي يعني زيادة مقدارها عشرات الملايين من الدولارات سنوياً لميزانية المشتريات، وهي الميزة التي تمتعت بها إسرائيل فقط في الماضي. ولكن ليس الأمريكيون على استعداد لأن ينصتوا لتحذيرات إسرائيل من خطر تعاظم القوة المصرية في نظرهم، مصر هي دولة صديقة، وقوتها سوف تسهم فقط في الاستقرار المأمول بالمنطقة.

في تلك الأثناء، يواصل السفير الأمريكي بإسرائيل، مارتين اينديك، الترويج لفكرة التحالف الدفاعي في لقاء تم في الأسبوع الماضي مع وفد اللجنة اليهودية - الأمريكية، تحدث اينديك عن المزايا الكامنة لإسرائيل في التحالف الدفاعي، مثلما هو الحال بين الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي واليابان وكوريا الجنوبية، والفرصة النادرة التي يوفرها السلام مع سوريا. ولكنه صوت واحد، فقد بلغت إسرائيل الولايات المتحدة أنها لا تريد تحالف دفاعي، بل تريد إتفاقاً إستراتيجياً أقل إلزاماً، يتضمن أساساً وعوداً أمريكية بمواصلة المساعدات والحفاظ على التفوق النوعي لجيش الدفاع.

عرض كلينتون التحالف على نتنياهو في لقائهما الليلي في بداية ١٩٩٨، عشية الكشف عن قضية مونيكا، بين اجتماعاته المقلقة مع مستشاريه، والذين كان عليهم أن يردوا على البيان المنتظر، سأل الرئيس نتنياهو ما إذا كان التحالف الدفاعي يبدو له كفكرة ممكنة تساعد عملية السلام. وقد كان هناك ممن حول نتنياهو الذين يؤيدون الفكرة. مثل عوزي اراد، الذي اقترح أن يكون لإسرائيل وضعاً مماثلاً لبريطانيا، في التحالف الاستراتيجي مع واشنطن. ولكن الفكرة لم تصل في عهد نتنياهو إلى مرحلة البحث الفعلي.

خلال الأسابيع الأخيرة يركز الجهاز السياسي - العسكري في إسرائيل على الاستعدادات لتحقيق حلم باراك بالتوصل إلى سلام مع سوريا. تم تشكيل أربع مجموعات عمل لبناء الخطوة الداعمة للاتفاق، وهي تعزيز العلاقات مع أمريكا. فقد قام مدير عام وزارة الخارجية، إيتان بنتسور، بتكليف نائب المدير العام، يورام بن زئيف، بإعداد الملف الاعلامي وتجنيد المساندة لتمويل صفقة المساعدات الضخمة التي تطلبها إسرائيل مقابل الانسحاب من هضبة الجولان. يتولى مدير عام وزارة الدفاع، عاموس يارون، مكونات الصفقة، والتي يبلغ حجمها المخطط له، ١٧ مليار دولار. يرأس المستشار السياسي شتاوبر مجموعة العمل الخاصة بتطوير العلاقات وصياغة الاتفاق الاستراتيجي الجديد.

يتحدث رئيس المخابرات العسكرية، اللواء عاموس ملخا، مع الأمريكيين حول حرية الوصول إلى أجهزة جمع المعلومات المتقدمة، والتي ستحرر إسرائيل من التبعية بمحطة الانذار المبكر في الحرمون. لقد سافر ملخا - مسئول التيار السوري في القيادة الاسرائيلية - إلى الولايات المتحدة قبل أول زيارة لباراك في يوليو ١٩٩٩ للتحديث عن المصلحة السورية في السلام. في الأسبوع الماضي زار واشنطن مرة أخرى، لتبادل التقديرات وإجراء محادثات حول أنظمة الانذار. هناك انطباع في القدس، بأنه توجد هذه المرة فرصة للحصول في الوقت المناسب على صور من اقمار التجسس الأمريكية.

في المحادثات التي أجراها كبار المسئولين بوزارة الدفاع المدير العام يارون والنائب كوتي مور، تم استكمال طلب المساعدات، وظلت على المائدة عدة مسائل تكميلية وذات طابع حسابي طرحها الأمريكيون. العظمة الكبيرة في الحلق، والتي تعرقل هضم الصفقة الإسرائيلية في واشنطن، هي طلب الحصول على مئات صواريخ توماهوك، والتي ستتيح

لجيش الدفاع الضرب الدقيق لمواقع بعيدة مثل العراق وإيران. قال مسئولو البنتاجون لأقرانهم من إسرائيل، أ نلدينا مشكلة في ذلك، فقد وقعنا العديد من اتفاقيات الرقابة على السلاح مع روسيا، ونحن أعضاء في انظمة دولية للحد من انتشار الصواريخ. كيف نعطيكم التوماهوك بينما ندعو العالم لما هو عكس ذلك؟ وما هو احتياجكم اساسا لمثل هذا السلاح؟.

اجاب الإسرائيليون أنه بعد الاداء الفعال للتوماهوك في بغداد وفي بلجراد، حيث استعملته الولايات المتحدة لمعاقبة الطغاة الرافضين. اصبح للصاروخ العابر قيمة رادعة معقولة. في وقت السلم ستواجه إسرائيل اعداءً بعديين، بدون حدود مشتركة، وستجد صعوبة كبيرة في الرد على اطلاق صواريخ إيرانية أو عراقية في هجوم جوى بطائرات ستضطر لأن تعبر المجال الجوى لدول مجاورة وخرق اتفاقيات السلام معها. كذلك يتطلب الصاروخ طويل المدى بنية اساسية وإعداد اقل بكثير مما تتطلبه الطائرات، ويمنح الجهاز السياسي ذراع طولى بدون تعريض حياة الطيارين للخطر. لكل هذه الاسباب تنظر إسرائيل إلى التوماهوك على أنه أداة اساسية في سياستها الأمنية بعد السلام مع سوريا. بالأمس نفى مسئولون أمريكيون ما نشرته مجلة «ديفنس نيوز» بأن الادارة رفضت الطلب الاسرائيلي. القرار النهائي سوف يتخذ في الوقت المناسب، بين كلينتون وباراك، ويبدو أن إسرائيل ستوافق على قيود معينة أو رقابة أمريكية على الصواريخ العابرة، المهم أن تحصل عليها.

في مكتب باراك ينظر إلى لوحة التقويم، ويرون الايام تمر ويقترب شهر مايو، حيث سيتم الحسم ، إما اتفاق مع سوريا أو استمرار حالة الحرب لسنوات عديدة. لقد تكلم رئيس الوزراء في اجتماع هذا الاسبوع عن ستة اسابيع انتظار. يوضح تقدير الوضع الاخير حوله أن الجدول الزمني قد اختصر بسبب الانتخابات التمهيدية في الولايات المتحدة، والتي اختصرت شهرا في حملة الانتخابات الداخلية والحياة السياسية للرئيس الحالي. لقد أصبح الكونجرس ينظر إلى الخلفاء جورج بوش وآل جور.

يؤدي الضغط إلى زيادة معدل النشاط لمجموعة العمل الخاصة التي شكلها باراك، والتي تعمل للاعداد للاستفتاء العام. من هناك اتخذ توصية قاطعة، بإجراء استفتاء شعبي مزدوج، للموافقة في وقت واحد على السلام مع سوريا والتسوية الدائمة مع الفلسطينيين. لقد اظهرت استطلاعات الرأي الداخلية أن التصويت لصالح الحكومة سوف يزداد بشكل واضح، لو تم إلحاق القضية الفلسطينية بالاستفتاء العام حول الجولان. طبقا لأحد المقربين من باراك، تشير الاستفتاءات إلى نسبة تأييد تبلغ ٦٢ - ٦٢٪ للاتفاق المزدوج، مقابل ٥٦٪ تأييد للاتفاق مع سوريا فقط. وتفسير هذه الزيادة في التأييد هو أن الجمهور يفضل رؤية انتهاء الحرب في خطوة واحدة، عن مواصلة التسوية في عملية السلام المتقطعة. ولكن قبل أي شيء مازال باراك ينتظر وينتظر (موافقة) حافظ الأسد.

■ الصاروخ حيتس سيكون جاهزاً للعمل بعد شهر من الآن

يديعوت احرنوت ١٤ / ٢ / ٢٠٠٠ - بقلم : ارييه اجوزي

بعد عدة سنوات من التطوير. سيعلم جيش الدفاع الإسرائيلي بعد حوالي شهر عن أن الصاروخ حيتس قد أصبح جاهزاً للعمل.

هذا وسوف يقام حفل في الرابع عشر من مارس في احدى قواعد الجيش في وسط الدولة حيث سيتم تسليم الدفعة الأولى من الصاروخ حيتس للجيش، وسيشارك في هذا الحفل جميع قادة الجيش والمسؤولين في جهاز الدفاع. وتجدر الإشارة إلى أن الصاروخ حيتس يهدف إلى اعتراض الصواريخ ارض ارض طويلة المدى. وكان جيش الدفاع قد اقام بطارية حيتس عملية قبل حوالي عام ونصف العام ولكن حتى الآن لم يعمل الا اثنين فقط من مكونات البطارية الثلاثة وهما الرادار العملاق الذي يرصد الصواريخ وهي تحلق في الهواء وعربة التحكم. وكان ينقص البطارية حتى الآن اهم عنصر على الاطلاق ألا وهي الصواريخ ذاتها. وتم بناء هذه الصواريخ مؤخراً في الصناعة الجوية.

ومن المقرر ان تنصب بطارية حيتس ثانية في المستقبل في منطقة الشمال وكان نصب هذه البطارية قد تأجل في الاشهر الاخيرة بسبب معارضة السكان في المنطقة الذين تقدموا بشكوى إلى المحكمة العليا ضد خطة جيش الدفاع الإسرائيلي.

■ ١١٠٠ صاروخ ستهدد إسرائيل بعد عدة سنوات

معاريف ٢٥/٢/٢٠٠٠ - بقلم : ريعل دنيالي

اعرب عوزي روبين الذي يشغل منصب اداري كبير في مجال نشر الاسلحة والتكنولوجيا في مجلس الأمن القومي عن اعتقاده بأن هناك حوالي ٥٠٠ صاروخ طويل المدى تهدد إسرائيل الآن وأنه بعد عدة سنوات سوف يتزايد هذا التهديد حيث سيصبح لدى سوريا وليبيا والعراق وإيران حوالي ١١٠٠ صاروخ يصل مداها ما بين ٢٠٠ إلى ٢٠٠٠ كيلو متر.

وحذر روبين الذي استعرض مشروع الصاروخ حيثس في نطاق المؤتمر الإسرائيلي السنوي للطيران والفضاء في التخنيون انه اذا لم يكن هناك نظام رقابة شديدة على العراق فسوف تعود لتصبح اكبر تهديد موجه لإسرائيل. وأضاف أن سوريا هي الرائدة الآن بين الدول العربية فيما يتصل بالقدرة الباليستية ولكن الخطر الذي تشكله تضاعل بفضل الاتصالات التي تهدف إلى تحقيق السلام.

واستطرد روبين قائلاً أن العراق يملك الآن حوالي ٥٠ صاروخاً من طراز الحسين ومسموح له بتطوير صواريخ قصيرة المدى. وفي اللحظة التي ستلغى فيها الرقابة على العراق، مع استمرار صدام حسين في السلطة فسوف يعود العراقيون إلى تطوير الصواريخ بصورة مكثفة وتقوم بتعديل الصواريخ التي طورتها لتصبح طويلة المدى. وأنه بعد فترة تتراوح ما بين ١٠ حتى ٢٠ عاما سيصبح لدى العراق حوالي ٥٠٠ صاروخ طويل المدى.

■ إنتاج الصاروخ حيثس ينقل إلى الولايات المتحدة الامريكية

معاريف ١٦/٣/٢٠٠٠ - بقلم : دافيد ليفكين

تمارس الصناعات العسكرية ضغوطاً على جهاز الدفاع للسماح لها بنقل بعض خطوط الانتاج إلى الولايات المتحدة الامريكية. ومن المعروف أن خط انتاج الصواريخ حيثس ينقل الآن إلى مصنع لوكهيد مارتين في الولايات المتحدة الامريكية. كذلك فإ خط انتاج الطائرة بدون طيار «بوي» سينقل ايضاً إلى الولايات المتحدة الامريكية.

* ميزانية محدودة:

إن نقل خطوط الانتاج إلى الولايات المتحدة الامريكية ينبع من عجز في الميزانية العسكرية. كذلك فإن نقل الخطوط إلى الولايات المتحدة سوف يساعد على استغلال اموال المساعدات الامريكية العسكرية (لشراء المنتجات التي تنتج في الولايات المتحدة الامريكية).

وصرح رئيس ادارة تطوير وسائل القتال والبنية التحتية في جيش الدفاع الإسرائيلي اللواء اسحاق بن إسرائيل قائلاً أن المغزى من وراء هذه الخطوة ليس نقل خطوط الانتاج فحسب ولكن نقل مراكز الابحاث والتطوير مع التنازل عن اجراء الابحاث والتطوير في إسرائيل.

* التحول في خطر:

وقال بن إسرائيل إن جهاز الدفاع يرى أنه من الناحية القومية سيكون هذا خطأ كبير ، أي أنه لا يجب نقل خطوط انتاج الصناعات العسكرية إلى الولايات المتحدة الامريكية. وقد حذر رئيس ادارة تطوير وسائل القتال من خفض الميزانية العسكرية بمئات الملايين من الشيكلات، وهو الخفض الذي يعرض التحول في جيش الدفاع في نطاق خطة الجيش لعام ٢٠٠٠ للخطر.

وأعرب بن إسرائيل عن معارضته للنية التي تتجه لتحويل هيئة تطوير وسائل القتال (رفائيل) إلى شركة حكومية. ويقول «أن هناك خطراً كبيراً يكمن في تحويل الابحاث والتطوير العسكري إلى ايدي شركة حكومية». وتبلغ نفقات الابحاث والتطوير حوالي ١٠٪ من ميزانية جهاز الدفاع.

هل إسرائيل أكثر تحصيناً ؟

هآرتس ١٧/٣/٢٠٠٠ - بقلم : زئيف شيف

عن التغيير الذي حدث في نظرة بعض من الجمهور الإسرائيلي للمشاكل الأمنية، تدل النظرة لصواريخ الحيتس التي دخلت هذا الاسبوع إلى المرحلة العملية. عندما علم المواطنون في شمال هشارون انهم يريدون وضع بطارية الحيتس بجوار كيبوتس عين شمر، حدث اعتراض وكان الموضوع يخص جيشاً اجنبياً يحمي أناس آخرين. قالوا (لا تجعلوا منا هدفا استراتيجيا للعدو الذي سيسعى لضرب صواريخ الحيتس. إذا كان جيش الدفاع يريد حمايتنا، فلا يفعل ذلك من فئائي بل من مكان بعيد.

كلام مماثل قيل عن الانسحاب بدون اتفاق من لبنان. قالوا عن احتمال أن يقوم حزب الله بمذابح ضد الأسر اللبنانية المرتبطة بجيش جنوب لبنان (فليحلموا مشاكلهم بأنفسهم) وكان هناك رد أقل سخرية حول خطر هجوم محتمل بعد الانسحاب من لبنان على كريات شمونا. اذا عملت إسرائيل طبقا لهذا الاسلوب فيجب إبعاد المطارات والمصانع الحربية وإخراج قيادات سلاحى الطيران والبحرية وهيئة الاركان من تل ابيب. هل تسليم صواريخ الحيتس الاولى إلى سلاح الطيران يجعل إسرائيل أكثر تحصيناً؟ في حديث لدان شيلون بالتلفزيون أثار دوف رافيف، مخترع فكرة الحيتس الشكوك في هذا الموضوع. قال إن الحيتس لن يمنع هجوماً صاروخياً تقليدياً موسعاً، بل إنه سيطارد فقط الصاروخ الحامل لرأس نووية. إلا أن رافيف لم ينجح في توضيح كيف ستميز إسرائيل بين الصاروخ النووي الذي سينطلق مع صواريخ كثيرة ذات رؤوس تقليدية. هل استطاعت إسرائيل أن تمنع صواريخ صدام حسين عام ١٩٩١ من الوصول اليها، لو اطلقت هذه الصواريخ اليوم؟ قال رافيف (إن سماء إسرائيل مغلقة اليوم أمام الصواريخ).

ومن الصعب أن نجد خبير واحد، بما في ذلك من الصناعة الحربية، يمكن أن يتفق معه على هذا الرأي.

الاجابة الصحيحة هي، أن لدى إسرائيل حالياً قدرة عملية محدودة في التصدي للصواريخ رغم أن التحذير منها - بمساعدة امريكية - قد تحسن منذ ذلك الحين. هذه القدرة سوف تزداد في المستقبل، ولكن لن تنجح إسرائيل ابدأ في أن تغلق سماعها تماماً أمام الصواريخ. كذلك الامريكيون، الذين لديهم خمس برامج تطوير منفصلة للحماية من الصواريخ اضافة إلى برنامج الدفاع القومى الذى لم يعتمد نهائياً، لا يخدعون انفسهم بأنهم سوف يحمون سماعهم تماماً. لو تم دمج صواريخ الحيتس في إسرائيل مستقبلا مع انظمة صواريخ PAC3 الامريكية (القائمة على بطارية الباتريوت مع صاروخ آخر) التى فى مرحلة ما قبل الانتاج المنتظم، يمكننا أن نقول أن التغطية - العملية جيدة جداً، ولكنها غير كاملة، ووقتها ايضا لن تستطيع ان تميز بين صاروخ يحمل رأساً نووياً أو بيولوجياً أو كيمياوياً، وبين صاروخ ذى رأس متفجرة عادية.

فى ١٢ عاماً تم انفاق اكثر من ١٣ مليار دولار على تطوير الحيتس، والجزء الاكبر من هذا المبلغ من الامريكيين. وسوف تزداد النفقات إلى مليارى دولار وأكثر بسبب القرار بإنتاج بطارية ثالثة من اجل مطاردة الصواريخ من ايران، والتى سرعة دخولهم اكبر كثيراً فى سقوطهم. بسبب محدودية الصواريخ ستظل قضية جدوى النفقات قائمة، رغم أن اغلب المال جاء من الولايات المتحدة. فى مواجهة الصواريخ حذار الاعتماد على الحيتس فقط. رغم أن للحيتس مساهمة فى الردع، يجب ان يقوم كل واحد من مجالات التصدي الأخرى للصواريخ (مثل المبادرة الهجومية والدفاع السلبي) بدوره.

كذلك حذار أن ننسى أن كان لاموال الحيتس من الولايات المتحدة مساهمة قوية فى انظمة التسليح الأخرى، بما فى ذلك صواريخ أخرى والمنظومة التكنولوجية. هذا هو الاعتبار الاوسع. لا غرابة، فى أن يقول البروفيسور تيدبوستول - احد كبار المنتقدين الامريكيين لصواريخ الباتريوت ومنظومة الدفاع الصاروخية - أنه لو كان إسرائيلى لتفهم الاعتبارات الواسعة جداً لإسرائيل بالنسبة لصواريخ الحيتس.

■ أعطال خطيرة في ٥٠٪ من صواريخ باتريوت في العالم

معاريف ٤/٣/٢٠٠٠ - بقلم : جابى كسلر

سلسلة من الأعطال الخطيرة ظهرت مؤخراً في صواريخ باتريوت المنصوبة من أجل الدفاع عن قوات الولايات المتحدة الأمريكية في السعودية والكويت وكوريا الجنوبية. وقد قام الجيش الأمريكي في الأيام العشرة الأخيرة باستبدال مئات الصواريخ وأبلغ إسرائيل بهذه الأعطال والتي تقوم هي أيضاً بنشر صواريخ من هذا الطراز. وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن الفحص الذي أجراه البنتاجون أثبت أن هناك سلسلة من الأعطال الخطيرة والتي يمكن أن تؤدي إلى وقف عمل هذه الصواريخ في وقت الاختبار، ولذلك فقد تم استبدالها سرّاً خلال عشرة أيام وأن الآن فقط سمح بالإعلان عن ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن كل بطارية تضم ٦٤ صاروخ باتريوت وأن عملية استبدال الصواريخ المعيبة شملت البطارية. وصرحت مصادر في البنتاجون أن حوالي نصف عدد الصواريخ في كل بطارية بها عيوب. وأضافت الصحيفة أن هذه النسبة الكبيرة من الأعطال تثير القلق بين المسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية وذلك على اعتبار أن هذه الصواريخ من المفروض أن توفر الحماية والدفاع ضد هجمات الصواريخ في مناطق التوتر في العالم. وأعلن الجنرال بول كيرن المسؤول عن المشتريات في الجيش الأمريكي لمراسل وول ستريت جورنال أن مهندس الجيش والشركة المنتجة لهذه الصواريخ وهي شركة رايتيون يعملون بدون توقف من أجل التوصل إلى سبب هذه الأعطال. وفور التوصل إلى العطل أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل به والتي تقوم بتشغيل بطاريات صواريخ باتريوت بصورة مستقلة في إسرائيل. وكان من الممكن أن تضر هذه المشكلة بالصواريخ المنصوبة في إسرائيل لأن الجيش الإسرائيلي يحتفظ بهذه الصواريخ في وضع «ساخن» أي في حالة استعداد للعمل، وأنه من خلال الفحص الذي أجرى تم اكتشاف عدد كبير من الصواريخ المعيبة في المنظومات التي كانت في حالة استعداد قصوى. ويفحص المهندسي تبين أن توصيل التيار الكهربائي بصورة مستمرة للبطاريات هو الذي يتسبب في هذه الأعطال. وقد أكد جيش الدفاع الإسرائيلي مانشر بشأن وجود عيوب في صواريخ باتريوت وبدأت قوات الدفاع الجوي في اتخاذ الخطوات اللازمة للتغلب على هذه المشكلة. وذكر المتحدث باسم الجيش أن العيب لا يتطلب استبدال أي مكونات. وأكدت بعض المصادر في سلاح الجو أنه في حالة تعرض إسرائيل لهجمات بالصواريخ فإن الصاروخ باتريوت سوف ينفذ مهامه ويشارك مع قوات الدفاع الجوي في حماية سماء إسرائيل.

■ المفاعلات الطاعنة في السن لا تموت

جريدة هآرتس ٢٤/٣/٢٠٠٠ - بقلم : زئيف شيف

لا تزال الدول العربية، وعلى رأسها مصر وإيران، تهاجم المفاعل النووي في «ديمونه». فمن حين لآخر تجد هذه الدول موضوعاً جديداً يتصل بالمفاعل أو أنها تكرر المزاعم القديمة. وفي بعض الأحيان ينضم إسرائيليون أيضاً إلى موكب النقد. فتارة يتحدثون عن النفاية النووية المتخلفة عن المفاعل التي تعرض للخطر إسرائيل وجاراتها كما يزعمون. وتارة يتحدثون عن التسمم النووي المزعوم لمخزون المياه الجوفية التي تتدفق إلى الدول المجاورة. وتارة أخرى يتحدثون عن الخطر المرتقب من المفاعل إذا ما وقع زلزال. وتارة رابعة يعوون إلى نفس الموضوع المتكرر: العمر المتقدم للمفاعل في «ديمونه» والذي قد يؤدي إلى انهياره، ناهيك عن السبب الحقيقي والأساسي والقاتل بأن إسرائيل تطور في «ديمونه» أسلحة نووية، وذلك طبقاً لبعض النشرات الأجنبية.

وفي الآونة الأخيرة نشرت جريدة «الدستور» الأردنية مقالا يتحدث عن بحث أمريكي مزعوم يقطع بأن تقادم المفاعل في العمر يؤدي إلى مخاطر. ويهاجم المقال الرأي العام الإسرائيلي لسكوته عن ذلك.

لقد أكمل المفاعل في «يمونه» عامه السادس والثلاثين. حقاً، ليس فتياً. مع ذلك، فإن إطلالة على نشرات الأمم المتحدة حول مفاعلات الأبحاث النشطة في العالم تشهد بأنه يوجد في أنحاء العالم اليوم ما يربو على تسعة وسبعين مفاعلاً نشطاً للأبحاث عمرها أكثر من خمسة وثلاثين عاماً.

ويوجد أقدم مفاعلين للأبحاث في كندا والولايات المتحدة الأمريكية. أحدهما عمره خمسة وسبعون عاماً، والثاني خمسة وأربعين عاماً. كما توجد في أوروبا أيضاً مفاعلات أبحاث «متقدمة في العمر»، إلا أن هذه المفاعلات لا تسارع بالتوازي من

العالم أيضاً.

ومع ذلك، فإنها لم تحظ قط بذرة من النشرات والقلق المزعومين اللذين حظى بهما مفاعل «ديمونة». ويوضح خبراء الذرة الإسرائيليون وآخرون غيرهم أن عمر المفاعل لا يبنى دائماً بمستوى الأمان به. ففي المفاعل النووي، كما في السيارة، لا توجد قطعة مستهلكة إلا ويمكن استبدالها بأخرى جديدة. وفي المفاعل، من الممكن استبدال الصهاريج، وقضبان الوقود، وشبكة الأنابيب، ومواد الوقود، وعتاد السيطرة والتحكم ونظم الوقاية، بالفعل، كل جزء يثير قلقاً.

ومن الواضح أنه قد تم استبدال أجزاء قديمة داخلية عديدة في مفاعل «ديمونة» بتكلفة مالية باهظة وتقدير الخبراء بناءً على ذلك، هو وزن مفاعل «ديمونة» يستطيع، بالرغم من أسى كثيرين، أن يحيا سنوات عديدة أخرى. وهذا هو أيضاً الاتجاه اليوم لدى قمة السلطة في إسرائيل. وسنجد من سيقولون إنه لا ينبغي أن ننسى بأنه قد وقعت أعطال في مفاعلات أخرى في العالم، كما في «تشرنوبيل»، أو في اليابان. ومن المعروف أنه قد وقعت في مفاعل «تشرنوبيل» - الذي لم يكن على نفس المستوى الغربي - سلسلة من الأعطال المتتالية والاختفاء البشرية. كما لم يكن لهذا المفاعل قبة واقية حازمة تعتبر سدا أخيراً وقت حدوث عطل.

لكنهم في «ديمونة» يعملون طبقاً لمبدأ الوقاية في العمق، بمعنى أنهم لا يكتفون بحاجز واحد إزاء كل حادث خطير محتمل على سبيل المثال. وإجمالاً، هناك عدة حواجز، لكل حادث، من ناحية أخرى، يكيل المسؤولون الثناء على المستوى المهني العالي للقوى البشرية العاملة في «ديمونة». فالعاملون يتم اختيارهم لوظائفهم بعناية كبيرة وبعد فترة تعليمية ودورات صعبة.

وهناك أيضاً هيئتا إشراف دائمتان أحدهما موجودة في المدينة العلمية ذاتها وكذا في لجنة الطاقة الذرية في إطار هيئة التصريح والأمان. أما الهيئة الخارجية فهي خاصة بلجنة الخبراء غير التابعة الذين تنشر اسمائهم في مجلة «الوقائع» الإسرائيلية عند تعيينهم. وتقوم هذه اللجنة بتقديم تقاريرها حول نشاطها إلى رئيس الوزراء المسئول عن تعيين أعضائها. وتعمل هاتان الهيئتان في مجال الإشراف المهني.

بالإضافة إلى ذلك، توجد هيئتان مخولتان بدراسة مواضيع مختلفة تتعلق بـ «ديمونة» بشكل عام، وهما تتشددان في استفساراتهما، إحداهما في «الكنيست» والأخرى هي مراقب الدولة، الذي تصب لديه الأمور الأكثر سرية. وقد اهتم مراقب الدولة لسنوات طويلة بمسائل تتعلق بالأمان في المفاعل أيضاً.

إن أي مفاعل نووي هو حقاً مكان لخطر متوقع إذا ما أهمل أو استخف بوسائل الحذر به. وهذا ما لا يحدث في «ديمونة» دون أية علاقة بعمر المفاعل.

ولا كلمة عن سياسة التعتيم النووي الإسرائيلية

هآرتس ٣٠/٣/٢٠٠٠ - بقلم: ايزابيلا جينور

عند تناوله لموضوع استعداده للدخول في مواجهة نووية مع الاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٦٧، عندما اوشك السوفييت على تقديم العون لمصر ولسوريا لتدمير إسرائيل، كان من المثير حقاً أن نكتشف أن روبرت مكنمارا لم يقيم بزيارة لإسرائيل. صحيح أن وزير الدفاع كان في ادارتي الرئيسين كيندي وجونسون، ثم تولى بعد ذلك إدارة البنك الدولي، قد قضى بضع ساعات في القدس وهو في طريقه إلى الأردن، ولكنه قام بزيارة فعلية هذا الأسبوع، وهو في الرابعة والثمانين، بناءً على دعوة من رئيس جامعة بن جوريون، أفيشي براورمان الذي بدأ حياته كخبير بالبنك الدولي تحت إدارة مكنمارا. أول أمس القي المحاضرة الرئيسية في مؤتمر عقده الجامعة تحت عنوان (خريطة العالم في القرن الحادي والعشرين) والرسالة الأساسية التي طرحها مكنمارا في حديثه عن عصر الأمن الجماعي) لم تكن مفاجئة بالنسبة لمن تابع في السنوات الأخيرة النشاط الكبير الذي قام به في عدة محافل دولية. أن خبرته في عدة أزمات، وبخاصة أزمة الصواريخ في كوبا عندما أصبحت الدولتان العظميان على شفا حرب نووية، جعلت مكنمارا يدرك مدى ضرورة نزع السلاح النووي. في اعتقاده أن هذه هي الطريقة التي يمكن بها حماية البشرية من مأساة قد تكلف مئات الملايين حياتهم، والذين قد يبلغ عددهم في اعتقاده حوالي ٣٠٠ مليون نسمة.

قال (بالإضافة لي، فإن هناك عدداً كبيراً أيضاً من كبار القادة السابقين بالجيشين الأمريكي والبريطاني، والذين كانوا مسئولين مثلي عن توجيه هذه الصواريخ إلى الخصم، ندرك أن مثل هذا الخطر غير وارد في الحساب، ولذلك نحن ندعو إلى الإزالة التامة للسلاح النووي).

مع هذا، في حوار مع صحيفتنا عشية محاضرتة قصر مكنمارا نداءه بإزالة كل الأسلحة النووية بتحفظ تابع من تكهن واقعي بأن هذا الأمر سوف يستغرق وقتاً طويلاً. قال مكنمارا.

«سيكون من الخطأ التركيز الفوري على النزاع التام للسلاح النووي. يجب أن يكون التركيز الفوري على تقليل خطر نشوب

حرب نووية. وكخطوة في هذا الاتجاه يجب تقليص انتشار السلاح النووي. هذا بدون ان نتجادل حاليا حول كيفية عمل ذلك، وأن نتخلص ايضا من مائة او خمسمائة قنبلة الاخيرة. لذلك يجب تغيير سياسة الدول النووية الخمس المعروفة في اتجاه يؤدي في النهاية إلى النزاع التام.

يجب أن تتولى هذه الدول الخمس المبادرة، وهذا يقتضى منا - نحن الامريكيون - أن ننضم إلى معاهدة حظر التجارب النووية، وهو ما لم نفعله، ونحن نمتنع عن تنفيذ البرنامج الخاص بنصب صواريخ مضادة للصواريخ، والذي سيعرقل الاستقرار كثيرا، وأن نزيد للغاية من معدل تقليل القوى النووية الامريكية - الروسية، وأن ننشئ أجهزة لمراقبة الالتزام بهذه التعهدات من أجل القيام بهذا الامر البسيط، فإن ذلك يتطلب ١٠ - ١٥ عاما، ولكن لوجه الله هيا نبدا من اليوم العمل «التقليل خطر الكارثة النووية».

في تلك الاثناء، هناك تحرك في الاتجاه العكسي. فقد اصدرت روسيا في الاسابيع الاخيرة نظرية دفاعية جديدة لا تستبعد استخدام اولى للسلاح النووي، حتى ازاء الاضرار بمصالحها وليس فقط ردا على الاعتداء على اراضيها الاقليمية. يقول مكنمارا لماذا يفعلون ذلك؟ انهم ليسوا اغبياء. قواتهم التقليدية في حالة فوضى. فقد اقترب حلف الاطلنطي بالفعل من حدودهم الغربية، والولايات المتحدة تنوى نصب صواريخ مضادة للصواريخ، وكل هذا يفسرونه على انه تهديد لأممتهم، استطيع ان اتكهن لك وبدون أى تحفظات ان هذا ليس في نيتنا، ولكنني لو كنت مكانهم من المحتمل جدا أن افسر كل اعمال الغرب بهذا الشكل. حتى في موضوع كوسوفو نظروا إلى ما قمنا به على أنه عمل من جانب واحد، وكأننا نريد أن نسيطر على العالم وأن نستخدم قوتنا بما يضرهم. حقا أن سياسة الاتحاد السوفيتي - وهو مازال يستخدم هذا الاسم بدلا من روسيا - رفضت الاستخدام الاولي للسلاح النووي. لم تكن لدينا ابدا مثل هذه السياسة، وأيضا اليوم لا توجد مثل هذه الموافقة لدى حلف الاطلنطي. ولا هم ولا نحن صابقون. يجب ان نتبنى جميعا عدم الاستخدام لهذا السلاح. لقد تعهدنا فعلا بذلك، كأحد الشروط (التي وضعتها الدول غير النووية) لتجديد معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية. في الشهر القادم سوف تستمعون خلال المؤتمر الذي سيعقد لاعادة النظر في هذه المعاهدة إلى جدل حاد جدا، لأن بولا كثيرة سوف تحتج على عدم وفاء الولايات المتحدة والدول الكبرى الاخرى بهذا التزام.

س - لقد تكلمت عن الدول الخمس النووية الكبرى ولكنها اصبحت سبع دول؟

ج - هناك خمس دول معلنة. الهند وباكستان لم تعلن عن نصب اسلحة نووية، وهذا هو الشرط الذي وضعت المعاهدة.

س - ولكن في الواقع يمكن اعتبارها دولتين نوويتين يقول مكنمارا «وأیضا إسرائيل ليست دولة نووية معلنة» وقد التقى مع الرئيس فايتسمان ورئيس الوزراء باراك وعضو الكنيست موشى ارئز.

وهو يرفض بابتسامة أن يطرح رأيه عن مقدار الفطنة في سياسة التعقيم الإسرائيلية كما امتنع ايضا - علنا على الاقل - عن الحديث عن آثار حرب فيتنام على سياسة إسرائيل في لبنان. ذلك رغم أنه تسبب منذ خمس سنوات في خلاف شديد عندما اعترف في مذكراته بأنه لم يجرؤ لفترة طويلة، كوزير للدفاع، وقاد عملية التصعيد في حرب فيتنام، على الاعتراف بعدم وجود فرصة للانتصار وأن يطالب بالانسحاب. وهو مستعد فقط لأن يقول عن القضية النووية من مصلحة العالم اجمع أن يضمن سلام إسرائيل وأن التحالف مع إسرائيل سوف يسهم في ذلك).

س - هل يكون ذلك بديلا عن القدرة النووية الرمزية لإسرائيل؟

ج - لن انزلق في الحديث عن ذلك.

س - يبدو ان سياسة الرئيس الروسي المنتخب بوتين قد تقيد المنافسة بين الدول العظمى، ولكن مثلما حدث في الجولة السابقة يحتمل ألا تتم المواجهات مباشرة مع الولايات المتحدة وإنما عبر الحلفاء الاقليميين، حيث يحتل الشرق الاوسط الافضلية العليا. لذلك قد تجد إسرائيل نفسها على خط المواجهة.

ج - مازال من السابق لاوانه التعامل مع سياسة بوتين فيما يتعلق بالمواجهة المباشرة وغير المباشرة مع الغرب، ولكن ليس هناك ما يضر من اعطاء ضمانات لإسرائيل وليس في هذا أى مواجهة مع بوتين. انا لا أؤيد تصعيد حدة العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، وهو ما سيحدث لو نصبت صواريخ مضادة للصواريخ. في اعتقادي أن أهم تطورات النصف الاخير من القرن الماضي، غير انتهاء الحرب الباردة، خطوات المصالحة والوفاق بين فرنسا والمانيا وبين الولايات المتحدة واليابان، وذلك بعد حروب دموية لم يسبق لها مثيل. لا نتخيل الآن تكرارها ولذلك، لماذا لا نستطيع نحن في الغرب ان نقوم بخطوات وفاق كهذه مع روسيا ومع الصين؟ .. أن اكبر تحدى في القرن العشرين هو منع الحروب بين الدول الكبرى. يجب علينا أن نستفيد من دروس القرن العشرين، حيث قتل خلال الحروب ما يقرب من ١٦٠ مليون شخص. ويمكن أن تساعد في ذلك الترتيبات الامنية التي تضمن أن العالم لن يسمح للحروب بأن تندلع. هذا الامر سيخلق الروح وأنا واثق من فائدته. لذلك أنا أؤيد عقد تحالف دفاعي امريكي - إسرائيلي حتى لا يكون هناك شك لدى أحد بأن الولايات المتحدة لن تسمح بتدمير إسرائيل في عام ١٩٦٧ كان رأيي أنه ما يجب ان نسمح بذلك. وهذا هو ايضا نفس ما اعتقده اليوم. صحيح أنني قد عرضت الفكرة على عدد من سفراء إسرائيل ولم يتحمسوا لها. اعتقد انهم اخطئوا. كذلك في مجلس الشيوخ (حيث يجب الحصول على ثلثي اصوات الاعضاء للتصديق على المعاهدات) لن يتم الامر بين يوم وليلة، ولكن الاعداد الجيد يمكن ان يسهل الامر. يبدو لي أنه في نهاية الامر سيمكن اقناع الجمهور الامريكي بذلك، حتى إذا لم يكن هذا سهلا. أن ٩٠٪ من الجمهور لدينا مقتنعون خطأ بوجود تحالف دفاعي متبادل مع إسرائيل، مثلما هو الحال بيننا وبين دول حلف الاطلنطي واليابان وكوريا الجنوبية.

سوريا - لبنان / إسرائيل

هآرتس ٣/٣/٢٠٠٠
بقلم: زئيف شيف

التخلص من فشل شيردزتاون

من يونيو. المشكلة هي، انه بعد التجربة السيئة لإسرائيل مع وديعة رابين هناك من يعتقدون أن الجيوب الامريكية مليئة بالثقوب، والتي تتسرب منها الودائع قبل أوانها. لقد اقدم باراك مؤخراً على خطوة بشأن خطوط الرابع من يونيو بقوله للوزراء أن اربعة رؤساء حكومات قد وافقوا على الانسحاب من الجولان وهناك من تكلموا عن خطوط الرابع من يونيو. إذن لماذا يتردد في رسم خريطة، يعرض فيها كيف يرى خطوط الرابع من يونيو وتتضمن بحيرة طبرية ونهر الاردن؟

ولكن باراك ليس محقاً ابداً في قوله، أن اسحاق شامير وافق على خطوط الرابع من يونيو. كذلك بالغ في قوله ان نتنياهو وافق عليها، مثمناً بالغ نتيناهو بقوله أن الأسد وافق على أن تظل محطة الانذار في الحرمون في ايدي إسرائيل. قال الأسد، أنه على استعداد لأن يوافق على قيام إسرائيليين اصحاب جنسية مزدوجة بالمشاركة في القوة التي ستقوم بتشغيل المحطة. وقد اشترط أن يكون التواجد الإسرائيلي سرياً. بعد فترة قال، أنهم في إسرائيل لا يحافظون على الاسرار ولذلك فإنه غير مقتنع بأن هذا ممكن. وفي موضوع وعد رابين للسوريين والخاص بخطوط الرابع من يونيو، فإن السؤال هوت، هل كان باراك وياتوم سيقولون ذلك لو كان رابين على قيد الحياة. لقد قال المقربون من رابين عكس ما يقوله باراك وياتوم حالياً. عندما نشرت صحيفة هآرتس لأول مرة موضوع (الوديعة)، علق مبعوثه في المفاوضات، البروفيسور ايتمار رابينوفيتش، بتحفظ شديد بالنسبة لتعهد رابين للسوريين، وهو متمسك بموقفه هذا منذ ذلك الحين. كذلك قال الامريكيون، أنه لم يكن هناك تعهد لسوريا بالانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو. بالطبع من حق

سيندهشون في إسرائيل عندما يسمعون انهم في واشنطن يعتقدون أن السوريين كانوا اكثر مرونة من الإسرائيليين في محادثات شيردستاون. لقد اعتقدوا في إسرائيل أن السوريين ابداً تعنتاً، وابتعدوا عن الاتصال الشخصي، ووضعوا شروطاً مسبقة في المحادثات وسربوا معلومات عن المفاوضات. في واشنطن يصفون لقاء شيردستاون على أنه فاشل، وأن المسؤولية لا تقع هذه المرة على دمشق. في تقديرهم، انه قد حدث شيء ما للإسرائيليين منذ اللقاء الأول بين باراك والشرع. في ذلك اللقاء أبدى باراك تفاؤلاً. أما في شيردستاون فقد كان منغلماً. أما في المقابل فقد وافق السوريون - مثلاً - على تخفيف موقفهم فيما يتعلق بالمناطق المنزوعة والمناطق ذات القوات القليلة.

إذا كانوا في الماضي قد طلبوا مقابل نزع سلاح كل عشرة كيلو مترات في اراضيهم يتم نزع سلاح ستة كيلو مترات في اراضي إسرائيل، فإنهم وافقوا الآن على نسبة ١٠ كيلو مترات مقابل خمسة كيلو مترات. انه تغيير ضئيل حقاً، ولكنه رمزي. قال ممثلو نتيناهو أن نزع السلاح يجب أن يتم فقط في المناطق التي سينسحب منها جيش الدفاع وليس في الاراضي الإسرائيلية.

يبحث الامريكيون الآن عن افكار من أجل الحيلولة دون تكرار اخطاء الماضي. هناك من اقنعهم، انه من الافضل اجراء المفاوضات بمجموعات صغيرة وليس في اطار موسع. لو حدث هذا، سيتمكث اغلب الخبراء وكذلك الوزراء في الوطن، ولن يحضر سوى اصحاب الرأي الواحد. سيطلبون من السوريين أن يبلغوهم بما سيفعلون في الترتيبات الامنية والتطبيع، وربما ايضا التفكير في اجراء تعديلات على خط الحدود، بينما سيطلبون من إسرائيل أن ترسم خطوط الرابع

باراك أن يغير رأيه، ولكن لماذا يلصق برابين ما لم يقل وما لم يفعل؟

بعدما قال السوريون مؤخراً للأمريكيين، انهم لن يتنازلوا في موضوع الحرمون، يجب التوقع أن تكون الخطوة التالية محاولة لاقتناع الرأي العام بأن محطة الانذار ليست مهمة وأن لها بدائل جيدة. قبل الانزلاق إلى المرحلة (الاعلامية) الجديدة، يجب أن يسأل وزراء المجلس المصغر عن رأي

رئيس هيئة الاركان ورؤساء المخابرات العسكرية بشأن الحرمون. بالطبع سوف يسمعون أن محطة الانذار مهمة للفترة القادمة وأن البدائل ليست متكاملة. بالطبع من حق باراك أن يعتقد أن السلام مع السوريين أهم وأكثر من محطة الانذار في الحرمون، ولكن من الافضل ألا يقول للإسرائيليين أن كل ما قيل حتى الآن في هذا الموضوع لم يكن إلا دعاية فارغة.

«بشار الأسد»: مبدأ «باراك» سيفضي إلى اندلاع الحرب

الملحق الأسبوعي لجريدة
معاريف ٢٠٠٠/٣/١٠
بقلم: عويد جرانوت

في ظل أنباء، صحيحة أو مبالغ فيها قليلاً، حول تدهور خطير جديد في الحالة الصحية لـ «حافظ الأسد»، ارتقى ابنه «بشار»، هذا الأسبوع، درجة أخرى على طريق تدعيم وضعه كوريث (للحكم): فقد صيغ تشكيل الحكومة السورية الجديدة بطابعه الخاص، واهتم بتعيين وزراء جدد، يستطيع أن يثق بهم. كما أكد أيضاً، وبشكل علني، أنه لن يرفض المنصب الرئاسي الرفيع «إن كانت هذه هي رغبة الشعب». وقد جاء هذا التأكيد، خلال مقابلة صحفية نادرة (ومن المعروف أنه لا يكثر «بشار» الابن من إجراء المقابلات الصحفية حتى الآن) أجراها معه الصحفي البريطاني «باتريك سيل»، ونشرت أول أمس في جريدة «الحياة».

وقد أخطر «سيل»، حتى لا يؤخر موعد طبع الجريدة، أن يكتفى بنشر جزء من المقابلة مع «بشار». هذا الجزء، في حد ذاته، هام لكونه اهتم بشكل خاص بـ «حكومة التغيير» الجديدة، وبرؤية «بشار» بالنسبة لضرورة تدفق «دماء جديدة» في شرايين الإدارة الجماهيرية المتجمدة في بلده.

لكن «بشار»، هكذا قال لي «سيل» خلال حديث تليفوني من منزله في «لندن»، تحدث معه أيضاً عن إسرائيل، وعن مسيرة السلام، وعن فكرة الانسحاب أحادي الجانب من لبنان.

ويمكن الافتراض، بأن القارئ الإسرائيلي، سيبدى اهتماماً خاصاً بهذه الملاحظات بالذات، والتي تُنشر هنا لأول مرة.

عن المسار السوري - الإسرائيلي، قال «بشار» لـ «سيل» إنه «لم ينجز شيئاً في واقع الأمر حتى الآن». وهو قصد في أقواله إلى ما سماه «سيل» إحباط السوريين الشديد من باراك.

فقد أمن الرئيس «الأسد» حتى فترة قريبة - هذا هو الانطباع الذي خرج به «سيل» من حديثه مع «بشار» ومع

شخصيات أخرى في قمة السلطة السورية - بأنه «أغلق في التسعينيات مع «يتسحاق رابين» موضوعين رئيسيين: موضوع الوديعة (تعهد إسرائيل بالانسحاب إلى خط الرابع من يونيو)، وموضوع الترتيبات الأمنية. لكن عندما وصل الوفد السوري إلى «شمبردزتاون» تكشف له أن «باراك» يريد البدء من جديد» في التفاوض حول هذين الموضوعين. «شعور صعب بالحيرة لدى السوريين» - يقول «سيل» العائد لتوه هذا الأسبوع من «دمشق». «ليس واضحاً ما إذا كان «باراك» يرغب، أو يقدر بشكل عام على توفير البضاعة».

وعندما يتحدث «بشار» الابن، عن أن «شيئاً لم ينجز حتى الآن»، فإنه يعني، ضمن أمور أخرى، أن رئيس وزراء إسرائيل - حسب زعم السوريين - لم يعترف علناً بخط الرابع من يونيو، ولا بوديعة «رابين»، ولم يوجه وفده إلى المفاوضات بالجلوس مع السوريين وتعيين هذا الخط الحدودي على الخريطة.

ويقول «سيل»، إن ابن الرئيس السوري قلق - شأنه شأن كل السوريين، وحتى الأمريكيين والاوروبيين - من فكرة الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من لبنان. «إنها فكرة بالغة الخطورة» - هذا ما يقوله (بشار). لماذا خطرة؟ «لأن انسحاباً أحادي الجانب لن يحل المشكلة الرئيسية للاجئين الفلسطينيين في لبنان».

بمعنى آخر، فإن «بشار الأسد»، وشخصيات سورية أخرى، يلوحون بأنه بدون اتفاق مسبق مع سوريا ولبنان حول ترتيبات الخروج من لبنان، فإن إسرائيل قد تجد نفسها - في حالة الخروج بشكل منفرد - في مواجهة عناصر فلسطينية في لبنان، قد تأخذ مكان «حزب الله».

يقول «سيل»: إن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مليئة بأناس مسلمين، ومزودون بالسلاح». فما الذي ستفعله إسرائيل إذا تطورت الحوادث على امتداد الحدود بعد انسحاب أحادي الجانب؟ هل ستقصف مخيمات

اللاجئين؟ هل ستحتل لبنان من جديد؟ إن «مبدأ باراك» كما يطلق عليه السوريون ومعناه: انسحاب أحادي الجانب من لبنان وإنزال ضربات قاصمة بلبنان في حالة المساس بإسرائيل من الحدود الدولية، قد زاد - حسب أقوال «سيل» - الشكوك الموجودة لدى «دمشق» إزاء نوايا «باراك» الحقيقية، الأسير ربما في قبضة اليمين، أو قبضة التعهدات التي قطعها على نفسه لناخبيه. «إن هذا المبدأ هو بمثابة مادة متفجرة ستتسبب في اندلاع حرب في لبنان سرعان ما ستمتد إلى الأراضي (الفلسطينية)». وخلافاً لمصادر أمريكية رفيعة المستوى، أعربت هذا الأسبوع عن تفاؤلها إزاء استئناف المحادثات مع سوريا وشعرت بأنه ما يزال لدى الأسد «شعور بالتعجل»، لم يكن لديه في الماضي لإنهاء الأمور مع إسرائيل، فإن «باتريك سيل» واستناداً إلى زيارته «لدمشق»، ليس متفانلاً: «لا أرى أية علامة على أننا على وشك استئناف المفاوضات».

وسيأتي «سيل» الأسبوع القادم إلى إسرائيل للمشاركة في اجتماع تنظمه جامعة «حيفا». وسيلقى على مسامح

الحضور أيضاً انطباعه عن الشاب الذي يوشك، إن لم يحدث ما هو غير متوقع - أن يرث كرسي أبيه وأن يكون زعيم سوريا القادم. إنه يتحدث عن «بشار» كأنه «نسمة هواء منعشة». كإنسان مصر على «تحريك أمور» وإحداث إصلاحات، وإدخال انفتاح على وسائل الإعلام واستتصال الفساد.

هذا بالضبط هو الهدف الذي وضع أمام الحكومة السورية الجديدة، التي شكلت هذا الأسبوع بزعامة «محمد ميرو»، محافظ «حلب»، الذي يصفه الكثيرون بأنه «إنسان نزيه ومتعقل، وذو كفاءات إدارية ممتازة، وخصال رقيقة».

وحسب قول «سيل»، فإنه دار في سوريا مؤخراً نقاش واسع، حول ما إذا كان يتعين الشروع في تنفيذ إصلاحات شاملة في الاقتصاد وفي الإدارة الجماهيرية قبل توقيع السلام مع إسرائيل أم بعد ذلك. يقول «سيل»: «عندما اتضح مؤخراً أن مسيرة السلام تتعثر، تقرر في سوريا أنه لا يمكن الانتظار أكثر من ذلك، فانطلقت الحكومة الجديدة في طريقها».

اليسار (الإسرائيلي) على الهضبة (الجولان)

أخلاق الأسبوع لجريدة
معاريف ٢٤/٣/٢٠٠٠
بقلم: حجي سيجل

جارتها، مثلما تسيطر سوريا على لبنان. هي لا تفعل ذلك انطلاقاً من ضرورات أمنية، بل انطلاقاً من غرائز امبريالية. لذا سيكون مضحكاً إن سلمتها إسرائيل هضبة «الجولان» باسم ضرورة التطهر من آثام الاحتلال. فالشريك السوري وورثته المحتملون لا يفكرون حتى في الانسحاب من لبنان مقابل انسحابنا من الجولان.

الهوامش:

١ - أديب ومفكر إسرائيلي مرموق، من مؤسس حركة «السلام الآن»، يحظى بثقة كثير من الزعماء الإسرائيليين، وصديق مقرب «لشمعون بيريز» ملاحظة المترجم. وقبل أن نستأصل ثلاثين مستوطنة عامرة في «الجولان»، من الجدير أن نذكر أيضاً بأن «الأسد» هو شيخ السفاحين. فيداه ملخبطان بدم خمسة عشر ألفاً من مواطنيه. وهناك من يقولون خمسة وعشرين ألفاً. لقد جزرهم عام ١٩٨٢ في مدينة «حماه» من أجل سحق بنور التمرد ضد حكمه الديكتاتوري. وأطلق زبانيته النار، بدون تمييز، على النساء والأطفال.

حتى «باتريك سيل»، بوق دعايته، اخطر لأن يعترف بأن «الأسد» «استخدم إرهاباً مضاداً همجياً، وصادق على عمليات تعذيب وجلد بالسياط، وأدار معارك شوارع وعمليات قتل جماعي».

بسبب الحاخام «عوفديا» و«البابا» لم يتم هذا الأسبوع تغطية حدث سياسي هام وقع في «رمات أفعال» اجتماع عام لبعض «اليساريين» ضد الانسحاب من «الجولان». لقد توسل هناك أحد الخطباء، عضو إدارة حزب «ميرتس» (اليساري) قائلاً: «باراك»، لتدع هضبة الجولان وشأنها». لكن «باراك» لا يستجيب. فمشروع الانسحاب من هضبة الجولان يتأجج في قلبه، ويستحوذ على مخيلته. وقد انغلق على هذا الشطط منذ عامين أو ثلاثة، وهو غير قادر على التحرر منه حتى عندما يستحثه خيرة أصدقائه على إيجاد تحديات أخرى. حتى «عاموس عوز» (*) داعية الانسحابات المخضرم، أوصاه قبل بضعة أيام بأخذ إجازة طويلة من المسار السوري. وإزاء خطر استئناف المفاوضات مع «دمشق»، في أعقاب لقاء «كلينتون» - «الأسد» في «جنيف»، من الممكن أن نأمل بالآتي يبقى «عوز» ورجال «رمات أفعال» أصواتاً وحيدة في «اليسار» تتحفظ على شهوة «باراك» العارمة للانسحاب من الجولان. إن كل «يساري» صادق النهج وذو ضمير، لابد أن يثور ضد الصفقة الإقليمية الآخذة في التبلور بين «القدس» و«دمشق» كونها تتناقض مع القيم الأساسية «اليسار».

إن «الأسد»، وليس من الترف أن نذكر، يدير نظام احتلال في لبنان. ومن الصعب أن نجد في كل أرجاء عالم القرن العشرين حالة أخرى تسيطر فيها دولة على كامل أراضي

في نفس ذلك العام، كما نذكر، أقبل لدينا وزير دفاع بسبب مسئولية غير مباشرة عن مجزرة محدودة. ومن الصعب أن نهضم كيف أن المعسكر الذي طالب آنذاك بإقالة وزير الدفاع، قادر اليوم على تأييد تسليم قطاع كامل من البلاد إلى من هو مسئول مسئولية مباشرة عن إزالة مدينة سكانها.

في سوريا «الأسد» لا وجود لديموقراطية حتى ولو شكلية. وبالمقارنة بمصر، والاردن والسلطة الفلسطينية التي توجد بها جرعة رمزية من النشاط المعارض، فإن سوريا تواصل تذكرنا بألمانيا الشرقية خلال فترة حكم «أولبريخت». إن «الأسد» لا يسمح بكتابة كلمة سيئة واحدة ضده. إنه مستبد قذر بالمعنى الكلاسيكي للمصطلح. والحكومة الجديدة التي شكلها مؤخراً، والتي هي موضع التطلعات لجماعة المحللين في البلاد، بدت كنسخة موفقة للنكته الإسرائيلية القديمة عن استبدال «الجورب».

فهل ينبغي إذن أن نعطيه هو بالذات الجولان؟ إن معسكر السلام، الذي كرس مبدأ طهارة الخصال في الإدارة الجماهيرية، من المقرر أن يتحفظ بسبب جانب آخر غير أخلاقي لا يرقى إليه الشك يتعلق بالاتفاق المرتقب مع سوريا. ألا وهو «بيل كلينتون». فمن الصعب أن نجد صحفياً أو سياسياً في الولايات المتحدة الأمريكية يؤمن بأن «كلينتون»

يبدل الجهد والعرق من أجلنا عن طيب خاطر. فالجميع يعرفون أن «جولاننا» ضرورية للرئيس (كلينتون) من أجل غسل ادران «مونيكا» قبل أن يحال إلى التقاعد. وهو لا يعنيه في شيء إخراج ثمانية عشر ألف يهودي من بيوتهم، حتى يدخل التاريخ كصانع سلام. فهل الأمر لا يعني «اليسار» أيضاً؟ وهناك أمر آخر لا توجد في هضبة الجولان مشكلة ديموجرافه أو شعب غريب. ومن الناحية التاريخية فإنها ليست أكثر سورية من كونها يهودية، بل على العكس.

لقد أخذناها في إطار حرب دفاعية عادلة، ونحن في حاجة إليها اليوم بالضبط كما في الماضي. وتسليمها لـ «الأسد» لن يمنحنا هدوء أكثر من الهدوء الذي ننعم به الآن هناك مجاناً منذ ستة وعشرين عاماً.

وطبقاً لكل الشواهد، فإن «الأسد» نفسه أيضاً يفضل استمرار الوضع الراهن، وكل موضوع السلام معه هو هوس خاص بـ «باراك» و«كلينتون».

ولا ينبغي «اليسار» أن يتوحد معهما في الصف في هذا الأمر. فلهذه فرصة ذهبية ليثبت أن «أرض إسرائيل» عزيزة عليه مثل «اليمن» على الأقل، الذي أقام حداً صامتاً هذا الأسبوع على تسليم بقية «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) «لعرفات».

معاريف ٢٧/٣/٢٠٠٠

بقلم : موشيه جاك

في جنيف نسوا الجولان

هذا ويتوجه زعماء الدول العربية إلى واشنطن من أجل تملق الرئيس كلينتون وأما زعماء العالم فإنهم يتوجهون إلى قصر الرئيس الأسد في دمشق وفي ظل اللوحة الكبيرة التي تصف انتصار صلاح الدين على الصليبيين، يلقي عليهم نظريته - وهي أن الشرق الأوسط مصطلح خاطئ وأن المصطلح السليم هو الشرق العربي. وعلى الرغم من أن الأسد اقترب من رئيسين أمريكيين وذهب للقائهما في جنيف إلا أنه راوغهما. وبعد لقائه مع الأسد في جنيف في شهر مايو ١٩٧٨ كتب جيمي كارتر في مذكراته يمتدح الرئيس السوري ووصفه بأنه بناء ومرن إزاء القضايا الحساسة. وأما بعد لقائه في جنيف في يناير ١٩٩٤ أعلن بيل كلينتون أن البيان الهام للأسد يستوجب رداً إيجابياً من إسرائيل.

وقد اعترف كارتر بخطئه وقال في كتابه أن وعود الأسد لا تساوي شيئاً، وأما كلينتون فإنه لم يكتشف حتى الآن غش وخداع الأسد ولم يكتشف حتى حقيقة هروب الأسد من التنديد بالارهاب أثناء زيارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لدمشق على الرغم من أنه قد تم الاتفاق على ذلك مسبقاً. كذلك فإن الأسلوب الذي يحمل معنيين - في

لم تكن قمة كلينتون والأسد في جنيف هي قمة الفرصة الأخيرة للسلام وذلك على اعتبار أن لقاء جنيف ليس هو اللقاء الأول من نوعه بين رئيس الولايات المتحدة والرئيس السوري. ولم تتركز محادثات جنيف على مستقبل الجولان وذلك على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وعدت سوريا بالجولان بالكامل، ولكن المحادثات تركزت على عمق انسحاب جيش الدفاع داخل أراضي دولة إسرائيل.

ومن المتوقع أن يستقبل الأسد استقبال المنتصرين لدى عودته إلى دمشق حيث سيهتف أبناء الشعب السوري له بسبب موقفه القوي وإصراره على انسحاب إسرائيل إلى خطوط الرابع من يونيو ٦٧. وكذلك تهنئته على ذكائه في المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويذكر أن حاكم العراق الذي حاول احتلال دولة عربية وهي الكويت قد أحرقت النار التي أشعلها وهزم جيشه بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وأما الحاكم السوري فقد سيطر على لبنان ولكن الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها إسرائيل فانهما يغازلانه ويتوسلان إليه حتى يقبل الرشاوى الأمريكية مع تحويل لبنان إلى إحدى الولايات السورية وذلك شريطة أن يحافظ على المنطقة المتاخمة لإسرائيل.

الوثيقة التي بلورها الأمريكيون قبيل قمة جنيف والاسلوب المبهم الذي كتبت به هذه الوثيقة - يترك للسوريين متفذا للهروب ويمكنهم من ممارسة المزيد من أعمال الغش والخداع.

ولم يكن وزير الداخلية ناثن شرانكسي قد وصل إلى إسرائيل بعد، عندما أطلق السوريون النار من الشاطئ الشمالي الشرقي على الصيادين الإسرائيليين في بحيرة طبرية. ولكنه ينظر إلى خريطة الحدود الدولية ولا يستطيع أن يكون شريكاً في الصراخ مطالباً ألا تمس أرجل الجنود السوريين مياه بحيرة طبرية. وتثبت الخريطة أنه ليس من حق سوريا قانوناً أن تكون لها أي سيادة على بحيرة طبرية. ولا يجب أن تزرف الدمع على مزرعة التماسيح في حمات جادير، حيث يطلب من إسرائيل أن تتنازل عنها في نطاق صفقة تبادل المناطق مقابل أن تكون لإسرائيل السيطرة المطلقة على بحيرة طبرية. ولكن هناك مجالاً للشعور بالقلق إزاء اسلوب الخداع الذاتي الذي تتبعه حيال قضايا تعتبر هامة وحيوية للغاية. ويكون القلق اكبر إذا تأكد ما ينشر في وسائل الاعلام العربية من ان الأمريكيين وافقوا على أن تكون للسوريين السيادة على شمال شرق

بحيرة طبرية مع السماح للإسرائيليين بدخول المنطقة. ومن الضروري ان تتوخى الحذر في النسخة العربية للوثيقة الامريكية. ومن الضروري ايضاً أن نثق في رئيس الوزراء الذي يعد الجماهير بأنه لم ترسم حتى الآن أي خرائط للتسوية. ولكن تصريحات نائب الوزير اقرايم سنيه ونائب الوزير نواف مصالحه تلمح بأن هناك شيء غير ذلك. حيث قال نائب وزير الخارجية أن الحدود الجديدة بمثابة حل وسط بين الحدود الدولية وبين خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧، أي أن الخريطة معروفة وأما نائب وزير الدفاع يعرف أن التسوية تشمل سيطرة إسرائيل على مصادر المياه. وإذا لم تكن هناك خريطة حتى الآن، من اين جاءت هذه الثقة في أن السيطرة سوف تكون في أيدي إسرائيل؟ وعلى أية حال، فلتكن النتائج كما تكون، فإن حافظ الأسد يعود إلى دمشق وهو يشعر بالنجاح لأن تشدده قد اكتمل. ونعلم أن الوساطة الامريكية قد بدأت بالجدل حول عمق الانسحاب الإسرائيلي من الجولان وانتقلت هذه الوساطة من الهضبة إلى مناطق عين جف وحمات جادير اللتين تقع خارج الجولان وذلك بهدف التهام مناطق من أرض إسرائيل.

هآرتس ٦/٣/٢٠٠٠
بقلم : داني روبينشتاين

فرع في القيادة الفلسطينية

اثارت الانباء التي ترددت مؤخراً عن قرب التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وسوريا، حالة من الفرع داخل القيادة الفلسطينية. ففي الجلسة الاسبوعية للزعامة الفلسطينية في نهاية الأسبوع الماضي في رام الله تحدث الحاضرون عن الجمود المستمر على المسار الفلسطيني. والسبب واضح وهو أن دولة إسرائيل مشغولة الآن بالمسار السوري، والانسحاب من الجولان وخط الحدود الجديد، وإزالة المستوطنات والانسحاب من لبنان ومصير جيش جنوب لبنان، وكما هو معروف ايضاً هناك الاستفتاء وأزمة الائتلاف التي يعاني منها باراك. وليس لدى أي شخص وقت أو أعصاب للتفكير في الفلسطينيين وخاصة رئيس الوزراء ايهود باراك، الذي سيبدل كل جهد ممكن من اجل الحفاظ على القوة لتوجيهها إلى الجبهة السورية ويمتنع عن فتح جبهة ثانية مع الفلسطينيين. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو إلى متى سيتم تأجيل المفاوضات مع الفلسطينيين؟.

يعتقد رؤساء وفد التفاوض الفلسطيني أن الأمر لن يزيد عن اشهر معدودة - ستة اشهر على أقل تقدير. وهم يرون أن هذه كارثة. وذلك لأن الجماهير الفلسطينية ليست على استعداد للانتظار حتى يتم التوصل إلى التسوية الدائمة صرحت شخصية رئيسية في القيادة الفلسطينية في نهاية

الاسبوع الماضي في حديث خاص أنه اذا لم يكن الفلسطينيون غير قادرين على التوصل إلى اتفاق مع حكومة إسرائيل والتي تضم يوسى ساريد ويوسى بيلين وحاييم رامون وشلومون بن عامي، فلن يكون هناك اتفاق على الإطلاق.

ويقول المقربون من عرفات انهم لا يهتمون حكومة إسرائيل بسبب رغبتها في الاسراع بالمفاوضات على المسار السوري. ولكن كان من الممكن فعل ذلك بصورة محترمة أكثر. وكان باراك يستطيع أن يلجأ إلى عرفات وأن يطلب منه بصورة ودية أن يمنحه فسحة من الوقت وذلك على اعتبار أن الإسرائيليين يسقطون قتلى في لبنان وأنه يجب عليه ان يسارع في المسار السوري. ولكن بدلاً من ذلك فإنهم يلقون تصرفات متعالية وغير مكرثة من جانب باراك، الأمر الذي يعتبر اهانة لكرامتهم ويشكل مساساً بمكانة ياسر عرفات، حيث أصبحت الجماهير الفلسطينية تسخر منه عندما تنظر إلى كيفية معاملة باراك له.

وحتى اعضاء لجان الطلبة والمحاضرين في جامعة بيرزيت لم يتأثروا عندما صرخ عرفات فيهم وويخهم يوم الجمعة الماضي عندما جاءوا اليه وطلبوا منه الافراج عن زملائهم الذين القى القبض عليهم بتهمة القاء الحجارة على رئيس وزراء فرنسا جوسبان عند زيارته للجامعة. وحتى

بعد ان اتهمهم عرفات بأنهم مسؤولون عن الاساءة للعلاقات بين فرنسا والفلسطينيين، لم يتنازلوا وقالوا انهم لن يسمحوا باستئناف الدراسة وسيظلون اضرابات وأعمال احتجاج إلى أن يتم الافراج عن زملائهم المعتقلين. والتي كان من المفروض أن تقام في نطاقها دولة

فلسطينية ذات سيادة قبل عام - في نهاية الفترة المحددة لاتفاقيات اوسلو.

إن جميع المتحدثين الفلسطينيين يلقون المسؤولية على الأزمة العميقة الحالية والذي وصل إليها المسار الفلسطيني على شخص واحد ألا وهو رئيس الوزراء ايهود باراك. وقد

ملحق معارف السياسي

٢٠٠٠/٣/٧

بقلم : أوري أفيري

الجواد يحتضر

لمن يريد أن يفهم لماذا يحاول حماس الآن بالذات استئناف الهجمات الإنتحارية على إسرائيل، من الأجدر به أن يتذكر قصة العريجي الذي حسب حسبه ووجد أن حصانه يبتلع جزءاً بارزاً من دخله. فقرر أن يوفر في غذاء الحصان، على أن يقوم بذلك بحذر. فكان في كل يوم يقلل من وجبة الطعام للحصان بمقدار كومة تبين كاملة. وكانت التجربة، بدون شك ستنتج لولا حدوث كارثة. بالذات في اليوم الذي انخفضت فيه وجبة الطعام إلى الكومة الأخيرة - هوى الحصان فجأة ومات.

إن ايهود باراك يقوم الآن بتجربة مماثلة. فمن يوم إلى آخر وهو يقلل من التوقعات والآمال لدى الفلسطينيين. فممنذ فترة كان عليه أن يقوم بتسليم ٦.١٪ من مساحة الضفة لهم. وبدون أن يسألهم، كمن يلقي بالعظمة للكلب، قرر أن يسلمهم مناطق مهجورة وليس لها قيمة. وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة، والتي حسب الاتفاق كان يجب أن تتضمن كل منطقة الضفة والقطاع «باستثناء مواقع عسكرية محددة، لن يجدى الكلام هنا. فباراك مستعد لتسليم واحد أو اثنين في المائة فقط من تلك الأراضي. والآن، كل يوم ينقص شيئاً فشيئاً. ففي كل أنحاء الضفة يقومون بمصادرة أراض، ولكن بهدوء، نونم هنا ودونم هناك. وتكتلات (تجمعات) المستوطنات المعدة للضم، تتزايد ببطء ولكن بشكل مستمر. والفلسطينيون مبعدون من منازلهم. والقدس اليهودية تتسع، بينما تنقلص وتتناقص القدس العربية. وعلى هارحوماه (جبل أبو غنيم) على وشك أن تقوم ناطحة سحاب مكونة من ٤٨ طابقاً، والتي ستشرف على المساجد الأقصى وعلى مقدسات بيت لحم. وآمال الفلسطينيين في أن يحصلوا في أيديهم على الأقل أبوديس حسب وعد يوسي بيلين، هذه الآمال تآجلت، وبيلين نفسه أصبح المحامي الرسمي لباراك.

إلى الآن هذا النهج ناجح. فالفلسطينيون، هكذا يبدو، مستعدون لإمتصاص كل شيء. فهم غارقون في حروب داخلية في الوقت الذي تسحب فيه الأرض من تحت أقدامهم. ورويداً رويداً سيصل باراك إلى استنتاج بأنه من الممكن تجاهلهم تماماً. ولكن حصان الصبر الفلسطيني على وشك الموت.

وفي الإعلام الإسرائيلي يظهر «الخبراء» ذوي المعتقدات الخطيرة ويتساعلون إذا ما كان المنتحرون الذين تم القبض عليهم في طيبة قد تلقوا ضوءاً أخضر من عرفات. ولكن الضوء الأخضر يوجد في مكان آخر تماماً. من الشارع الرئيسي في رام الله وحتى أقصى قرية نائية في الضفة، حيث يقول الفلسطينيون لبعضهم «إن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر». فعرفات يحاول إقناع إسرائيل بمنحهم التسهيلات، ولكن لا يحصل على أي شيء. وحزب الله يثبت أن إسرائيل تتفهم فقط لغة القوة. فربما كان من الأجدر إعطاء الفرصة لمجانين حماس.

إن حماس هي حركة سياسية، وتشعر بنض الجماهير. لم تمنع فقط أجهزة الأمن لعرفات حتى الآن هجمات، بل إن الاخبار أيضاً التي تقول أن الجمهور الفلسطيني يريد هدوءاً، وحدوداً مفتوحة وعملاً في إسرائيل. إن هذا المناخ عندما يتغير فإن الهدوء لن يصمد.

إن رؤساء جهاز المخابرات يحذرون بصوت عال من إنه إذا لم تستأنف المفاوضات - فمن المتوقع استئناف الهجمات الإنتحارية. وهناك من يحذرون من تجدد الانتفاضة. ولكن الجنرالات يفكرون دائماً في الحرب الأخيرة، وليس في الحرب القادمة. فلا هجمات ولا إنتفاضة ستقف في مركز الجولة القادمة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

ولنأخذ سيناريو آخر. في صباح صيف عام ٢٠٠٠ نسمع في الراديو أن القوات المسلحة الفلسطينية إحتلت بلدة أبو ديس وتحصنوا بها. ووجود القيادة في مبنى البرلمان الجديد، والذي يطل على الحرم الشريف. وأعلنت المنطقة منطقة ذات سيادة فلسطينية.

سوف يحتل الجيش الإسرائيلي بسرعة مواقع حول البلدة. وستسارع أطقم تليفزيون من جميع أنحاء العالم للمكان وستنتقل على الهواء مباشرة الحصار، في حين ستصدر قبة الصخرة الذهبية كل تقرير صحفي. وإن أجلا أو عاجلا سوف يسمع إطلاق النار وستبدأ المعركة على أبوديس.

من الواضح أن الفلسطينيين لا يستطيعون أن

ينتصرون في معركة كهذه من الناحية العسكرية، ولكنهم سوف ينتصرون من الناحية السياسية والأخلاقية. حتى إذا ما قتلوا حتى آخر رجل فيهم - وربما عندئذ بالذات - ستجذب المعركة العالم، وسيحظى التاريخ الفلسطيني بـ «ستيلينجراد» خاص به.

لقد كان ذلك أسلوب «غاريبالدي» بطل حرب الاستقلال الإيطالي، والذي كان من أشد معجبيه زئيف جابوتنسكي ومناحم بيجين. لو كانوا على قيد الحياة لكانوا سيقولون لباراك: حذار، إن الجواد يقترب من الجرعة الأخيرة.

هآرتس ١٠/٣/٢٠٠٠
بقلم: زئيف شيف

صندوق الفضائح الفلسطينية

ليس إيهود باراك فقط الذي يحمل تعهداً بمثابة تهديد بالقيام بإجراء أحادي الجانب، بل ويأسر عرفات أيضاً. إذا كان باراك يتكلم عن انسحاب من لبنان - ولو من جانب واحد - حتى شهر يوليو ٢٠٠٠، فإن عرفات متعهد بأنه يعلن من جانب واحد عن قيام دولة فلسطينية في سبتمبر من هذا العام. كلاهما يعتقد أن من الأفضل أن يتم ذلك بالاتفاق مع الجانب الثاني، ولكن إذا لم يتحقق هذا، فإنهما مستعدان للقيام بإجراء من جانب واحد. كلاهما يعلم أيضاً أن هناك مخاطر في هذا القرار.

ورغم ذلك هناك اختلافات بين الخطوتين. بينما يحذر السوريون من التدهور في أعقاب الانسحاب من جانب واحد من لبنان، فإن في إسرائيل من يستهينون بتحذير عرفات بأنه سيعلم عن دولة فلسطينية. يقولون (أنه يهدد مرة أخرى. مرة أعلن عن الدولة ومرة ثانية هدد ولم ينفذ). هذا أسلوب خاطئ. سوف يجد صعوبة في أن يكرر ذلك مرة أخرى حتى لا يضر بهيبته كزعيم. أنه يشعر بالخزي بسبب معاملة باراك له، ومن الأفضل عدم الاستهانة بتهديده. رغم أن إسرائيل ستقول أن هذا الاجراء الاحادي يعتبر خرقاً للاتفاقيات، فإن عرفات لديه ضمان بأن عشرات الدول سوف تعترف بدولته. بما أن مثل هذا الاعلان لن يكون مبهماً، فسوف تطفو على الفور قضية حدود السيادة. يملك الفلسطينيون حالياً السيطرة الكاملة على ١٨٪ من الأراضي (مناطق A) وإذا وافقوا حتى ذلك الحين على قبول مناطق الانسحاب الثالث، فإن هذه السيطرة ستبلغ ٢٤.٢٪ (مناطق كلها A). مازالت المناطق B تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي وذلك لوقوعها تحت المسئولية العسكرية لجيش الدفاع. يهدد ابو علاء بأن الفلسطينيين سوف يسيطرون على هذه المناطق. حتى لو حصلوا على كل مناطق B لن تصبح مساحة الدولة الفلسطينية كبيرة ولن تزيد على ٣٩.٨٪ من مناطق الضفة الغربية. من الواضح ان الفلسطينيين

لن يكتفوا بذلك، والنزاع سوف يزداد عمقاً. إن الاعلان من جانب واحد عن إقامة دولة فلسطينية، يعتبر مثل فتح صندوق المشاكل والفضائح. وذلك لأن السنياريوهات السلبية المحتملة كثيرة. مثلاً، دخول الجيش إلى ضريح يوسف الواقع في منطقة فلسطينية في أعقاب وقوع حادث هناك، سيعتبر غزواً للدولة مجاورة. كذلك يمكن للحوادث أن تجلب ردود فعل غاضبة من جانب دول أخرى مثل مصر والاردن.

وسيكون الوضع أكثر خطورة، إذا أعلن الفلسطينيون أن حدود الدولة الجديدة هي حدود ١٩٦٧. يمكن للدولة الجديدة أن تعلن، أن الاتفاقيات التي وقعت بين منظمة التحرير وإسرائيل قد استنفدت غرضها وأنه من الآن على إسرائيل أن تبدأ مفاوضات جديدة معها للتوصل إلى اتفاقيات جديدة. وهذا موقف لن تحتمله إسرائيل.

هناك احتمالات أخرى. مثلاً، في حالة أن يكتفى الفلسطينيون بالاعلان فقط ولا يقدمون على أي خطوة عملية تقتضي رد فعل إسرائيلي. وهناك احتمال آخر، حاد، وهو عكسي، أي أن يكون الانسحاب مصحوباً بتحديد خط للحدود وإجراءات تؤدي إلى صدامات. انها خطوة، من شأنها أن تؤدي إلى توتر متزايد مع دول عربية ونشاط دولي ذوى طابع مضاد لإسرائيل. الاحتمال الثالث وهو ذلك الذي يدفع إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى الموافقة المبكرة على الاعلان عن قيام دولة فلسطينية. وهذا يقتضي مفاوضات من نوعية أخرى. يجد باراك صعوبة في أن يفى بوعده بالتحرك في أن واحد على المسارين، ولكن ليس امامه خيار. ولأنه قد بدأ مع السوريين، عليه المواصلة وأن يبذل جهداً في هذا المسار، ولكنه لا يجب عليه بأي حال من الاحوال أن يهمل المسار الفلسطيني، أو ان يتقدم فيه فقط كوسيلة ضغط على السوريين. أن استئناف المحادثات مع الفلسطينيين هذا الاسبوع كان يمكن ان يتم منذ عدة اسابيع.

إلغاء زيارة رجال الصناعة لعمان لرفض الامارة استضافتهم

معاريف ٢٥/٢/٢٠٠٠ - بقلم : دافيد ليفكين

رفضت عمان استضافة وفد من رجال الصناعة الإسرائيلية والذي كان من المقرر أن يتوجه في الأسابيع القادمة إلى هناك. وفي أعقاب ذلك الغى سفر الوفد. وعلم أن ممثلي حكومة عمان قد امتنعوا عن الرد على توجهات اتحاد الصناعيين فيما يتصل باتمام الزيارة، وذلك على عكس ما أبداه ممثلو عمان من استبعاد لاستضافة الوفد. ولا نعرف ما هي اسباب هذا الموقف الذي اتخذته عمان، وهل السبب يرجع إلى الجمود في عملية السلام أو المطلب الخاص بأن يصل وفد واحد فقط إليها. وأعلن اتحاد الصناعيين رداً على ذلك أنه يفضل اجراء الاتصالات مع حكومات دول الخليج بهدوء وبدون أن تنتشر تفاصيلها. وأكد المسئولون في اتحاد الصناعيين أنهم لا يرغبون في اقتحام السياسة وأن هناك صفقات تتم بين الشركات الإسرائيلية وبين رجال الأعمال في الخليج العربي.

ما الأمر السيئ في الغاز المستورد؟

جريدة هآرتس ٢١/٣/٢٠٠٠ - بقلم : بتسليل لافي

القرار الخاص بتعليق المفاوضات مع مصر لتوريد الغاز الطبيعي قرار خاطئ. أثار قرار وزير التعليم "يوسى سريد" بتدريس شعر «محمود درويش» ضجة. في مقابل ذلك، فإن قرار وزير البنى التحتية، إيلي سويسا، بتعليق المفاوضات مع مصر لتوريد الغاز الطبيعي قد مر في هدوء. لكن هذا القرار بالذات، بكل تداعياته السياسية والاقتصادية، من شأنه أن يبدو أكثر أهمية. لقد كان تبرير الوزير سويسا هو أن عمليات التنقيب التي تجرى الآن قبالة سواحل إسرائيل والنتائج التي تمخضت عنها ستمكنها، مع بداية الإنتاج المنتظم، من توفير معظم الاستهلاك المحلي من الغاز. من أجل ذلك، لا مبرر للالتزام باتفاقيات مع مصدر خارجي - مصر - لن يكون بالتأكيد أرخص من مصدر ذاتي، وخلق تبعية للإرادة الحسنة لمصر. كما زعم الوزير أيضاً، أن المفاوضات متعثرة، ولا أحد يعرف متى ستستأنف. إن بعض وزراء الحكومة كثيراً ما اعتالوا تفضيل مصالح بعض القطاعات المرتبطة بوزاراتهم. وفي مثل هذه الحالات يتعلق الأمر بمسائل تتداخل فيها مصالح محلية. وكانت المرة الأخيرة التي تماسّت فيها مصالح محلية مع مصالح بولية لإسرائيل عندما حاول أصحاب النفوذ في مرفق المياه تقويض استمرار الالتزام الإسرائيلي بتوريد المياه للأردن بحجة أنها نفسها تعاني من نقص في المياه. والآن يأتي وزير البنى التحتية ويعلن، بأنه يتبنى وجهة نظر الشركات المحلية الباحثة عن الغاز، وبأنه لا حاجة لمنافسين خارجيين. وهو يحاول بحركة واحدة أن يعيدنا إلى الفترة التي أدارت فيها الحكومة الاقتصاد واتخذت قرارات بشأنه. إلا أن هذه الفترة قد ولت، ولن يستطيع أي قرار وزارى إعادتها. وليس في مقدور وزير البنية التحتية أن يمنع التنافس الذي يميز اقتصاد القرن الواحد والعشرين. لذا، من الغريب أنه لم يرد في القرار أنه إلى حين أن تصبح الاكتشافات قابلة للإنتاج التجاري فستغرق ذلك بضع سنوات. وحتى في ذلك الوقت فإن الأمر سيوضع موضع التنفيذ فقط عندما يتوافر مستهلكون يحتاجون لنا، وفقط بعد أن يكون واضحاً أن في الاقتصاد قطاعات تستطيع تحويل منشآتها من استخدام النفط والفحم إلى الغاز بشكل قانوني وعملي. باختصار، فإن إسرائيل ستستهلك مزيداً من براميل النفط الأجنبية الكثيرة قبل أن تستهلك غازها. قبل عقدين من الزمان كان من المقرر أن يؤدي الفحم الدور الذي يرقبونه اليوم للغاز الطبيعي. وفي أعقاب التبعية في استيراد النفط من مصادر لم يكن ممكناً الاعتماد عليها بشكل دائم، وبسبب سعره العالي تقرر تكييف الاقتصاد لاستخدام الفحم المتوافر لدى دول صديقة. فأقاموا شركة وطنية لاستيراد الفحم، وشيدوا محطات قوى كهربيتين تعملان به. واستمر الاقتصاد وما يزال مستمرا في استهلاك مشتقات النفط المختلفة.

واتضح، فيما بعد، أن شركة حكومية واحدة لاستيراد الفحم قد أقيمت بهدف خدمة احتياجات شركة حكومية ثانية للكهرباء. كما لم تنجح بالفعل المحاولات التي جرت في الثمانينات لتحويل الطاقة السولارية إلى مصدر بديل أكثر رخصاً وتوافراً.

وهذه المرة يوجد للقرار بعد يتعلق بعلاقات إسرائيل مع مصر. فمنذ توقيع اتفاقيات السلام وإسرائيل تشتري من مصر بشكل ثابت حوالى ٢٠٪ من النفط الذى تستهلكه. وحاولت حكومات إسرائيل طوال السنوات الماضية توسيع العلاقات الاقتصادية الثنائية مفترضة أنه سيكون لذلك مردود سياسى. لكن النجاح كان ضئيلاً. كما أن المفاوضات حول موضوع الغاز تتعثر. ولا تستطيع أية حكومة إسرائيلية أن تسمح لنفسها بالمبادأة بالمساس بالنسيج الحساس للعلاقات مع مصر. فلم يرفض أحد من كبار رجال الحكم فى إسرائيل دعوات من الرئيس مبارك للقدوم للتباحث معه فى القاهرة، أو الاسكندرية، أو شرم الشيخ، فى حين أنه لم يزر إسرائيل قط.

وهناك شك فى أن يكون «استعراض العضلات من جانب الوزير سويسا»، قد أحدث مفعوله لدى مصر التى تتمتع بمصادر نفط وغاز وأسواق خارجية لتسويقهما، ولكنه يجب أن يثير التفكير لدينا مرة أخرى. إن إسرائيل تبذل كل جهد من أجل الانخراط فى المجال السياسى والاقتصادى، ومن اللائق أن توضح الحكومة أنها معنية للغاية بتطوير العلاقات فى مجال الطاقة مع مصر.

ولا يحتاج الامر إلى خيال كثير لفهم الحيرة التى من شأنها أن تمسك بتلابيبنا عندما تعلن مصر أنها تعتزم الاستمرار فى المفاوضات حول توريد الغاز، فيما قرار الوزير سويسا يقف على النقبض. إن «الكروبات» اللغوية التى تقترن بشكل عام بتطورات من هذا القبيل من الممكن منعها من الآن.

(*) كاتب هذا المقال شغل فى الثمانينات منصب مستشار الوزير لشئون الطاقة، وأمين عام شركة «ليدوت».

■ التشهير الفوضوية ضد إسرائيل استهدفت أغراضاً داخلية

ملحق هآرتس السياسى ٢٦ / ٣ / ٢٠٠٠ - بقلم : دانييل سوبلمان

بعد مرور عقدين تقريباً على إغتيال رئيس مصر الراحل أنور السادات ظهرت فى الاسبوع الماضى أرملته جيهان فى لقاء يعتبر الأول من نوعه للتلفزيون المصرى. لقد أتت جيهان لهذا اللقاء التلفزيونى فى الواقع للدفاع عن ذكرى زوجها ولتوضيح طريقه. لقد تناولت بالرمز أولئك الذين إنتقوا بشدة زيارته للقدس، وذلك بقولها أن السادات سبق عصره (كان وزير الخارجية السورى فاروق الشرع قد زعم مؤخراً أن العرب مازالوا يدفعون ثمن تلك الزيارة التاريخية). وقد أوضحت أيضاً أنه لو كان زوجها قد خضع للنقد ضد «الصلح المنفرد» الذى قام به (كانت سوريا قد وصفت الاتفاقية بأنها إتفاقية خيانة وقطعت تماماً علاقاتها مع مصر حوالى عشر سنوات) لكان سينتظر أكثر من عشرين عاماً لكى يحصل على ما حصل عليه بالفعل فى نهاية السبعينات. وفى إشارتها الرمزية لسوريا قالت جيهان السادات: لو كانوا حضروا للتفاوض مع إسرائيل لكانوا سيحصلون على ما يصعب عليهم اليوم حتى التعبير عنه.

وكذلك إذا ما حظى الأسد بأن يعيد هضبة الجولان - أرضه وعرضه الضائعين - فإن مصر مع ذلك سبقتة بأكثر من عشرين عاماً.

لقد حصلت أيضاً على معونة أمريكية سنوية تبلغ ٢.١ مليار دولار، وتحسن فى مكانتها وربما حتى توازن إستراتيجى أمام إسرائيل. فهذا الاسبوع يمكث رئيسها حسنى مبارك، فى زيارة رسمية بالولايات المتحدة الأمريكية، والحوار الإستراتيجى بينها وبين مصر قد وصل فى السنوات الثلاث الاخيرة إلى الذروة. ومبارك، نائب ووريث السادات حول الزيارة لإسرائيل إلى منحة سياسية والتى يفضل الامتناع عن منحها.

ماذا كان سيقول السادات عن وزير الخارجية الحالى عمرو موسى، والذى إتهم فى أكتوبر ١٩٩٥ فى المؤتمر الاقتصادى بعمان - إتهم الاردن بأن هناك دولاً إستعجلت بشكل مبالغ فيه بتوقيعها على اتفاقيات سلام مع إسرائيل. ولم تسهم إجابة الملك حسين الفورية والذى قال: «أن على من يزعم بأن الاردن هى الدولة الأولى التى مهدت لنفسها الطريق للتوقيع على سلام مع إسرائيل فإننى أذكر بأن مصر قامت بذلك قبل الاردن بسبعة عشر

عاماً. لقد تحولت كلمة «هرولة» باللغة العربية والتي استخدمها عمرو موسى إلى مصطلح دارج على أفواه معارضى التطبيع إلى جانب نظرية «الفكرة الصهيونية». و«التطبيع» فإن استخدام الفعل «هرول» اليوم في العالم العربي يعنى إتهام الآخرين بالهرولة للتطبيع مع إسرائيل.

وفى أساس أقوال موسى يقف تخوف مصر من فقدان مكانتها في المنطقة بسبب مسيرة الاستكمال مع إسرائيل. وتعتقد عناصر في إسرائيل بأن موسى لم يكن ليعود على كلامه أيضاً اليوم، حيث أن الأمور تغيرت في السنوات الأخيرة في مصر. ومن جانب آخر، مازالت سفارة إسرائيل في مصر تسترسل في إرسال تقارير تشير القلق إلى القدس، وأحيانا يبدو الأمر وكأن رجالها (رجال القدس) قد يأسوا من نقل احتجاجاتهم إلى مصر على مختلف صور الكاريكاتير والمقالات المعادية للسامية والتي تُنشر في الصحافة المحلية وعلى وجه أكثر تلك التي تُنشر في الصحافة القومية.

ومع كل ذلك، فإن اللقاء الأول لجيهان السادات في التلفزيون المصرى الرسمى، هو ربما رؤية لكل ما يطرأ من تغيير محدد للأحسن. ففي السنة الماضية كان من الممكن أيضاً تمييز بداية مسيرة لتقوية إسم وسمعة السادات، والذي يصعب حتى الآن على العديد من المصريين أن ينطقوا إسمه. فبعد أن تم إنتاج فيلمين سينمائيين في السنوات الأخيرة عن جمال عبد الناصر، تقرر مؤخراً إنتاج فيلم مشابه أيضاً عن السادات (وهو الأول منذ اغتياله عام ١٩٨١)، ولا شك من أن ذلك القرار كان قراراً صعباً، فقد استمرت المناقشات في هذا الموضوع - كل رجال السينما والمنتجين وكذلك النقابات المهنية هم ناصريون واستمرت حوالى سبع سنوات.

وسوف يكون ذلك أمراً رمزياً أن يتكون الفيلم من جزئين متناقضين، دور السادات في حرب أكتوبر ٧٣ ودوره في مسيرة السلام.

إن مصر والتي تنقسم فيها السياسة تجاه إسرائيل إلى «الشرطى الطيب» في هيئة الرئيس مبارك والشرطى «السيئ» في هيئة عمر موسى، تبدى أحيانا كثرة علاقة متناقضة إزاء إسرائيل؟ فإن الدولة العربية الأولى التي وقعت على اتفاقية سلام مع إسرائيل تقود كذلك في مجال معارضة النقابات المهنية للسلام، وبعد أيام معدودة على زيارة الرئيس مبارك للبنان في الشهر الماضى، تعانق مبارك في شرم الشيخ مع ديفيد ليفى والذي هدد «بحرق» أرض الدولة التي وقف عليها الرئيس مبارك موافقاً، وغداة ذلك اشترك عمرو موسى في اجتماع جامعة الدول العربية، التي هددت بأن تدرس من جديد عملية تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وبالذات أيام حكومة نتنياهو والتي حظيت بالنقد العنيف من الرئيس مبارك، اعطى الضوء الأخضر لإقامة حركة السلام الأولى في مصر برئاسة لطفى الخولى (والذى توفى عام ٩٩ وجاء بدلاً منه نبيل فودة) وقبل عدة شهور وأثناء انعقاد المؤتمر الأول للحركة في فندق على شاطئ النيل، اقيم في نفس الوقت على الضفة الأخرى من النيل مؤتمر مضاد لمعارضى التطبيع. وإشارة ايجابية أخرى خرجت من مصر قبل حوالى شهرين مع إقامة «رابطة السلام» برئاسة صلاح بسيونى.

وكانت نورة هذا التوجه الإيجابى قبل حوالى اسبوعين، مع نشر مقال في الصحيفة العربية الدولية «الحياة» بقلم زمين المهدي من نشطاء السلام في مصر، والذي يهاجم بشدة معارضى التطبيع. أن نشر هذا المقال كان يعتبر من دروب الخيال قبل عدة سنوات عندما ندد موسى «بالهرولة» وترى عناصر إسرائيلية رسمية في ذلك استمرار لمسيرة بطيئة ولكنها ايجابية في مصر.

شعارات مزيفة:

ويقول أمين المهدي في عنوان مقاله «كلمة تطبيع» هي كلمة مزيفة إضافية في قاموس الهزائم العربى. ويدعو أمين المهدي نظراءه العرب بالاعتراف بأن «غياب الفكر النقدى يخلق وضعاً من الانفصال عن الواقع، والفرق في العقم الايديولوجى وفقدان الحصانة من خداع النفس في التعامل مع التغيرات السائدة. وفي نفس الوقت تختلط الافكار بالاسس وتجذ الملاذ في تلاعب الالفاظ من أجل اخفاء ضعف العقل ولمعالجة جروح الانانية وحب الذات.

فإذا ما اعترفنا بكل ذلك سنجد أن الفكر العربى الرسمى الحاكم هو تجسيد مهين وبارز لكل هذه الامور. وإذا ما عرضنا كل النظريات والشعارات العربية ضد إسرائيل في النصف قرن الاخير، فإن هذا الاستنتاج سيصبح لنا جلياً بشكل واضح للغاية.

ويقر مهدي قائمة طويلة من التعبيرات التي كانت سائدة في العقود الاخيرة باللغة العربية الرسمية ومنها: إسرائيل الوهمية، بروتوكولات حكماء صهيون السرية، جبهة الصمود الصلبة والمقاومة، التضامن العربى، تعبئة

كل الطاقات، وهكذا يزعم مهدي: «إن الحرب الإعلامية ضد إسرائيل مستمرة بواسطة الإعلام. ويضيف: إن الحقيقة الوحيدة في كل هذه الأمور هي أننا فقدنا الحرية والحقيقة وأسسنا جمهوريات من الخوف والمطاردات، والتي هزمت في المعارك الحربية ومعارك السلاح على حد سواء».

«إن النضال ضد إسرائيل كشف هزيمة ثقافية شاملة للعرب، من جميع النواحي وبدون أي إستثناء. وبجانب ذلك، ومن خلال فقدان كامل للقدرة المحترمة على الاعتراف بالهزيمة، لم يتوقف هذا المنطق عن الاستمرار في نهجه، وهذا النهج يمثل أيضاً مصدر التعليم الرسمي وآليات الدعاية، والتي تبلغ أموالاً طائلة كثيرة وتغذي قاموس الهزائم بنظريات أخرى وشعارات مزيفة، بدون تعب أو ملل».

ويضيف أمين المهدي في مقاله: يكفي أن نذكر التشهيرات الفوضوية ضد إسرائيل، والتي تهدف للتغطية على احتياجات داخلية فقط، ومنها. عمل ربط ضد خصوبة العرب! تزييف القرآن، نشر تقاوى ومواد تسميد مشعة، التسبب في الزلازل، التسبب في تلوث الهواء على القاهرة، نشر الايدز، وأمر أخير وإن كانت أهميته ليست أقل التسبب في تراجيديا قرية الكشح في عام ٩٨ وعام ٢٠٠٠.

ويكتب المهدي مع تغيير الموقف الرسمي، تغيرت أيضاً معاني كلمة التطبيع. فلا يوجد للكلمة باستخدامها الحالي مغزى خاص وهي منفصلة عن معناها الأصلي. ولكنها تأتي من خط انتاج كل الشعارات الفاشية ويستخدمونها لتوجيه الاتهام، وليس واضحاً ضد من يمكن استخدامها وضد من لا يمكن هذا الاستخدام. ولكن ليس هناك من شك أنهم لا يستخدمون هذه الكلمة ضد السياسيين، الديبلوماسيين ورجال الجيش، وكذلك ليس ضد رجال البنوك، وهي أيضاً ليست موجهة ضد العديد من الصحفيين ورؤساء التحرير ورؤساء المجالس الإدارية للصحف القومية، ولكنهم يستخدموها ضد الكاتب المسرحي على سالم، وصدد المطرب مدحت صالح ومخرج السينما الراحل حسام الدين مصطفى، وهنا لا مناص من طرح التساؤل هل ذلك لأن المجموعة الثانية ليست من وسط الصحفيين؟ وهل ذلك لأنهم يمثلون هدفاً أسهل، مثل ضحايا الارهاب في الجزائر؟

ويفرد مهدي أيضاً قائمة من المعطيات حول علاقات مصر - إسرائيل ومن بينها أن إسرائيل هي الدولة الرابعة في حجم السياحة الوافدة إلى مصر قبل فرنسا وقبل أي دولة عربية. ويدخل الإسرائيليون إلى مناطق شاسعة من سيناء بدون فيزا وبدون تأشيرة دخول. على أي شخص ولادة اسبوعين. إن ذلك امرأ محظوراً على أي شخص من ذوى الجنسية العربية. وإسرائيل دولة مستوردة على رأس القائمة للنقط المصري، وفي عام ٩٦ أنهى حوالي ٦٠٠ باحث مصري دراسات زراعية وكيمائية في إسرائيل، وتصدير منتجات مصرية لإسرائيل إرتفع في فترة حكومة نتنياهو والتي تعتبر فترة برود سياسي بين الدولتين. ومنذ عام ١٩٧٢ لم يحدث أي تصادم عسكري بين مصر وإسرائيل أو حتى تهديد باستخدام القوة. هذا في الوقت الذي كانت فيه بالفعل مواجهات عسكرية بين مصر وبين جيرانها العرب ليبيا والسودان. وفي نهاية المقال يزعم أمين المهدي أن تطبيع العلاقات هو «الكود السري» الذي يربط بين معارضي السلام من الطرفين. وهو يؤكد أنه على النقيض لمصر والتي يقف فيها رجال الفكر على رأس معسكر المعارضين للسلام فإن رجال الفكر والادباء الإسرائيليين بالذات يعتبرون مؤيدين للسلام وبشكل بارز.

■ أمور وعكسها

هآرتس ٧/٤/٢٠٠٠ - بقلم: زنيف شيف

كان الاسبوع المنقضى، اسبوعاً سيئاً لسفارة إسرائيل بمصر. فجأة طرد من مصر إثنان من عرب إسرائيل من الجليل، كانا قد أقاما مصنعا في القاهرة للأثاث مع شريك مصري.

وهذه الحالة نذكرنا بما حدث منذ ثلاث سنوات مع ديبورا جناني التي اقامت اعمال في مصر ثم طردت. وقد خسرت هي أيضاً أموالاً ضخمة. لم يحصل المطرودون ولا السفارة على أي تفسير، ولكن يحتمل أن بقاعهما الطويل بتأشيرة سياحية قد ساعدت الشرطة المصرية حتى تعاقبهما بدون أي تحذير. لا أحد يعلم ماذا سيحدث

للآلات والاستثمارات في مصر.

شكوى أخرى جاءت من باحثة إسرائيلية من الجامعة العبرية، التي وصلت إلى القاهرة للمشاركة في مؤتمر دولي لعلماء المصريين. تمت إجراءات التسجيل للمؤتمر الهام الذي افتتحه وزير الثقافة المصري، على ما يرام حتى طلب منها الإفصاح عن بلدها. كان اسم إسرائيل كافياً لازعاج المصريين ولم تفلح تدخلات علماء آخرين. ولم يسمح للباحثة الإسرائيلية بدخول المؤتمر. تقول السفارة، أن هذا الأمر يمثل خرقاً للاتفاقية الثقافية بين الدولتين. ولم يستطع الدبلوماسيون الإسرائيليون تقديم العون. قبل ذلك وقع لهم حادث مماثل، فقد دعوا لجامعة القاهرة لندوة عن دائرة المعارف عن اليهودية والتي صدرت مؤخراً في مصر. كان صاحب الدعوة هو مؤلف الدائرة نفسه. ورغم إن المضمون يبدو محل شك، قرروا في السفارة حضور الندوة كمراقبين. هنا أيضاً تم منعهم من الدخول. وكانت الحجة هذه المرة أن سلطات الجامعة لا تسمح بدخول الإسرائيليين. إذا كان الأمر كذلك. لماذا وجهت اليهم الدعوة؟ في الوقت نفسه ألغيت فجأة زيارة وفد رجل صناعة من إسرائيل. يستطيع المصريون أن يتعلموا تقاليد اكرام الضيف، والتي يتباهى بها العرب، من الجامعات الإسرائيلية إذا نزل عليها ضيف من مصر.

ولكن هناك حالات عكسية في مصر تحظى بنشر محدود. في الأسبوع الذي وقعت فيه الأحداث التي سبق ذكرها استقبل المصريون وفداً من إسرائيل، برئاسة العميد شمعون حفتس، الذي يبحث عن المفقودين من جيش الدفاع. كان التعاون كاملاً من جانب المصريين. هذه المرة بحثوا من شرق كوبري الفردان عن جثة طيار إسرائيلي. ومرة أخرى تظهر مشكلة. حتى اليوم لم يصل رد مصر على طلب إسرائيل بالحصول على كتاب التوراة الذي أخذه أسرى موقع الرصيف البحري معهم في الأسر عام ١٩٧٣. تم عرض الكتاب في المتحف الحربي بقلعة محمد علي. وبعد طلب إسرائيل تم سحبه من هناك. وكل الاهتمام يتجه إلى المثقفين المصريين، الذين يظهر أغلبهم عداءً عميقاً تجاه إسرائيل، ومن الصعب أن نطلق على هؤلاء وصف مثقفين لأنهم لا يتمتعون بأي ذرة من الاطلاع، وهو شرط مسبق لأي مثقف، في كل ما يتعلق بإسرائيل، إن الجهل في كلامهم عن إسرائيل مذهل. انهم أسرى المخاوف والتهديد ضد المصريين الذين لهم آراء تختلف عن آرائهم. كذلك يعارض أغلبهم، من خلال نفس الخوف من حدوث تغييرات، عملية العولة. في الجدل الدائر مؤخراً في مصر عن الثورة الإيرانية، يميلون للتفاعل مع إنجازاتها المشكوك فيها. ورغم صوته المرتفع، فإنهم يمثلون النموذج الفاشل والبليدة الحالية حول الطريقة التي تريد بها مصر أن تقود العالم العربي.

هذه المجموعة هي التي تحدد النغمة في الصحافة وداخل الجمهور، ولكنها ليست الصوت الوحيد في مصر. هناك أيضاً أصوات أخرى، وإن كانت خافتة جداً، لا تخشى الحديث عن أهمية السلام مع مصر. مثل المصري إبراهيم عبد الرؤوف، الذي يتكلم العبرية، والذي خصص وقته من أجل فهرسة التراث اليهودي في معبد بن عزرا، حيث تم العثور على كنوز الجنيزا.

كذلك في الجانب الإسرائيلي من الحاجز، لدى الدبلوماسيين الإسرائيليين في القاهرة، توجد أمور وعكسها. فمن جانب هناك شعور بالمرارة بسبب الاحباط الذي يصيبهم يومياً. ومن جانب آخر من الصعب عدم التأثر بالمعاملة المتعاطفة والمحبة من جانب كثير منهم لمصر ولحضارتها ولشعبها.

إسرائيل / آسيا



معاريف ١٣/٣/٢٠٠٠
بقلم : دافيد ليفكين

إسرائيل تصدر لباكستان مواد كيمياوية ومنتجات بلاستيك وهاي تيك بملايين الدولارات

تتدفق المنتجات الإسرائيلية على اسواق باكستان بواسطة الشركات الهندية والشركات الدولية التي تعمل في باكستان. وقد اعترف رجال الاعمال الباكستانيون بهذه الحقيقة في لقاء مع صحيفة معاريف.

وهناك عمليات تصدير غير مباشرة تتم في السنوات الاخيرة تشمل مواد كيمياوية ومنتجات بلاستيكية ومعدات ميكانيكية وكذلك منتجات التكنولوجيا المتقدمة إلى باكستان. وطبقاً للتقديرات، فإن الصادرات الإسرائيلية لباكستان تبلغ ملايين الدولارات ولكن ليست هناك جهات رسمية قادرة على تحديد قيمة هذه الصادرات.

وتجدر الإشارة إلى أن باكستان تعتبر من الدول الإسلامية الكبيرة التي لا تربطها بإسرائيل أي نوع من العلاقات. وبين الحين والآخر يلتقى وزراء من باكستان مع نظرائهم الإسرائيليين، ولكن حتى الآن لم يتم احراز أي تقدم في العلاقات، حيث أن باكستان تنظر إلى

إسرائيل على انها دولة معادية بل وجه اتهام إلى إسرائيل على انها تساعد الجيش الهندي بالسلاح وذلك على ضوء الصادرات العسكرية الكبيرة من إسرائيل للهند. ويقول رجال الاعمال الباكستانيون أن هناك رغبة قوية في باكستان لاقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. ومن المقترح أن يتم السماح في المرحلة الأولى لرجال الأعمال الباكستانيين بإقامة علاقات تجارية علنية مع إسرائيل. وأضاف رجال الأعمال أن المجموعة العسكرية التي نظمت الانقلاب العسكري مؤخراً في باكستان تضم عناصر تؤيد شراء معدات عسكرية متطورة من إسرائيل.

وعُلم أن كثيراً من العروض التي قدمتها الجهات العسكرية في باكستان إلى إسرائيل في هذا الصدد قد قوبلت بالرفض. وعلى الرغم من ذلك فإن الباكستانيين يبدون قدراً كبيراً من التفاؤل ويقولون أنه من المحتمل اقامة علاقات اقتصادية بين الدولتين عن قريب.

هآرتس ١٢/٣/٢٠٠٠
بقلم : امنون برزيلي

كوريا الجنوبية اكتشفت الأسلحة الإسرائيلية

الصادرات العسكرية في وزارة الدفاع اللواء احتياط يوسى بن حانا بزيارة كوريا في الشهر الماضي بدعوة من الجيش الكوري. ومن المقرر أن يصل إلى سول في الصيف القادم وفد من وزارة الدفاع برئاسة المدير العام اللواء احتياط عاموس يارون.

وهناك خطط أخرى لبيع صواريخ جو - جو لجيش كوريا الجنوبية من طراز بيتون ٤ (أيضا بالتعاون مع لوكهيد مارتين) وصواريخ مضادة وأنظمة تساعد على تحديد وتمييز الهدف وتوجيه الصواريخ نحوها.

وتجدر الإشارة إلى أن تطور العلاقات بين إسرائيل وكوريا الجنوبية كان بطيئاً. وكانت كوريا الجنوبية مازالت غارقة في بداية التسعينات في استثمارات تصل إلى مليارات الدولارات في دول الخليج العربي خاصة في إيران. وشعرت سول بالخوف من المساس بمصالحها في العالم العربي بسبب علاقاتها مع إسرائيل. وقد حدث النحول أثناء زيارة اسحاق رابين لسول في عام ١٩٩٤. وتم خلال الزيارة تحديد مبادئ التعاون العسكري بين الدولتين.

كذلك فإن التجارة بين الدولتين تطورت. ففي عام ١٩٩٣ وصل حجم التجارة بين الدولتين إلى ١٥٠ مليون دولار، وقفز في عام ١٩٩٩ إلى ١٠١ مليار دولار، حيث صدرت كوريا إلى إسرائيل منتجات قيمتها ٤٧٠ مليون دولار وصدرت إسرائيل إلى كوريا منتجات قيمتها ٦٤٠ مليون دولار.

وفي المقابل اكتشفت كوريا الجنوبية ذلك التشابه في الوضع العسكري بينها وبين إسرائيل، حيث أنه لزاماً على كل من الدولتين أن تحشد جيشاً نظامياً كبيراً على طول حدودها خوفاً من غزو جيش اجنبي وهناك مسافة تصل إلى ٤٥ كيلو متراً تفصل بين الحدود وبين العاصمة سول. وربما ساعد ذلك كوريا الجنوبية على ابداء اهتمام كبير بمنظومة الصاروخ جيس من اجل اعتراض الصواريخ الباليستية والتي طورتها الصناعة الجوية في إسرائيل.

ويقول مصدر مطلع على المشاكل الأمنية لكوريا الجنوبية أن هذه الدولة لا تخشى الصواريخ أرض أرض التي تملكها كوريا الشمالية ولا تخشى اسلحتها الكيماوية أو البيولوجية ولكنها تخشى الأحد عشر ألف مدفع التي نصبتها كوريا الشمالية على طول الحدود والقادرة على تخريب سول خلال دقائق معدودة.

وطبقاً لتقارير السي. آي. ايه، فإن كوريا الشمالية

قبل حوالي عام وعندما وجّه السؤال إلى وزير الدفاع الكوري ماذا تنوي كوريا الجنوبية أن تفعله في مواجهة الصواريخ أرض أرض التي تطورها كوريا الشمالية، رد قائلاً بسعادة «ليست هناك مشكلة، ونحن ننوي شراء صواريخ بوباي من إسرائيل». وهذا ما أراد الإسرائيليون أن يسمعه بالفعل. فمُنذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوريا الجنوبية في عام ١٩٩٢، حدثت محاولات فاشلة لاحتراز تقدم في صادرات السلاح لهذه الدولة. ولكن في العام الماضي فقط شاهدنا نتائج عملية. حيث وقعت الصناعات العسكرية في إسرائيل على عقود لتزويد جيش كوريا الجنوبية بمعدات عسكرية وأنظمة عسكرية بحوالي ٢٧٥ مليون دولار. وهذا المبلغ لا يشمل عقد قيمته أكثر من ٥٠ مليون دولار وقعت مؤخراً شركة «ال أوب للصناعات الاليكترونية» من أجل تزويد مشروع الفضاء الذي تنفذه كوريا الجنوبية بكاميرات فضاء.

هذا وقد حولت صفقات السلاح الجديدة كوريا الجنوبية إلى الزبون الثالث أو الرابع للصناعات العسكرية الإسرائيلية في آسيا بعد الهند وسنغافورة والصين. ويتوقع سفير إسرائيل في كوريا الجنوبية اريك ارزي والذي يعتبر مهندس التغيير الذي حدث في نظرة كوريا الجنوبية، أن يزيد جيش كوريا الجنوبية في السنوات القادمة من مشتريات المعدات العسكرية الإسرائيلية. وهذا التوقع يعتمد أيضاً على انتعاش اقتصاد كوريا الجنوبية بعد الأزمة التي اجتاحتها في عام ١٩٩٧.

وهذا التحول يجيء نتيجة لعنصرين. الأول هو أن الولايات المتحدة الأمريكية، نصيرة كوريا الجنوبية والوصية عليها قد خفضت من معارضتها لتزويد جيش كوريا الجنوبية بأنظمة عسكرية إسرائيلية. وقبل أربع سنوات تنافست شركة رفاتيل (هيئة تطوير وسائل القتال) على مناقصة لتزويد سلاح الجو في كوريا الجنوبية بأنظمة مخابرات طائرة، وكانت قيمة هذه الصفقة حوالي نصف مليار دولار. وسافر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى سول وفازت الشركات الأمريكية بالمناقصة. وأما العنصر الثاني هو ذلك الاهتمام الذي تبديه كوريا الجنوبية بالتكنولوجيا الإسرائيلية في المجال العسكري والتي تتسم بالخصوصية في مجالات معينة.

وكان نائب وزير دفاع كوريا الجنوبية قد زار إسرائيل في العام الماضي، وكان يصحب معه المسئول عن مشتريات السلاح مون ايل ساب. وقام رئيس شعبة مساعدات

ترصد ما بين ٢٥٪ و ٢٢٪ من انتاجها القومي الخام لتسليح جيشها - حوالى ٧ مليار دولار). وأما كوريا الجنوبية التي تبلغ أكثر ثراء من كوريا الشمالية ١٢ مرة فإنها تستثمر حوالى ١٠ مليار دولار (أى حوالى ٢٪ من انتاجها القومي الخام).

وكانت كوريا الجنوبية تابعة للجيش الأمريكى بنسبة ١٠٠٪ ولكن هذه التبعية تراجعت فى الفترة الأخيرة. وهناك عشرات الألوف من الجنود الأمريكين يرابطون بصفة دائمة فيها. والولايات المتحدة تبيع الكثير من وراء ذلك - حيث أن ٢٢٪ من ميزانية كوريا الجنوبية العسكرية والتي تصل إلى ٢٠٢ مليار دولار تستثمر فى الجيش. وأكبر نسبة من هذا المبلغ استثمرت فى شراء معدات أمريكية. وهذه هى الفتحة التي يمكن لإسرائيل أن تنفذ منها.

يجب ان يكون للارسرائيلىين شريك أمريكى تصل القيمة الاجمالية للصفقات بين الصناعات العسكرية الإسرائيلية وبين كوريا الجنوبية فى عام ١٩٩٩ إلى حوالى ٢٧٥ مليون دولار. وأكبر صفقة وقعتها كوريا الجنوبية كانت مع الصناعة الجوية فى إسرائيل لتزويدها بمائة طائرة صغيرة بدون طيار من طراز هاربي وهذا النوع من الطائرات متخصص فى تدمير محطات الرادار. وتصل قيمة هذه الصفقة إلى ثمانين مليون دولار.

وفى منتصف عام ١٩٩٩ وقعت صفقة لتزويد كوريا

الجنوبية بصواريخ جو ارض من طراز بوباي من انتاج شركة رفانيل وتصل قيمة الصفقة إلى ١٢٠ مليون دولار. ويقول نائب مدير عام شركة رفانيل للتسويق الدكتور ايهود جنانى أن الشرط لبيع اسلحة لكوريا الجنوبية هو التعاون مع شريك أمريكى. واضطرت شركة رفانيل إلى تقسيم الارباح، حيث ان الشريك الأمريكى وهى شركة لوكهيد مارتين حصلت من صفقة البوباي على ٦٥ مليون دولار شأنها فى ذلك شأن رفانيل. وقد باعت شركة رفانيل فى العالم الماضى أجهزة محاكاة لأهداف صواريخ تصل قيمتها إلى ١٠ ملايين دولار.

وأكبر صفقة على الإطلاق نفذتها شركة اليسرا وهى إحدى الشركات التابعة لمؤسسة كور والتي باعت معدات عسكرية جوية لكوريا الجنوبية. وهذه المعدات تشمل أجهزة انذار للطائرات المقاتلة من طراز اف ١٥ وفانتوم. ومن ناحية أخرى وقعت شركة بى. فى. ار والتي تمتلك اليسرا أكبر نسبة من الاسهم فيها عقداً لتزويد كوريا الجنوبية بأنظمة تدريب وأبحاث جوية من طراز «ايهود» بقيمة ٤٠ مليون دولار.

وأما شركة أليفط معراخون فقد زودت سول بأنظمة رؤية ليلية لمروحيات سلاح الجو هناك وللجيش البرى فى كوريا الجنوبية. وتصل قيمة الصفقة إلى ٦ ملايين دولار فقط مع امكانية توسيع نطاقها لتصل إلى ٢٠ مليون دولار.

مثلث المشاكل : إسرائيل - الصين - تايوان

هتسوفيه
٢٠٠٠/٣/٢٦
بقلم : داني شالوم

تمر الصين وتايوان الآن بمرحلة جديدة ودقيقة من العلاقات بينهما. وقد اكتسبت هذه العلاقات ابعاداً جديدة فى اعقاب انتصار حزب المعارض فى تايوان والذي ينادى بإعلان الاستقلال الكامل لهذه الجزيرة التي تقع قبالة شواطئ الصين الشعبية. هذا وقد وجدت إسرائيل وأجهزة الأمن فيها نفسها فى موقف حرج للغاية ازاء هذه العلاقات بين الصين وتايوان. وحتى قبل حوالى ٣٠ عاماً قاطعت الصين إسرائيل ولم يكن امامنا خيار إلا الاكتفاء بالعلاقات الهشة مع تايوان. وكانت إسرائيل قد زودت هذه الدولة بأسلحة خفيفة بما فى ذلك الرشاش عوزى ومدافع هاون ومعدات عسكرية أخرى.

وقبل عدة سنوات طلبت تايوان شراء طائرات كافيير من انتاج إسرائيل. ولكن الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على بيع المحرك منع بيع الطائرة المقاتلة الإسرائيلية. وبدلاً منها قرر المسؤولون فى تايوان تطوير طائرة مقاتلة محلية تسمى IDF أو «شينج كواو» وتقول

مصادر اجنبية أن إسرائيل زودت الصناعة الجوية فى هذه الدولة بمعدات مختلفة بما فى ذلك معدات اليكترونية وأجهزة لكابينة الطيار وبعد ذلك بعدة سنوات اقترح الأمريكيون بعد عدة مرات من الرفض تارة والتأجيل تارة أخرى بيع طائرات من طراز اف ١٦ متقدمة لسلاح الجو فى هذه الدولة.

وفى المقابل ومن وراء الكواليس كانت هناك علاقات سرية بين إسرائيل وبين الدولة العظمى. وأقصد بذلك الصين. ففي منتصف السبعينات بدأت التلميحات تشير إلى وجود علاقات عسكرية متطورة بين إسرائيل والصين الشعبية، ولكن سرعان ما نفى كل مصدر رسمى وجود مثل هذه العلاقات. وبعد فترة من الوقت وصلت معلومات بشأن المساعدات الإسرائيلية غير المباشرة لهذه الدولة الشيوعية وذلك فى اعقاب تحذيرات الجهات الحكومية المسئولة فى الولايات المتحدة لإسرائيل حتى لا تنقل معلومات عسكرية حساسة للصين. وقالت هذه المعلومات

أن إسرائيل تساعد الجيش الصيني سواء بالمعلومات أو بإرسال أنظمة اليكترونية اليه.

وبعد مرور عدة سنوات وخاصة بعد وقف مشروع انتاج الطائرة لافى نشرت فى العالم صورة طائرة مقاتلة صينية جديدة رمز لها برمز اف ١٠ وهى تشبه إلى حد كبير الطائرة التى انتجتها الصناعة الجوية، وهناك مشروع آخر يتم التعاون بشأنه الآن بين إسرائيل والصين وهو مشروع «رينج» لتطوير طائرة انذار متقدمة. وهذه الطائرة التى يرمز لها برمز A50 تعتمد على طائرة النقل الروسية ايليوش IL-76. وكانت شركة «التا» التابعة للصناعة الجوية قد انتجت الرادار الخاص بهذه الطائرة وهو يعتبر من أكثر الرادارات تطوراً فى العالم. وهو مركب فى طبق اعلى الطائرة وعلى عكس الطائرة الاصلية فإن الطبق فى هذه الطائرة المعدلة لا يلف ولكنه ثابت. وتتحرك هوائيات المحرك حول الطائرة وتقوم بتمشيط السماء. وتجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى أن تكنولوجيا الرادار الإسرائيلى متقدمة للغاية وأكثر تقدماً من الرادارات التى ركبتهالولايات المتحدة الامريكية على طائراتها، ونقل هذه التكنولوجيا للصين بواسطة إسرائيل يشير حالة من الاستياء الشديد فى وزارة الدفاع

الامريكية. ومن ناحية اخرى فإن إسرائيل ليست على استعداد للتنازل عن مشروع يعتبر من اكبر المشروعات فى تاريخ الصناعة الجوية - حيث أنه لا يدر ربحاً وبيعاً بالعملة الصعبة فقط، ولكنه يسمح للمهندسين بتطوير تكنولوجيا جديدة فى مجال الرادارات. وتقول مصادر اجنبية أن إسرائيل ساعدت ايضاً فى تزويد الجيش الصينى بمعدات اليكترونية واستبدال أنظمة تسليح آلاف الدبابات وزودت سلاح الجو الصينى ايضاً بصواريخ جو جو متقدمة.

وتطورت العلاقات الى ما هو ابعد من ذلك. فبعد عدة اسابيع سيصل رئيس وزراء الصين لزيارة إسرائيل لدراسة مشروع طائرة الانذار «رينج» عن قريب وكان وزير الدفاع الصينى قد زار إسرائيل قبل عدة اشهر وزار الصناعات العسكرية وجيش الدفاع الإسرائيلى. ومن ناحية اخرى زار قائد سلاح الجو الإسرائيلى الصين، هذا بالاضافة إلى قيام مجموعة من الوزراء ورجال الحكم فى الصين بزيارة إسرائيل ورد لهم المسؤولون فى إسرائيل الزيارات لبكين. والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو هل ستصر إسرائيل على الحفاظ على استقلالها فى مواجهة الولايات المتحدة الامريكية؟

معاريف ٢٠٠٠/٤/٢
بقلم : دافيد ليفكين

على عكس الوعود : اندونيسيا مازالت تفرض قيوداً على التجارة مع إسرائيل

فى معرض تلمتيكا ٢٠٠٠ الكبير فى اندونيسيا قد طلبت من ادارة المعرض اقامة جناح إسرائيلى وردت ادارة المعارض بأنه طبقاً لتوجيهات القيادة السياسية فإنه لا يجب اقامة جناح إسرائيلى أو السماح بأى ظهور تحت اسم «إسرائيل» وكان هذا هو نفس موقف الاندونيسيين حيال الطلبات الخاصة بإقامة اجنحة إسرائيلية اخرى فى مجالات الاتصالات والزراعة ويمكن للشركات الإسرائيلىة أن تعرض منتجاتها ولكن بدون ان يكون هناك أى شئ يميز إسرائيل.

مازالت حكومة اندونيسيا تفرض قيوداً على التجارة مع إسرائيل. وذلك على عكس الاتفاق الذى تم التوصل اليه بين ممثليها وبين الوفد الإسرائيلى برئاسة نائب مدير عام الشؤون الاقتصادية فى وزارة الخارجية فيكتور هرنيل والذى زار اندونيسيا فى بداية هذا العام. وعلى عكس الوعود فإن اندونيسيا مازالت تضع قيود على اشتراك شركات إسرائيلية فى المعارض التى تقام هناك ولا تسمح بإقامة اجنحة إسرائيلية فى هذه المعارض.

وتجدر الاشارة إلى أن الشركات الاسرائيلية المشاركة

الصين والمصلحة الإسرائيلية

ضحت الولايات المتحدة بحليفها تايوان مقابل العلاقات الطيبة مع الصين. منذ انهيار الاتحاد السوفيتي والأمريكيون يتعاملون مع الصين بقلق، وكل من يساعدها على تطوير جيشها يضر الولايات المتحدة بطريق غير مباشر. بالذات في فترة الاحتكاك بين الصين وتايوان، التي قد تتطور إلى حرب وتدفع إلى تورط أمريكي.

مطلوب الآن من إسرائيل، التي فضلت علاقاتها الجديدة مع الصين الكبرى عن علاقات سابقة مع تايوان الصغيرة، أن تهجر الصين لصالح الولايات المتحدة. وليس السبب اهل عدل أو الاخلاق، بل حساب موضوعي للاحتياجات القومية. إسرائيل في حاجة إلى صناعة عسكرية وعلاقات سياسية مع الصين - ولكنها أكثر احتياجا للولايات المتحدة.

العلاقات مع الصين ليست محل خلاف سياسي في إسرائيل، ولا خلاف على أهميتها، حتى لو كان في الصين نظام حكم متشدد، يدوس الحقوق والحريات. بالطبع أن الديمقراطية المنفتحة لتايوان، التي تعيش في ظل تهديد صيني فعلي، تستحق التضامن من جانب الجمهور الإسرائيلي، ولكنه غير مبال، ومنكب على مشاكله. في السياسة الأمريكية، فإن العلاقات مع الصين تعتبر موضوعا سياسيا مشتعلا، وبخاصة في عام الانتخابات. وإسرائيل بخطواتها ستضطر لأن تضع أيضا الكونجرس في اعتبارها.

من مصلحة إسرائيل الحفاظ على علاقات تجارية مع الصين وكذلك تصدير السلاح، طالما أنه ليس في هذا ما يعرض الدعم الأمريكي لنا للخطر مقابل تطلعات حيوية أكثر: أي السلام والتعويض عن الجلاء عن مناطق مقابل هذا السلام.

غدا سيلتقى بيل كلينتون وإيهود باراك في البيت الأبيض، وفي اليوم التالي سيلتقى الرئيس عيزرا فايتسمان ورئيس وزراء الصين، زيانج زمين - سيكون الضيوف في انتظار اجابات نهائية من الزعماء الإسرائيليين في مسألة بيع رادار متطور من انتاج الصناعة الجوية، يتم تركيبه في جسم طائرة روسية ويعطى لسلاح الطيران الصيني قدرة على السيطرة والرقابة بعيدا عن حدود بلاده.

بالطبع، يكفي موقف امريكي قاطع حتى تستجيب له إسرائيل، لأن ارتباطا بالمساعدات الأمريكية تعتبر حقيقة اساسية. أن واشنطن لا تستخدم هذا من أجل أن تملأ سياسة على إسرائيل خوفا من أن تبدو كمن تجبر على حليف صغير وحتى لا توحى للدول العربية بأن مساندتها لإسرائيل قد وهنت.

من هذا الوضع يخرج سلوك إسرائيلي صارخ، يصطدم بمصالح أمريكية.

في قضايا مثل التجسس الذي قام به جوناثان بولاد وأعمال نصب رامي بوتان بدت إسرائيل كمن ذات يد ممتدة لقبول الهبة والثانية للسرقة (أو التخريب). كذلك عندما يقتنع الأمريكيون بتقديم نصف مليار دولار سنويا لمنافسيهم المباشرين، أي المصانع الحربية في إسرائيل، تعويضا عن بيع اسلحة أمريكية لجيوش عربية، يشعرون بالمرارة لأن هذه المصانع نفسها لا تتوانى عن نقل منظومات أمريكية وبيعها في العالم. رغم الشكاوى الأمريكية بسبب تصرفات الخرق الإسرائيلية للاتفاقيات، يوجد توازن في مجال تصدير السلاح، نابع من رغبة الصناعات الأمريكية مواصلة التربح من وراء تزويد جيش الدفاع بالمعدات. هذا التوازن يختل عندما يتعلق الأمر بدول ذات اشكاليات - في الماضي ايران وجنوب افريقيا، وحاليا الصين. في عهد الحرب الباردة

مفهوم السلام في برامج حزب العمل الإسرائيلي من ١٩٦٧ حتى ١٩٩٩

أمين اسكندر

ورعاية اجتماعية وتعليم .. الخ. لذا يمكننا النظر إلى الأحزاب الإسرائيلية على أنها مؤسسات أسست الدولة وليست أحزاب من داخل الدولة. ومن هنا كان التناقض الحاكم لتلك الأحزاب من يمينها إلى يسارها هو التناقض القائم بينهم كمستوطنين استعماريين أحلايين وأهل الأرض في فلسطين العربية، وذلك من أجل أن تصدق مقولتهم الكاذبة والخادعة بأن شعبهم الذي بلا أرض ذهب للإستيطان في أرض بلا شعب في فلسطين العربية، وهكذا ساهمت الأحزاب الصهيونية في تأسيس الدولة وظلت حتى الآن محكومة بتناقضها الرئيسى مع أهل فلسطين وظلت الخلافات فيما بينها تعبير عن تناقضات ثانوية مؤطرة بالغايات الصهيونية المتضمنة في الأيديولوجيا الصهيونية. وكان ذلك تعبيراً عن معنى مختلف لمصطلح اليمين واليسار في إسرائيل» حيث يعبر عن الموقف من التناقض الثانوى، وليس الموقف من التناقض الرئيسى، لذا كان طبيعياً أن نجد أحزاب اليسار والاشتراكية متفقة مع أحزاب اليمين بشأن نفس الموقف من القدس والدولة الفلسطينية والمستوطنات وامتلاك السلاح النووى وتصورات الهيمنة بالقوة العسكرية وبالقدررة العسكرية والعلمية والانتاجية. ويتميز النظام الحزبى الإسرائيلى بالتعدد المفتوح وبالانقسامات المفتوحة أيضاً نظراً لتفتت الخريطة المجتمعية لهذا التجمع الصهيونى، فهى عبارة عن موازيكو طائفى وعرقى واشئى وثقافى (بشر من كل انحاء

حتى يتم تناول مفهوم السلام من خلال برامج القوائم الانتخابية المتقدمة لانتخابات الكنيست في «إسرائيل» لابد من تناول نشأة الأحزاب في إسرائيل حتى نصل لكيفية تشكيل تلك القوائم وأهميتها ودالاتها. تعتبر الأحزاب الإسرائيلية الركيزة الأساسية التى نبني عليها النظام السياسى الإسرائيلى ومما تجدر ملاحظته في نشأة معظم تلك الأحزاب، أن معظمها قد تأسس قبل اقامة الكيان الصهيونى في فلسطين المحتلة، كما يمكن النظر إلى الأحزاب الإسرائيلية على أنها مؤسسات استيطانية استيعابية قامت بدور محورى في استيطان أرض فلسطين، كما قامت بدورها في طرد شعبها العربى الفلسطينى على أرضه لكى تحل محله وكان ذلك عبر القوة والخداع والتآمر، ومن هنا كانت تلك الأحزاب ذات فروع مسلحة وسرية.

والحزب في «إسرائيل» ومن قبل ذلك في الحركة الصهيونية - ليس مجرد انتماء ايديولوجى، بل هو ايضا انتماء اقتصادى وسلالى. فالأحزاب مشروعاتها الاقتصادية الخاصة والمساهمة عبرها في التجمع الصهيونى/ «الدولة الاسرائيلية» مثل الاسكان وشركات البناء والمراكز التعاونية والمستشفيات ونظام الضمان الصحى. والبنوك ومكاتب التسليف والتوظيف. وهى نفس الوظائف والأدوار التى كانت تقوم بها قبل قيام الدولة عندما كانت تتولى جلب اليهود وتوطينهم في فلسطين وتوفير فرص الحياة لهم من مأكلا وملبس وصحة ومسكن

العالم منهم يهود امريكا والهند واليمن واوروبا والفلاشا الاثيوبية والمجر ويوغسلافيا .. الخ).

من هنا كان النظام الحزبي تعبيراً عن ذلك. إلا أنه يدور بأسره داخل إطار الاجماع الصهيوني والنسق الايديولوجي الصهيوني بأن الحركة الصهيونية هي حركة تحرر قومي لبعث القومية اليهودية ومن هنا فهي أحزاب صهيونية وغير الصهيوني منها مثل «ناطوري كارتا» تعمل داخل نفس الاطار والسياق والمتابع لخريطة أحزاب اليوم يجد معظمها كان قبل نشأة الدولة مثل: مبابى - مبام - حزب العمل - رافى - المفدال - اجودات اسرائيل - جاحال - حركة حيروت - الحزب الشيوعى الاسرائيلى - هتحياء - تسومت - موليدت - الليكود - راتس .. الخ.

ونتيجة التعدد المفتوح وتلك الخريطة المفتتة ونظام الانتخابات فقد سمح ذلك النظام بالقوائم المشتركة فى انتخابات الكنيست حيث تتجمع كتلة من الاحزاب القريبة فى توجهاتها تحت راية برنامج انتخابى وتقدم قائمة مرشحينها لجمهور المصوتين. وقد اعتاد الخبراء أن يقدموا كتل الاحزاب تلك على صورة:

- احزاب عمالية.
- أحزاب يمينية.
- احزاب دينية.
- احزاب عربية (فلسطينى ١٩٤٨).
- احزاب شيوعية.

كتلة الاحزاب العمالية هي التى تشمل الحركات والاحزاب الصهيونية ذات التوجه الاشتراكي (آنذاك) والتى تشكلت من حزب العمل الاسرائيلى وحزب العمال الموحد ومبام ومثلت التجمع (المعراخ) والذي ظهر على مسرح الحياة الإسرائيلية الرسمية عام ١٩٦٩.

ويبدو ذلك واضحاً من استعراض البرامج الانتخابية للمعراخ (التجمع) والمطروحة فى انتخابات كنيست ١٩٦٩، ١٩٧٣، ١٩٧٧، ١٩٨١، ١٩٨٤. حيث اعلنت حكومة «المعراخ» التى فازت باغلبية صغيرة فى انتخابات الكنيست الثامنة عام ١٩٧٣ بانها عل استعداد للدخول فى مفاوضات مع الدول العربية المجاورة (مصر - الاردن - سوريا - لبنان) للوصول إلى سلام شامل ونهائى، ومن الملاحظ أن حكومة المعراخ آنذاك لم تعترف بالوجود الفلسطينى واعتبرته فى إطار القضايا الانسانية، وابتدت استعدادها للمساهمة المالية فى أى مشروع لتوطين اللاجئين الذين شربوا من فلسطين عام ١٩٤٨، اما فلسطين الضفة وغزة فكانت رؤية «المعراخ» لهم أن التفاوض بشأنهم يتم مع الاردن.

يمكننا الوقوف على الخطوط العريضة لسياسة «المعراخ» من خلال برامجه المقدمة فى انتخابات ٧٧، ٨١، ٨٤ والتى حددت الآتى من السياسات:

١ - ستؤيد (إسرائيل) عقد مؤتمر جنيف دون تأجيل بتركيب الدول المشتركة الذى تم الاتفاق عليه فى ديسمبر/ كانون الاول ١٩٧٣، وهذا الاتفاق هو الاساس لمؤتمر السلام ويجب عدم الانحراف عنه، وترفض (إسرائيل) دعوة ممثلين من منظمة التحرير الفلسطينية (الاقواس الموضوعه حول إسرائيل من الباحث).

٢ - ستسعى (إسرائيل) فى مؤتمر السلام وفى جميع اطر العلاقات النولية إلى اتفاقيات سلام يتم التوصل اليها فى المفاوضات بدون شروط مسبقة وبدون ضغوط ومحاولات اكراه من أى طرف كان، وفى المستقبل كما فى الماضى ستطرح الاتفاقيات المرحلية على اللجنة المركزية للحزب لإقرارها.

٣ - ستسعى (إسرائيل) إلى سلام تعاقدى مع كل واحدة من الدول المجاورة يضمن ازالة جميع مظاهر العداء والحصار والمقاطعة ويضمن حدوداً قابلة للدفاع تضمن لإسرائيل امكانية الدفاع عن نفسها بفاعلية ضد أى هجوم عسكري او مكيدة حصار وأن تقوم الحدود على حل اقليمي وسط وستحل حدود السلام مكان خطوط وقف القتال وستشمل اتفاقيات السلام مناطق منزوعة السلاح وتسويات سياسية بالاضافة إلى حدود أمنة وليس بديلاً عنها، ولن تعود إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ التى كانت تشكل اغراء للعنوان.

٤ - القدس الموحده هي عاصمة (ولة إسرائيل) وستحافظ فيها على حقوق جميع سكانها دون تمييز فى الدين أو القومية وستضمن فى التسويات السلمية المكانة الدينية الخاصة للاماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين بادراتهم الذاتية.

٥ - المحافظة على الطابع اليهودى (لدولة إسرائيل) من اجل تحقيق اهدافها الصهيونية ومهامها الخاصة بالهجرة.

٦ - بدء عهد من العلاقات الاعتيادية بين (إسرائيل) والدول المجاورة فى المجال السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى.

٧ - سيقوم اتفاق السلام مع الاردن على وجود دولتين مستقلتين (إسرائيل) وعاصمتها القدس الموحدة ودولة عربية شرقى (إسرائيل) وترفض إسرائيل اقامة دولة عربية فلسطينية اخرى غربى نهر الاردن وفى الدولة الاردنية الفلسطينية المجاورة يستطيع العرب الاردنيون والفلسطينيون أن يعبروا بشكل شامل عن الهوية المستقلة من خلال السلام وحسن الجوار مع (إسرائيل).

٨ - سيعمل حزب العمل وفقاً لقرارات الحكومة ومن خلال الافضلية لاعتبارات «الدولة» على مواصلة تثبيت الاستيطان الريفى والمدنى فى منطقة القدس والجولان وغور الاردن ومشارف رفح.

٩ - سيكون الاستيطان ضمن اطار سياسة حكومة

(إسرائيل) الرامية إلى ضمان حدود سلام قابلة للدفاع وفي عام ١٩٨١ تمت بعض التعديلات والاضافات على البرنامج الاساسى للعراق كان اهمها:

- إن إسرائيل ستكون دائما وابدأ دولة يهودية مستقلة وديمقراطية تمنح مساواة كاملة في الحقوق لجميع مواطنيها بدون فارق ديني أو قومي، ومن خلال الايمان بهذه المهمة التاريخية يتوجب معارضة سياسية «الليكود» الداعية لضم الضفة وقطاع غزة مع سكانها إلى «إسرائيل» وهذه السياسة تهدف إلى تحويل «إسرائيل» من دولة يهودية إلى دولة مزودة القومية.

- إن حكومة إسرائيل بزعامة العراق ستعمل من أجل الوصول إلى معاهدات سلام مع الاردن ومع سوريا في حدود يمكن الدفاع عنها تستند على حل اقليمي وسط مع كل من هاتين الدولتين على حده.

- إن حكومة إسرائيل بقيادة العراق ستعمل من أجل الوصول إلى معاهدة سلمية مع لبنان وفقا للحدود القائمة بين الدولتين.

- إن حكومة إسرائيل بقيادة العراق ستنفذ - وفقا لقواعد القانون الدولي وعلى اساس التبادل المشترك التعهدات الدولية التي اخذتها إسرائيل على نفسها في معاهدة السلام مع مصر واتفاقيات كامب ديفيد في عهد الليكود بالشكل الذي اقرته الكنيست.

- إن إسرائيل تعارض قيام دولة فلسطينية في المنطقة الكائنة بين إسرائيل والاردن حيث ستشكل في حالة قيامها مصدرا للخطر والعداء وتخليد للنزاع بدلا من العمل على حله، والمشكلة الفلسطينية لا يمكن ان تجد حلا في دولة منفردة دون اراضى الاردن ودون سكان الاردن.

- إن اراضى الدولة الاردنية - الفلسطينية الواقعة غربى نهر الاردن ستكون منزوعة السلاح، ولن يسمح لجيش اجنبى باحتياز نهر الاردن إلى الغرب وان نزع السلاح هذا لن يمنع الوصول إلى ترتيبات امنية متفق عليها ومرتبطة بوجود إسرائيل في غور الاردن وجنوب قطاع غزة وسيضمن استمرار تطور المستوطنات الاسرائيلية في هذا المناطق.

- وفقا لتطلعاتنا لوضع حد للنزاع العربى - الإسرائيلى سيكون حزب العمل مستعدا كما كان في الماضى للتباحث مع شخصيات وجهات فلسطينية تعترف بإسرائيل وتعارض النشاط الفلسطينى المسلح ضد إسرائيل.

- إن الاستيطان اليهودى في الضفة الغربية وغزة والقدس حيوى لأمن إسرائيل ويشكل قيمة تربوية واجتماعية وطلائعية - كما أن له قيمة في النضال السياسى لرسم حدود السلام، لذا فحكومة العراق ستعمل من أجل تقويته وتطويره وأن يكون تحت السيادة

الاسرائيلية.

- إن الحكومة الإسرائيلية بقيادة العمل ستعمل من أجل تعزيز الوجود الإسرائيلى فى هضبة الجولان وفى انتخابات ١٩٨٤ تم ادخال بعض التعديلات والتأكيدات على البرامج السابقة كان أهمها الوضوح فى انهاء تواجد القوات الإسرائيلية فى لبنان، من خلال تأمين سلامة مستوطنات الشمال وفى عام ١٩٨٨ أعد شمعون بيريز وثيقة تعبر عن مواقف حزب العمل فى قضايا الخارجية والامن تشير الى مفاوضات على ثلاث مراحل: ١ - مفاوضات مع وفد اردنى فلسطينى ومفاوضات مباشرة بون منظمة التحرير الفلسطينية بواسطة مؤتمر دولى افتتاحى لا يكون له اي صلاحيات لفرض حل أو املاء شروط للمفاوضات.

٢ - المرحلة الثانية، التوصل إلى تسوية مرحلية تستمر ٥ سنوات وتتضمن المبادئ التالية: نقل صلاحيات ادارة حياة السكان الفلسطينية إلى ايدى مجلس ادارى ذاتى اما مواضيع الخارجية والامن فتبقى فى يد إسرائيل أما التسوية الامنية مثل انتشار الجيش ومحطات الانذار والنوريات الجوية وما شابه فيحددها الجيش الاسرائيلى. ٣ - المرحلة الثالثة: اقرار السلام الدائم القائم على اساس احتياجات إسرائيل الامنية، كما أكدت الوثيقة أن إسرائيل لن تعود إلى حدود ١٩٦٧ وانها ستحتفظ بمناطق غير أهلة بالسكان وحيوية لأمنها ونهر الاردن هو الحدود الامنية لإسرائيل والمستوطنات الاسرائيلية تحت السيادة الاسرائيلية وأن القدس عاصمة إسرائيل الموحدة.

وفى انتخابات الكنيست الثالث عشر عام ١٩٩٢ فاز رابين فى الانتخابات الداخلية التى جرت فى ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٩٢ عبر انتخابات اولية اشترك فيها جميع اعضاء الحزب ١٥٠ الفا تقريبا وكان ذلك لأول مرة بعدما كان الانتخابات يتم من قبل اللجنة المركزية. وقد اكد رابين بعد فوزه ان هدف الحزب اقتحام خزان اصوات الليكود، كما شملت قائمة المرشحين لعضوية الكنيست الثالث عشر ١٤ وجها جديدا حتى المكان الرابعين (وهى الامكنة التى تعتبر فرصة دخولها للكنيست حقيقة، وقد عبرت تلك القائمة المرشحة من حزب العمل على برنامج سياسى احتوى الآتى:

- ستدعم إسرائيل المفاوضات الألية إلى اتفاق سلام يقوم على حل وسط معن الاردن والفلسطينيين ويتعين أن يستند الاتفاق إلى حاجات إسرائيل الامنية، وقرارى الامم المتحدة رقم ٢٤٢، ٢٢٨، والاعتراف بحقوق الفلسطينيين بما فى ذلك حقوقهم الوطنية وعى أساس مشاركتهم فى تقرير مستقبلهم.

- انسجاما مع تطلع حزب العمل إلى وضع حد للنزاع الإسرائيلى العربى والتوصل إلى حل للمشكلة

الفلسطينية، فإن حزب العمل على استعداد للتفاوض مع شخصيات وجهات فلسطينية تعترف بإسرائيل وترفض الارهاب وتوافق على قرارى مجلس الامن ٢٤٢، ٢٢٨. سيعمل حزب العمل على تغيير تعديل مرسوم الارهاب المتعلق بحظر اللقاءات مع منظمات ارامية بحيث تطبق عقوبة اللقاءات فقط على من يمس بأمن الدولة أو ينوى المس بها.

- سيشترك فى المفاوضات بشأن الاتفاق الدائم مع الاردن والفلسطينيين كل من إسرائيل وهيئة تمثيلية فلسطينية والاردن. وستقرر فى هذه المفاوضات الحدود الدائمة والترتيبات السياسية والأمنية فى المناطق التي ستجلبوا إسرائيل عنها، ومجال التعاون مع إسرائيل حيث إن الواقع السياسى فى المنطقة والحاجة إلى حل مشكلة اللاجئين، وحاجات إسرائيل الامنية، تستوجب اتفاقا على إطار اردنى فلسطينى يكون على استعداد لتعاون واسع النطاق مع إسرائيل وليس دولة فلسطينية منفصلة عربى نهر الاردن.

- فى اثناء المفاوضات ستصر إسرائيل على أن يشكل غور الاردن وشمال غرب البحر الميت - تحت سيادة إسرائيل الحدود الامنية للدولة. وستجرد المناطق التي ستجلبو عنها من السلاح، ولن يعبر جيش عربى أو جيش اجنبى نهر الاردن ولن يربط إلى الغرب منه. كذلك ستحتفظ إسرائيل بمناطق حيوية غير مزدحمة بالسكان كضواحي القدس وجوش عتسيون.

- تعتبر إسرائيل هضبة الجولان منطقة شديدة الاهمية لامنها ولسلامها، ولتأمين مصادرها من المياه. وفى الترتيبات الامنية التي تبرم معها، سيبقى هناك وجود إسرائيل استيطانى وسيطرة عسكرية إسرائيلية فى الجولان مع استمرار الجهود لتعزيز الاستيطان فى الجولان.

- القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل وابدية.

ومن المعروف أن حزب العمل قام بعمل ائتلاف حكومى شارك فيه حزب ميرتس وتم توقيع اتفاق ائتلافى بينهما يهمنها فيه حقوق ميرتس التي تميزها عن حزب العمل فى الائتلاف بشأن القضايا الامنية والخارجية وقد كانت حسب نص الاتفاق كالاتى: يكون لميرتس (حركة يسارية جدا) الحق فى التعبير عن موقفها من موضوع الحل الدائم للقضية الفلسطينية والذي يقوم على الاسس التالية:

١ - الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى فى منطقتى الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢ - الاستعداد لاحترام قرار الشعب الفلسطينى باقامة إطار فدرالى أو كونفدرالى مع الاردن، أو اقامة دولة فلسطينية مستقلة ومنزوعة السلاح.

٣ - عدم رفض اشراك م.ت.ف. فى المراحل المقبلة من مفاوضات السلام بعد ان تبرهن م.ت.ف. فى تصريحاتها وخصوصا فى افعالها انها تعترف بإسرائيل وتوقف الارهاب.

٤ - فى حال عدم تعديل القانون الذى يحظر اللقاءات مع اشخاص يتماثلون مع م.ت.ف. خلال ستة اشهر من تاريخ اقامة الحكومة، يكون لميرتس الحق فى التقدم بمشروع قانون يعدل القانون المذكور. بحيث لا يجرم الاسرائيليون الذين يتلقون فلسطينيين بحسن نية، بهدف دفع عليه السلام والتفاهم بين الشعبين وفى ١٠/٧/١٩٩٢ نشرت جريدة هآرتس نص الاتفاق الائتلافى بين حزبى العمل وشاس (حزب دينى يمينى) جاء فيه الآتى:

١ - كل اتفاق سلام تعاقدى يتضمن تنازلا عن منطقة تقع اليوم تحت سيادة دولة «إسرائيل» أو سيطرتها، إلى طرف آخر فى الاتفاق أو إلى أى طرف ثالث يعرض على الشعب لبيته فى استفتاء عام أو فى انتخابات للكنيست ورئيس الحكومة، تجرى قبل توقيع اتفاق السلام. ويتم التنسيق بين الكتلتين فى شأن طريقة البت.

٢ - تصوت كتلة شاس فى الكنيست، فيما عني الشؤون الخارجية والامنية وفقا لقرار مجلس حكماء التورة.

وكانت إنتخابات كنيست ١٩٩٢ قد جرت فى وقت لم تتجاوز فيه عملية التسوية مناقشة المواقف المبدئية بعد انتهاء مؤتمر مدريد الاحتفالى - اكتوبر ١٩٩١ - اما انتخابات مايو ١٩٩٦ فقد جرت فى وقت وصلت فيه عملية التسوية مرحلة مأزومة تقتضى اتخاذ قرارات سياسية عليا على الجبهة الفلسطينية، اما المسار الادرنى فقد وصل إلى نهاية بتوقيع معاهدة سلام فى اكتوبر ١٩٩٤، تضمنت بعدين جديدين، هما تبادل وتأجير الارض.

وقدم حزب العمل برنامجا لجمهور المصوتين فأصر فيه على القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الابدية وأن إسرائيل لن تسيطر على الشعب الفلسطينى، ونهر الاردن يمثل الحدود الامنية الشرقية لإسرائيل والفصل بين الشعب الإسرائيلى وسكان المناطق، سوف يلبي الاحتياجات الامنية لإسرائيل وسيطرة إسرائيل على وادى الاردن ومنطقة شمال غرب البحر الميت عتسيون والمناطق الحيوية لامن إسرائيل - حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، خارج حدود إسرائيل ورفض حق العودة - سيادة إسرائيل على منطقة المستوطنات الإسرائيلية وعدم اقامة مستوطنات جديدة - الاتفاق النهائى الذى سيتم التوصل إليه سوف يطرح للاستفتاء العام.

اما بالنسبة للمسار السورى فالمفاوضات مع سوريا سوف تجرى على أساس ٢٤٢، ٢٢٨ مع العلم أن حزب

العمل ينظر إلى الجولان على أنها منطقة حيوية من الناحيتين القومية والأمنية لإسرائيل، ومن هنا فالاتفاق مع سوريا يستند إلى حدود آمنة وترتيبات أمنية وضمائن محددة لموارد المياه الحيوية لإسرائيل وإقامة علاقات طبيعية كاملة بين البلدين. وأخيرا سوف يطرح الاتفاق الذي يتم التوصل إليه مع سوريا على الرأي العام في صورة استفتاء.

بالنسبة للمسار اللبناني: ليس لإسرائيل طموحات أو تطلعات إقليمية أو قومية في لبنان وهدفها الوصول إلى علاقات طبيعية وتعاون اقتصادي بين البلدين ولحين أن يتم ذلك فسوف تستمر إسرائيل في الدفاع عن حدودها الشمالية والاحتفاظ بالمنطقة الأمنية في جنوب لبنان والقوات المحلية - جيش جنوب لبنان بالإضافة إلى الترتيبات الأمنية.

أما انتخابات الكنيست الخامس عشر في ١٩٩٩، فقد شهدت برنامج قائمة إسرائيل واحدة (العمل - جيشر - ميماد) بزعامة إيهود باراك المرشح لرئاسة الحكومة، والذي تعهد فيه باتباع طريق رابين في «مد اليد بجرأة إلى الأعداء» ودعا فيه أيضا لاستخدام جميع الوسائل لشن حرب شاملة ضد الإرهاب أينما وجد وضد المحرضين عليه. وكالعادة التزم الإعلان بالتمسك بالقدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، كما كرر أنه لن يعود إلى حدود ١٩٦٧ في أي ظرف من الظروف ولن تتم مساومة في أي حال، بشأن أمن إسرائيل، ومواطنيها وستكون أي ترتيبات يتم الاتفاق عليها بين الأطراف مشروطة بحدود آمنة بالإضافة إلى الحفاظ التمسك بالسيادة الإسرائيلية، على معظم المستوطنين المقيمين بكتل استيطانية في الضفة وقطاع غزة (المناطق) حسب النص العبري.

- لن نوافق على تأسيس دولة فلسطينية بقرار من طرف واحد قبل توقيع الاتفاق النهائي، وتقترح خطة باراك العمل على الفصل بين الشعبين مع العمل معاً على محاربة الإرهاب وتعزيز الروابط الاقتصادية وتوطيد الثقة، وهذا النوع من الفصل هو وحده الذي سيؤدي إلى الأمن الذاتي لشعب إسرائيل وسيخدم مصالح إسرائيل السياسية والأمنية والخلقية.

نحن نعتز بالسلطة الفلسطينية وقادتها بصفتهن قادة الشعب الفلسطيني كما نعتقد أن هؤلاء القادة يدركون أنه ليس من الممكن فرض حل علينا، وأنه من خلال الحوار السياسي فقط يمكن التوصل إلى تسوية دائمة مع إسرائيل، ومن جهة نظر إسرائيل، فإن إقامة كوندراالية فلسطينية - أردنية بموافقة الطرفين هو أمر محبذ والدولة الفلسطينية ليست هدفاً إسرائيلياً ولن تكون كذلك، ومع ذلك، إذا أسفر الاتفاق النهائي عن دولة

فلسطينية، فيجب أن نتأكد أن القيود الأمنية والسياسية المتفق عليها تعكس مصالح إسرائيل.

كما تقترح خطة باراك على جبهة الجولان، أن تتم تجديد المفاوضات وأن يؤسس السلام على أساس المبدأ القائل بأن عمق الانسحاب يتطابق مع درجة السلام والتطبيع ونوعية الترتيبات المتعلقة بالردع والأمن. ولن يكون في إمكاننا تحديد عمق الحل الوسط (الجغرافي) الذي نريد تطبيقه بالنسبة إلى الجولان إلا بعد أن نكون قد اطلعنا على الموقف السوري حيال قضايا أساسية، مثل ملكية منابع المياه، وقهر الإرهاب، وحل المشكلة اللبنانية، وضمائن الترتيبات الأمنية، واتفاقات الانذار المبكر. والتقدم في التطبيع، والتعاون الاقتصادي. وأخيرا عندما يتم التوصل إلى اتفاق شامل فإنه سيعرض لاستفتاء شعبي.

وفي الأخير تدعو خطة باراك بالانسحاب من لبنان على مراحل وهذا الأمر يتطلب اتفاقاً إسرائيلياً - لبنانياً (سياسياً وعسكرياً تضمنه سوريا) يقوم الجيش اللبناني وقوات دولية بموجبه بالسيطرة على المناطق التي تنسحب منها إسرائيل.

تلك هي برامج وتصورات حزب العمل الإسرائيلي من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٩٩ - أي في خلال ثلاثين عاماً، وعلينا أن نأخذ في حسابنا أن حزب العمل وتحالفاته تعبير محوري ورئيسي عن كتلة الأحزاب العمالية القريبة من الوسط واليسار - حسب التصنيف الإسرائيلي - والقريبة من يهود الأشكناز - حسب التقسيم الانتقائي والعرق في إسرائيل - والفريية من الرؤية والتحالفات الإسرائيلية الغربية - حسب التاريخ والتواصل الحضاري ومشروع النهضة في الماضي والمستقبل. والمعبرة عن محور هام في الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة وعن محور مركزي بعد قيام الدولة. من هنا تأتي أهمية اجمال الموقف السياسي - الانتخابي من قضايا المنطقة كما تأتي أهمية الكشف عن مساحة التنازلات فيه وعلاقتها بالظرف والبيئة المحيطة وتوازن القوى.

حسب نيلور ذلك في الآتي:

١ - إن هناك تمسك شديد يصل إلى درجة الإيمان بما يسمى حدود إسرائيل وأمن إسرائيل، تلك الحدود وذلك الأمن الذي جاء على حساب الأرض العربية في فلسطين منذ ٤٨ وحتى الآن وذلك الأمن الذي جاء مستمد اقوته من التحالف الغربي (الولايات المتحدة - أوروبا) على المستوى الدولي، وجاء مستمداً قوته وفارضا لشروطة على الأجوار من احتلال أجزاء من أراضيهم في عام ١٩٦٧، والتمسك بعدم العودة لحدود ٦٧ لعدم توفر شروط أمنها، وجاء مسنوداً بالتفوق في القدرة النووية والتقليدية من إسرائيل على كل دول الجوار العربي. بل

نقول التفرد النووي ومنع أى دولة عربية ولو بالقوة من عدم امتلاك هذا السلاح مثلما حدث فى المفاعل النووى العراقى، وجاء الامن الاسرائيلى مسنودا بشبكة من الرؤى والانبوات والوقائع على الارض العربية فى دول الجوار من الاتفاقات المعترف بها دوليا والمشهود عليها من قبل مؤسسات الأمم المتحدة إلى الانذار المبكر والقوات الدولية والمناطق المنزوعة السلاح والتطبيع وإدخال المؤسسات الدولية الغربية كطرف لصالح التطبيع بين إسرائيل والعرب فى كافة مشروعات التنمية. الخ. ورغم كل تلك العوامل الساندة لفكرة الأمن الإسرائيلي، إلا أننا رغم كل ذلك سوف يتكشف لنا من خلال القراءة الجادة لتلك البرامج أن الثوابت الإسرائيلية متمسك بها بصلابة وجمود، وأن حجم التنازلات صغير جداً وهامشية وتعطى انطباع خادع بالمرونة لمن لا يتابع كليات التصور. فعلى سبيل المثال فالتمسك بالقدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل ثابت مركزي واضح منذ ١٩٦٧ حتى الآن.

كما أن التمسك بعدم العودة لحدود ١٩٦٧ قائم منذ وقتها وحتى الآن. ولا اعتراف بحق العودة مهما كانت الظروف الا فى أضيق الحدود بمعنى عدة آلاف من ٥ مليون لاجئ تقريبا. والتمسك باوسع مدى من الترتيبات الامنية والمناطق المنزوعة السلاح والتطبيع الكامل والدخول فى حصص المياه العربية. بل عدم وصولها لمستحقها الرئيسى (سوريا من بحيرة طبرية لصالح إسرائيل) ولعل ذلك كله واضح فى كافة الاتفاقات التى وقعت بين إسرائيل والدول العربية مصر. الاردن. فلسطين. وفى المستقبل القريب سوريا ولبنان.

بعد ذلك تأتى مواقف وبرامج حزب العمل الإسرائيلي وقوائم الانتخابية من قضية فلسطين، فهى بالنسبة له الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو فى الوقت ذاته عدم العودة لحدود ١٩٦٧، وهو فى نفس الوقت الاحتفاظ بالسيادة الاسرائيلية على الكتل الاستيطانية بينهما، كما انه غير مسموح لها بأن تكون دولة ذات سيادة - أى إذا أصبحت دولة فهى دولة منزوعة القدرة السيادية سواء على مستوى العلاقات الخارجية والقرار المستقل بشأنها ومنزوعة السيادة على مجالها الجوى ومنزوعة السيادة فى تكوين جيش ذات قدرات عسكرية ولو محدودة. إلى كافة صور نزع السيادة ومن هنا يتكشف لنا أن حجم التنازل من عدم الاعتراف بمنظمة التحرير إلى الاعتراف بها بعد تنازلها عن انوات قوتها وتصالحها بل وإدان ذلك، بالإضافة إلى عدم الاعتراف بدولة فلسطين إلى امكانية

قيام دولة ذات علم ونشيد ورئيس مع التمسك بنزع سيادتها يجعلنا أمام تنازلات هامشية ليست فى جوهر الموضوع وهو اقامة دولة ذات سيادة حقيقية على ترابها فى الضفة والقطاع مع وحدة ذلك التراب إلا أن التطور الحادث من ١٩٦٧ حتى الآن لن يوصل إلى ذلك.

إذن الفروق طفيفة جداً وتعبر عن ثوابت واضحة فى ذهن المفاوض الإسرائيلي لا يتنازل عنها إلا أنه غير ممانع فى أن يبدو كذلك من أجل صورة المسئولين العرب الجالسين معه على مائدة مفاوضات.

من كل ما سبق نستطيع أن نستخلص أن أمن دولة إسرائيل هو المفروض على أجندة اجتماعات المفاوضات بين إسرائيل وكافة الاطراف المفاوضة وذلك عبر شبكة من القضايا (التطبيع - الانذار المبكر - عدم العودة لحدود ١٩٦٧ - لا دولة ذات سيادة على حدود نهر الاردن - نزع السلاح - حصة إسرائيل فى المياه العربية - القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل - لا لحق العودة الفلسطينى - حل وسط اقليمي الخ).

ويكفى هنا أن تريد من تأكيدنا على فكرة التنازلات غير الجوهرية والهامشية على محور أكثر من قضية ومنها قضية عودة الارض العربية بعد ١٩٦٧، حيث من المعروف أن هناك تفسيرين لقرار ٢٤٢ بشأن الانسحاب الاول منها عربى حيث يفسر القرار بأنه انسحاب من كل الارض العربية، وتفسير إسرائيلي يفسر الامر على انه انسحاب من اراضى عربية احتلت بعد ١٩٦٧، فيما بعد وعلى الارض نجد أن إسرائيل متمسكة بتفسيرها واعلمته فى كافة المفاوضات المصرية - الاردنية - الفلسطينية حيث لا عودة لحدود ٦٧ وذلك عبر التمسك وعدم أرجاع بعض الارض كما حدث فى الاردن وفلسطين - حتى الآن - أو نزع سلاح بعض المناطق الحدودية وفرض شروط أخرى لسيادة إسرائيل أو على الأقل دخول مواطنيها اليها وكأنهم فى إسرائيل مثل مصر والاردن والضفة الغربية وغزة. بالإضافة إلى الشبكة الاخرى للتطبيع المفروض لنزع العداء والهيمنة الإسرائيلية.

فهذه رؤية حزب العمل الإسرائيلي من خلال برامجه وهو حزب يضيف على أنه يسار بوسط وتحالفاته يغلب عليها التحالفات اليسارية. فما بالنا بالليكود المعبر عن الكتلة الحزبية اليمينية.

هوامش:

تم الاستفادة من كتاب غازى السعدى - الاحزاب والحكم فى إسرائيل والصادر عن دار الجليل للدراسات والابحاث الفلسطينية والدراستين المنشورتين فى كراسات استراتيجية للدكتور عماد جاد عن الانتخابات

«قبول الآخر.. وثقافة السلام» نماذج من مضاهيم فلسفة التسوية

هاني عياد

الإسرائيلية من ميل «المجتمع» هناك، إن لم نقل جنوحه نحو اليمين والتطرف والعنصرية، ذلك أن معظم الهيئات والمؤسسات العربية التي ترفض التعاملات أو العلاقات الطبيعية مع إسرائيل، إنما تربط موقفها هذا باستعادة كامل الحقوق العربية المشروعة والتي سلبتها إسرائيل، بينما نجد أن الجنوح الإسرائيلي نحو التطرف والعنصرية إنما هو قائم أساساً على استمرار اغتصاب حقوق الغير، بل أن ثمة من يرفض أصلاً الاعتراف بهذا «الغير». وفي تجاهل كامل لهذا الفارق الجوهرى، بكل مايتضمنه من دلالات، تنطلق سهام الحملة الأيديولوجية الفكرية باتجاه العرب، والمصريين خصوصاً، دون الإسرائيليين. إن من بين مايتضمنه هذه الحملة، على سبيل المثال لا الحصر، مفهوم «قبول الآخر» - وسوف نعود إليه تفصيلاً فى السطور القادمة - والذي يبذل منظرو الحملة، ومن بينهم مصريون وعرب، جهوداً خارقة لاقتناع الجانب العربى به، بينما يكاد يغيب تماماً أى اثر لجهد مماثل على الجانب الإسرائيلى، الذى يواصل بدم بارد كل الممارسات العنصرية التى تؤكد رفضه للآخر الفلسطينى خصوصاً والعربى على وجه العموم، بدءاً برفض عودة اللاجئين والنازحين، وصولاً إلى هدم منازل من بقى منهم فى الاراضى الفلسطينية، ومصادرة أراضيهم واقامة المستعمرات (المستوطنات) وتعذيب المتهمين، لكن المفارقة تبلغ احدى ذراها المناوئة عندما نلاحظ أن كل هذه الممارسات على الجانب الإسرائيلى، والتى لاتحتل الجدل بشأن معناها الرافض لقبول الآخر، تصدر عن هيئات ومؤسسات حكومية ورسمية، يفترض فيها أن تكون «القدوة» فى قبول الآخر، على الاقل بحكم أنها المعنية مباشرة بمايدور من مفاوضات تستهدف فى النهاية تحقيق التسوية التى تتطلب ضمن مايتطلب تحقيق

يعتقد بعض المراقبين والمحللين أن عملية التسوية العربية الإسرائيلية، حتى مع التسليم بوجهات نظر اشد المعارضين لها، لاتشكل من الخطورة على تاريخ العرب وحاضرهم، فضلاً عن المستقبل، بقدر ماتحملة المنظومة الفكرية المرافقة لخطوات التسوية والتى تستهدف تسويقها والترويج لها من مخاطر جدية، ذلك أن اتفاقيات التسوية، سواء التى أبرمت بالفعل، أو تلك القادمة على الطريق، ومهما تضمنت من تنازلات فى الأرض والحقوق، لن تسلب الاجيال القادمة حقها فى أن تقول كلمتها، وتاريخ الشعوب القديمة والحديثة لم تعرف حتى الان وثيقة تعاقدية بقيت قوتها الالزامية إلى مالانهاية. بعبارة اخرى فإن اقصى مايمكن أن تصل إليه اتفاقيات التسوية من حيث كونها عقوداً مبرمة بين طرفين، هو عدم استعادة كامل الحقوق العربية المسلوبة وبقاء بعضها بين يدي الطرف الاقوى (إسرائيل) وفق موازين القوى الراهنة، فى حين أن المنظومة الفكرية الأيديولوجية المواكبة لعملية التسوية، منذ بدأت فى كامب ديفيد وحتى تتحقق صفة الشمولية فيها (بالمعنى الجغرافى للكلمة)، لاتستهدف الأرض أو السيادة وإنما هى توجه سهامها مباشرة إلى الإنسان العربى، وعقله وتفكيره الجمعى، بهدف تطويع الاجيال القادمة، وبالتالي ضمان استمرار قبولها باتفاقيات الازعان التى توصل إليها السابقون.

حركة فى اتجاه واحد

إذا كانت الارقام والاحصائيات، فضلاً عن الوقائع المادية الملموسة، تؤكد أن الرأى العام العربى لم يزل يرفض ويقاوم فكرة التطبيع مع إسرائيل، ويتعامل بتحفظ شديد مع إجراءات وخطوات التسوية الجارية، فإن ثمة فارق جوهري وأساسى بين هذا الموقف وبين ماتقول به استطلاعات الرأى فضلاً عن نتائج الانتخابات البرلمانية

فكرة «قبول الآخر»!

ودون أن نستترسل في المزيد من الامثلة، يمكننا أن نكتشف بسهولة ويسر أن الإنسان العربي وحده دون غيره (الإسرائيلي)، هو المستهدف الحملة الفكرية الايديولوجية المواكبة لخطوات واجراءات عملية التسوية. ورغم هذه المفارقة، إلا أننا لانستطيع أن ننكر أن عملية التسوية، بشقيها الاجرائي والفكري، تبدو متسقة تماماً مع الاساس الذي انطلقت منه والاهداف التي تتوخاها. لقد بدأت هذه العملية بزيارة الرئيس السادات لإسرائيل عام ١٩٧٧ «من أجل مخاطبة الإسرائيليين في عقر دارهم وأقناع ممثليهم في الكنيسة بجدوى السلام واهميته لكل شعوب المنطقة» حسب كلمات السادات نفسه في خطابه الشهير في مجلس الشعب المصري يوم ١٩/١١/١٩٧٧، والذي جاءت الزيارة بعده بعشرة أيام فقط، بناءً على الدعوة التي تلقاها من مناحيم بييجين رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك. دلالات الكلمات هنا لاتحتمل التأويل، ومعانيها لاتقبل جدلاً كثيراً، فإذا كانت خطوات «السلام» يمكن أن تبدأ بالزيارة، فإن السلام لن يتحقق إلا عبر اقناع «الشعب» الإسرائيلي به، وتلك بالضبط مهمة الجانب العربي، وكلمات الرئيس السادات تجعل هذا العمل يبدو وكأنه نوع من الشجاعة! هذه الفكرة سرعان ما نمت وتبلورت في صورة جماعات وجمعيات مختلفة (لايجب التقليل من شأنها حتى وإن كانت محدودة العدد والقدرات) اخذت على عاتقها مسئولية اقناع الإسرائيليين ليس فقط بأن العرب يريدون السلام حقاً، لكن أيضاً أنه (السلام) مهم ومفيد لهم. وبمد الخط على استقامته فإن اهم ادوات الاقناع تتمثل في «بعض» التنازلات العربية، دون أن تقابلها تنازلات مماثلة من الجانب الإسرائيلي، الذي لن يتنازل سوى عن حقوق اغتصبها في الواقع! ثم إيمان العرب المطلق بفكرة ومبدأ «قبول الآخر»، مثلاً، وايضاً دون أن يكون مطلوباً من الجانب الإسرائيلي الايمان بذات المبدأ!.

قبول الآخر

يشكل مبدأ «قبول الآخر» أحد أبرز النماذج الصارخة في المنظومة الفكرية المواكبة للخطوات الاجرائية في مسيرة التسوية. تزامن طرح هذا المصطلح في سوق التداول مع احتدام التوتر الطائفي في مصر، فبدأ للوهلة الاولى وكأن المقصود منه هو «قبول الآخر الديني»، لكن طرحه للتداول بهذه العمومية ودون تحديد واضح لضمون هذا «الآخر»، ويعيداً عن التفتيش في ضمائر ونوايا حاملي براعة اختراعه، جعل من السهولة بمكان لى ذراع الكلمات وتطويعها باتجاه التسوية المتعثرة، ليصبح الشعار واحداً من اسلحة المنظومة الفكرية الايديولوجية المرافقة لعملية التسوية، ولنكتشف أن ذلك «الآخر» المطلوب قبوله هو الإسرائيلي! ولاتقف حدود المفارقة هنا

عند حقيقة أن هذا الآخر هو الذي يرفض الاعتراف بنا فضلاً عن قبولنا، وهو ماتعكسه سياساته العملية على الارض، وخاصة في مواجهة الشعب الفلسطيني، إنما تبلغ احدى ذراها المساوية عندما نكتشف أن علينا نحن أن ندفع ثمن هذا القبول من حقوقنا التي لم نزل مسلوبة. ويأتى الموقف الأوروبي من نتائج الانتخابات البرلمانية النمساوية ليضيف ابعاداً جديدة لدات المفارقة وهي لم نزل في ذروتها المساوية.

في الوقت الذي يجهد الكثيرون من «العرب» انفسهم لترويج «قبول الآخر» تواصل الحكومة الإسرائيلية مصادرة أراضى الفلسطينيين وهدم منازلهم واتباع سياسة العقاب الجماعي وبناء المستعمرات (المستوطنات) الجديدة والتوسع فيما هو قائم منها بالفعل في الاراضى العربية المحتلة، وتنفرد المحاكم الإسرائيلية باصدار حكم يعطى للاجهزة القمعية الحق في تعذيب المعتقلين الفلسطينيين لانتزاع الاعترافات منهم. وفي زمن «قبول الآخر» لم يزل اللاجئين والنازحون الفلسطينيون يبحثون عن حقهم في العودة إلى وطنهم أو التعويض عن ذلك وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وتواصل حكومة تل أبيب اصرارها على عدم اعادة ماغتصبته من الحقوق العربية، وهو مايصيب عملية التسوية، حتى بمفهوم كونها تسوية مؤقتة، في مقتل وينسف بالتالي - أو هكذا يفترض - مبررات نشر وتسويق «قبول الآخر» وغيره من شعارات المنظومة الفكرية التي تواكب التسوية وتروج لها. وبينما يتسكع مصطلح «قبول الآخر» في الحوارى والازقة العربية، تواصل الطائرات الإسرائيلية قصف لبنان وتدمير البنية التحتية للعاصمة بيروت، ولا يكتفى وزير خارجية إسرائيل بذلك فيعلن استعداد بلاده وقدرتها على إحراق كل لبنان

ولئن كانت تجربة جنوب أفريقيا مشحونة بالدروس، ففعل الدرس الذي يعيننا هنا يتمثل في أن احداً لم يطالب سكانها الأصليين (السود) بقبول الآخر الابيض، لكن العكس تماماً هو ماحدث، حين اضطر هذا الاخير إلى القبول بالآخر الاسود. بيد أن الفارق الاساسى بين تجربة جنوب أفريقيا ومسيرة التسوية العربية - الإسرائيلية يكمن في الاساس النظرى الذي استندت عليه هذه الاخيرة والمتمثل في أن نذهب إليهم لنحاورهم ونقنعهم بأن مصالحتهم تكمن في إقرار السلام، واستطراداً فإنه في سبيل اقناعهم لا بأس من أن نقدم «بعض التنازلات»!

والتناقض في مواقف اصحاب هذا الشعار والمتحمسين له يبدو صارخاً، فبينما هم يريدون بشعارهم هذا اختراق المواقف الشعبية الراضية للتطبيع مع إسرائيل، وشل دور مؤسسات المجتمع المدني التي

نجحت، رغم ماتعانيه من ضعف ومايكل حركتها من قيود حكومية، في إقامة حوار عاليه لمقاطعة إسرائيل، وبما يوحي أن مفهوم «الآخر» لديهم واسع ورحب حد أنه يصل إلى تخوم إسرائيل. لكن سرعان ما نكتشف أن هذا الاتساع لا يكفي لاحتواء «الآخر» الإرهابي على المستوى الداخلي، رغم أن الفوارق بين ممارسات هذا الأخير محلياً والممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ليست سوى فوارق كمية، كما أن المفهوم نفسه ليس به متسع لاستيعاب صدام حسين على الصعيد العربي إذا ما بدا أنه يمكن أن يكون ذلك «الآخر»، دون أن يعنى ذلك أننا نتبنى سياسات ومواقف أى منهما أو حتى ندافع عنهما، لكنها فقط مجرد إشارة إلى التناقض الحاد في مواقف هؤلاء الذين لا يرون الاخطار الجدية التي تتهدد الوطن جراء فتح ابواب التعامل مع إسرائيل على مصراعيها، وبما يثير الريبة في حديثهم عن مخاطر التطرف الديني، رغم أنها حقيقية بالفعل، فضلاً عن الازدواجية المثيرة لما هو أكثر من الريبة بين الموقف من حكومة تل أبيب والموقف من حكومة بغداد.

ثقافة السلام

وعلى عكس شعار «قبول الآخر» يأتي شعار «ثقافة السلام»، الموجود في الخدمة منذ وقت مبكر، وإن كان قد جرى سكه وطرحه للتداول متأخراً. إن إعادة قراءة الاتفاقيات المبرمة بين إسرائيل والاطراف العربية المختلفة منذ كامب ديفيد إلى أوصلو ووادي عربة، تكشف حرص إسرائيل، بل إصرارها على أن تتضمن كل الاتفاقيات التي تتوصل إليها مع أى طرف عربي، وكل طرف عربي فقرة خاصة تنص على ضرورة وقف كل اشكال الدعاية المعادية لها في وسائل الاعلام، وإعادة غربة مناهج التعليم بهدف تخليصها من كل مامن شأنه بث وإثارة العداء تجاهها في نفوس الاجيال الشابة. ولعلنا لانضيف جديداً إذا ما قلنا إن التعليم يشكل احد اهم مكونات الشخصية الثقافية، مثلما يعد الاعلام أبرز وسائل بلورة الرأي العام وبناء العقل الجمعي. وهو ما يعنى أن إسرائيل قد اهتمت منذ البداية ببناء «ثقافة السلام» على الجانب العربي وقبل فترة طويلة من ظهور الشعار وطرحه للتداول. والادعاء هنا أن ماتتضمنه هذه الوثائق من مواد وينود يعود بالالزام على الطرفين، لا يخلو من تبسيط، ذلك أنه ليس مفهوماً كيف يمكن أن تتوقف إسرائيل عن بث الدعاية المعادية للعرب المصريين دون العرب السوريين أو العرب الفلسطينيين مثلاً؟.

و«ثقافة السلام» بهذا المعنى التي تريدها إسرائيل

والمنصوص عليها في الاتفاقيات الموقعة معها، تعنى - أولاً - الغاء حقبة هامة من تاريخ النضال الوطني والقومي العربي (بالمعنى الجغرافي والسياسي للكلمتين)، وهي الحقبة الممتدة في تاريخنا إلى ما قبل قيام إسرائيل، والتي تشمل كل اشكال النضال ضد الصهيونية، بما هي شكل من اشكال العنصرية، بصرف النظر عن مصير قرار الامم المتحدة المتضمن هذا المعنى. ثم تزوير للتاريخ عندما يستوى فيه الجاني مع المجنى عليه، مثلما هي - ثانياً - تزوير للحاضر ايضاً، إذ أنه بمفهوم المخالفة يكون التمسك بالحقوق المشروعة والدفاع عن السيادة الوطنية هو «ثقافة الحرب». واستطراداً فإن ثقافة السلام بهذا المعنى وفي تلك الاجواء تعنى - ثالثاً - اسقاط كل الفوارق بين الحروب الدفاعية والحروب العدوانية، وبمد الخط على استقامته سوف يتحمل العرب مسئولية كل الحروب ضد إسرائيل، وتسقط كل الحواجز السميكة بين المعتدى والمعتدى عليه، وبين مغتصب الحق، والذي يسعى لاستعادة حقوقه المسلوبة.

والمفارقة هنا تتمثل في أنه في الوقت الذي ينشط فيه التعامل بشعار «ثقافة السلام»، فإن «ثقافة الحرب» لم تزل تشكل العمود الرئيسي والاهم في مجمل السياسات الإسرائيلية، دون أن يطالبها احد، بمن في ذلك دعاة ثقافة السلام من العرب؛ بالتخلي عن ثقافة الحرب الحقيقية، والتخلي في سياساتها العملية بثقافة السلام، خاصة وأنها تنفرد بين كل اشكال وانماط الاستعمار القديم والحديث التي عرفتتها البشرية، بممارسات لم تعرف شعوب العالم مثيلاً لها من قبل.

ولا يغير من الامر شيئاً أن تعلن منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٠ عاماً لنشر «ثقافة السلام» أكثر من إثارة الدهشة حول قدرة هذا الشعار على الخروج سليماً من بين النيران التي تحرق العواصم العربية، وبما يكفي لما هو أكثر من القاء ظلال قاتمة من الشك حول نوايا وتوجهات تلك المنظمة الدولية في زمن هيمنة القطب الأمريكى الواحد على مصير العالم ومقدرات الشعوب.

... وعود على بدء، يمكن القول اجماً إن مأزق التسوية الجارية حالياً، وبالتالي أزمة المتمسكين بها والمروجين لها، إنما تكمن اصلاً في اساسها الفكري وقاعدتها النظرية والتي انطلقت من وهم الاعتقاد بأن ما بيننا وبين إسرائيل مجرد حاجز نفسى يمكن إزالته بالذهاب إليهم والحوار معهم واقناعهم بجدوى وفائدة السلام.

إيران في معادلة التفاوض العربي - الإسرائيلي

عبد الخالق فاروق

إيران في المنظور الاستراتيجي العربي:

يعانى المنظور السياسى العربى عموماً والمصرى على وجه الخصوص، من قصور ملحوظ فى التعامل مع البعد الإيرانى فى محيط العلاقات العربية والاقليلية سواء فى الصيغة السلمية لهذه العلاقات أو فى صورتها الصراعية أو التنافسية.

فإيران دولة حيوية فى الاقليم فهى علاوة على وزنها الاستراتيجى فى التفاعلات الاقليمية تمثل عمقاً تاريخياً وحضارياً وثقافياً لا ينبغى تجاوزها أو القفز فوق حضورها.

ويصاب المحلل بالدهشة والحيرة من نظرة كثير من الكتاب العرب والمصريين، وكذا بعض دوائر صنع القرار إزاء الدور الإيرانى بعد الثورة وحكم رجال الدين منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن.

فقد درجت هذه الكتابات على اعتبار إيران بالاضافة إلى إسرائيل وتركيا أحد مصادر تهديد الأمن القومى العربى (١) والحقيقة أن هذه النظرة بقدر ما تحمل من استاتيكية فى الرصد والتحليل، فهى ترتب نتائج سياسية غير ايجابية تضيق شرايين الحركة السياسية العربية والمصرية، وتخضع من رصيد الدعم للجانب العربى فى صراع تاريخى ودامى ممتد مع إسرائيل المدعومة من الحركة الصهيونية العالمية ومن الولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبية والغربية.

فإذا كان جوهر العلاقات العربية الاسرائيلية هو «الصراع» بأشكاله المختلفة، حيث يجسد جوهر الوجود الاسرائيلى فى المنطقة الرغبة فى تفتيت الكيانات الجيوسياسية المستقرة نسبياً واستغلال كل فرصة متاحة لتفجير التناقضات العرقية أو الدينية (العراق - السودان - مصر) بما يؤدى إلى انهيار كيانات قوية فى المنطقة قادرة على الصمود أمام جنوح المشروع الصهيونى الغربى فى منطقة حساسة لمصالح الغرب (٢) فإن مضمون العلاقات

العربية الايرانية هو «التنافس» فى إطار من الضوابط السلمية تاريخياً. كيف؟

فهذا البلد هو من المنظور الجيوسياسى كيان مستقر وذو تأثير فى دائرة واسعة من التفاعلات السياسية لدول الجوار وهو من المنظور الثقافى والحضارى يتميز بدور فعال فى إثراء الحضارة الانسانية والحضارة العربية والاسلامية بعمق لا يستهان به وبأصالة لا يمكن إنكارها وقد أبرز المؤرخون والدراسون للعلاقات الايرانية العربية عنصران يحكمان هذه العلاقات قبل الاسلام وبعده.

الأول عنصر التنافس إلى حد الصراع.

الثانى: عنصر التعاون والتآلف إلى حد الوثام.

وطول التاريخ القديم والوسيط ظلت العلاقة بين الحضارة الفارسية من جهة والحضارة العربية والاسلامية من جهة أخرى تتميز بالتنافس المستقر تارة والصراع المكشوف تارة أخرى.

ولعل هذا الواقع يفسر - فى جانب منه - الاحتضان الفارسى لأحد طرفى الانقسام التاريخى بين أهل السنة وأهل الشيعة ليضيف لعوامل التنافس الحضارى والثقافى عنصر أكثر تعقيداً ألا وهو العامل الدينى والجدل الفقهي بين السنة والشيعة.

هذه الخلفية التاريخية تمثل حقائق لا غنى عنها فى فهم الجنور الكامنة فى العلاقات التنافسية البادية على السطح بين العرب والايرانيين.

بيد أن سيادة هذه النظرة على الرؤية العربية المعاصرة تمثل وجهاً واحداً من الحقيقة، فالمحلل المدقق للاموضاع الايرانية بعد الثورة على حكم اسرة بهلوى وصعود حكم آيات الله عام ١٩٧٩، سوف يكتشف الدور المفاير الذى تلعبه السياسة الايرانية الجديدة والامكانيات المتاحة والمفيد توظيفها لصالح القضية العربية الرئيسية وهى تحرير فلسطين ووقف التمدد الاستراتيجى الاسرائيلى فى المنطقة والذى لم تعد خافية اطماعه ومخاطره على الجميع.

وتستند النظرة التقليدية المصرية والعربية لإيران والمعتمدة في دوائر صنع القرار في مصر كما في غيرها من الدول العربية على مجموعة من المقولات هي:

أولاً: أن إيران كانت ومازالت لها مطامع اقليمية في منطقة الخليج العربي تتمثل في محاولات السيطرة على بعض جزر الخليج (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) كما أن اطماعها بالنسبة للبحرين واضحة للعيان. ثانياً: أن هذه الاطماع قد اخذت زخمها الجديد عام ١٩٧٩ في إطار محاولات مستميتة لتصدير الثورة الاسلامية ومنطلقاتها إلى كامل دول الجوار الجغرافي كما تجسدت في احتضان كثير من الحركات الاسلامية المناهضة لأنظمة الحكم في بلدانها (مصر - الجزائر).

ثالثاً: أن العداء الإيراني الجديد لإسرائيل ينطلق من رؤية دينية بالاساس وهو ما من شأنه تفجير وتحويل مسار الصراع العربي - الإسرائيلي وحرقة في اتجاه المفهوم الديني للصراع (إسلامي - يهودي) وربما اسلامي مسيحي أو صليبي وهو ما يمثل خطورة على جوهر الاوضاع والتوازنات الهشة في المنطقة خاصة بعد تنامي نغمة ومفهوم الصراع الحضاري الذي طرحه صامويل هنتجتون وتلقفته دوائر عديدة في مراكز رسم وصنع السياسات في الولايات المتحدة (٣).

رابعاً: إن إيران بعد الثورة لا تخف عدائها لمعظم - إن لم يكن كل - أنظمة الحكم العربية وتعتبر القائمين عليها دمي أو عملاء للسياسة الامريكية بما يستوجب مناصبتهم العداء وهو ما يؤدي إلى تدخلات إيرانية في الشؤون العربية الداخلية (٤).

ومن هنا ظل الكثير من الكتاب والمحللين الاستراتيجيين العرب والمصريين ينظرون إلى إيران باعتبارها احد مصادر تهديد الأمن القومي العربي (٥) مساوين بذلك بين موقفها وموقف كل مناسرائيل وتركيا، وهو خطأ استراتيجي لا بد من تداركه في رسم سياستها الخارجية الجديدة خاصة بعد أن سقط وهم «الشريك الامريكي المحايد أو النزيه» خلال السنوات القليلة الماضية.

فبرغم إقرارنا بصحة بعض النوافع والمنطلقات الإيرانية المنافسة أحياناً والمناقضة أحياناً أخرى للمصالح العربية فإن هناك متغيرات هامة في توجهات السياسة الإيرانية منذ فبراير ١٩٧٩ ينبغي الاستفادة منها كرصيد اضافي لوراق الضغط العربية في مواجهة المشروع الصهيوني في المنطقة وتجاهل الولايات المتحدة للمصالح والحقوق العربية ومن أهم هذه التوجهات الإيرانية الجديدة :

١ - أن إيران التي ظلت لعقود طويلة قبل الثورة عينا لإسرائيل وأمريكا وانشطتها الاستخبارية ضد العرب فقد صارت طرفاً على خط المواجهة الساخنة مع إسرائيل في جنوب لبنان (٦).

٢ - وبالقدر نفسه تحولت إيران من حليف سياسي واقتصادي واستراتيجي لإسرائيل والولايات المتحدة إلى

أحد مصادر الازعاج الدائم للمصالح الاسرائيلية والامريكية في المنطقة وهي بتحالفها مع سوريا ومنظمة التحرير - حتى اندلاع نيران الحرب العراقية الإيرانية - تعد اضافة لقدراتهما على المقاومة والصمود للضغوط الاسرائيلية والامريكية.

٣ - وإذا كان اندفاع الثورات هي ظاهرة انسانية واجتماعية وتاريخية مفهومة في حدودها وفي إطارها الزمني فإن قدرة الأنظمة العربية وخاصة مصر على احتوائها ووقف امتداداتها، هو مقياس لاختبار فاعلية ومشروعية النظام والحكم، بحيث لا تؤثر سلباً على صفاء الرؤية ووضوحها لدى دوائر رسم السياسات بشأن الاستفادة من المطامع الإيرانية في دور متزايد على مساحة المواجهة مع إسرائيل لتوظيفها لخدمة الموقف العربي العام (٧).

والحق فإن السياسة السورية قد نجحت منذ قيام الثورة الإيرانية في توجيه مسارات هذا الدور الإيراني على الساحة العربية لخدمة مركزها الاستراتيجي في مواجهة إسرائيل، فسوريا التي تعرض موقفها إلى الاهتزاز بعد زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ وإنفراده بالتصالح مع إسرائيل قد وجدت في الدعم والمساندة الإيرانية فرصة لتعديل الميزان المختل في القوى بينها وبين إسرائيل بما يعوض جزء من خسارتها بخروج مصر من ساحة المواجهة مع المشروع الصهيوني في المنطقة.

٤ - إن الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت لثمانى سنوات متصلة وبصرف النظر عن ملامستها وأسبابها وبواقعها ومن يتحمل خطأ اندلاعها قد افرزت وضعاً جديداً في إيران يميل إلى التريث والتروى في التعامل مع الشأن العربي عموماً والخليجي بصفة خاصة وهو ما يستدعي العمل على توظيفه من جانب دبلوماسية عربية فعالة ونشطة.

٥ - إن الطموح الإيراني وربما الاطماع الإيرانية في بعض جزر الخليج هي مسألة مفهومة في حدود تحرك إيران منذ عهد الشاه وحتى الآن وهي بمثابة تحدى حقيقي أمام نظام الأمن العربي الجماعي برمته لكنها تظل تحت السيطرة خاصة إذا اقدمت بعض دول الخليج على اجراء تعديلات موسسية في نظامها السياسي بما يكسبها مشروعية أكثر شمولاً واتساعاً لدى الفئات المعارضة والتي يجد بعضها في الدعم الإيراني سنداً يعتد به.

واستغراق بعض الكتاب العرب في الحديث حول هذه الاطماع وانعكاسات التركيبة السياسية الداخلية المتشددة على السياسات الخارجية لها (٨) هو بمثابة قصور في رسم سياسات عربية غير تقليدية لاجتذاب إيران داخل دائرة الصراع العربي الإسرائيلي الذي لم يصل بعد إلى محطة سلام حقيقي متوازن بفعل السياسات العدوانية الإسرائيلية.

٦ - إذا كانت المصالح هي المحرك لسياسات الدول على

اختلاف نظمها وتوجهاتها فإن الايديولوجيات والعقائد الدينية أحيانا ما يكون لتأثيرها على مجرى العلاقات السياسية الدولية أو الاقليمية أو الثنائية دوراً لا يستهان به، ونعتقد أن «الطلاق» العقائدي والايديولوجي بين النظام السياسى الايرانى من جهة والنظام العنصرى الاسرائيلى من جهة أخرى عنصران هاما فى فهم ابعاد الصراع بينهما وحدوده. لذا فإن هذا الصراع مرشح للاستمرار لسنوات طويلة قادمة طالما بقى النظامان يعتمدان على منطلقات دينية وعقائدية فى رؤيتهما وحركتهما السياسية تجاه بعضهما البعض.

إذن كيف نصوغ سلة سياسات قادرة على توجيه المسار الايرانى داخل اطار صراع السلام فى المنطقة؟
ايران ومفهوم الاحتواء الايجابى:

شهدت المنطقة العربية منذ مطلع القرن الحالى وظهور نوايا السياسة البريطانية فى اقامة وطن قومى لشتات يهود أوروبا فى فلسطين، أشكالاً جديدة من التفاعلات السياسية والصراعات العرقية والمذهبية اتسمت بالعنف والمواجهات العسكرية الدموية. واستمر هذا النمط من التفاعلات على مدى ستين عاما تقريبا، متخذاً شكل الدورات العشرية، بحيث دارت المعارك العسكرية بين هذه لموجات اليهودية المهاجرة المستعمرة من جهة والسكان العرب من فلسطين وعرب من جهة أخرى كل عشر سنوات تقريبا (١٩٢٧ - ١٩٣٧ - ١٩٤٨ - ١٩٥٦ - ١٩٦٧ - ١٩٧٣ - ١٩٨٢ . الخ).

والحقيقة أن المتأمل لنتائج هذه المواجهات الدامية، يدهشه ذلك النتائج الصافى من الخسائر على الجانب العربى، والمكساب التراكمية على الجانب الصهيونى، برغم ما يبدو من المظهر العام من الثقل البشرى والاقتصاد والعسكرى العربى مقابل تواضع يبدو على السطح ايضا لامكانيات الجماعات اليهودية المستعمرة والوافدة على ارض فلسطين.

وبصرف النظر عن حدود الدعم الصهيونى الدولى لهذه الجماعات والتأييد المستتر للسلطات البريطانية فى فلسطين والمباركة السياسية التى حظى بها هذا المشروع الاستيطانى من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - حينئذ - فإن سر نجاح هذا المشروع وأنتصاره واعلان قيام الدولة العبرية فى مايو عام ١٩٤٨ لم يكن سوى محصلة لتفاقم التناقضات والنزاعات والمزايدات بين الانظمة العربية على بعضها البعض مقابل وحدة الارادة والهدف على الجانب الاسرائيلى، وبمعنى آخر فقد كانت قوة إسرائيل مستمدة بصورة اساسية من ضعف الموقف العربى العام وليس اعتمادا على قدراتها الذاتية أو الدعم الاوروبى والامريكى (٩).

ومنذ ذلك التاريخ وحتى زيارة السادات المحتلة فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ ظل النمط ا لغالب على التفاعلات السياسية فى المنطقة هو نمط الصراع المسلح وإذا كان اقدام

السادات على هذه الخطوة قد فتح صفحة جديدة لتسوية سياسية تاريخية لهذا الصراع بالوسائل الدبلوماسية فإن الظروف غير المتكافئة واندفاعات السادات غير المحسوبة قد ادبا لتسوية سياسة غير متوازنة أدخلت المنطقة إلى تفجيرات ذاتية وجنوح بعض الانظمة لشغل دور قيادى بدا شاغرا بخروج مصر من ساحة العمل العربى الجماعى وانضمامها إلى تحالف غير مسبوق مع الولايات المتحدة وحلفاها بالمنطقة (شاه ايران - اسرائيل .. الخ).

هذه الصيغة الجديدة للتسوية اضررت بالمنطقة باكثر مما افادتها حيث انقرط عقد التضامن العربى فى حدوده الدنيا وازدادت الاعتداءات الاسرائيلية العسكرية بصورة غير مسبوقة ولا معهودة فطالت بطائراتها حدود بغداد وحطمت المفاعل الذرى العراقى (٤ يونية ١٩٨١) واحتلت لأول مرة عاصمة عربية (بيروت سبتمبر ١٩٨٢) ووصلت بوحداتها الخاصة إلى عاصمة تونس وموانئ ليبيا.

واستمر هذا الوضع حوالى عشر سنوات كاملة (١٩٧٧ - ١٩٨٧)، استنزفت من المنطقة الكثير من الموارد والامكانيات (حرب الثمانى سنوات بين العراق وايران) وعمقت من الانقسام بين الحكومات العربية حتى توجه الحادث المناوئ بغزو العراق للكويت وتوسيع حجم الخلافات والشقاق ليس بين انظمة الحكم العربية وحدها ولكن ايضا فى النفوس والجروح الفائرة لدى الشعوب العربية هنا وهناك.

وبانعقاد مؤتمر التسوية فى العاصمة الاسبانية مدريد فى الثلاثين من اكتوبر عام ١٩٩١ برزت ملامح جديدة فى التفاعلات السياسية والانماط الصراعية فى المنطقة ككل ابرزها ما يلى:

أولاً: إن هذه الصيغة الجديدة للمفاوضات قد حشدت خلفها كل النواثر المؤثرة على المسرح الاقليمى والدولى - باستثناء ايران والعراق وليبيا - بحيث بدا أن الجميع وإن لم يكن مشاركاً بفاعلية فهو مراقب من كتب لكل ما يجرى فيا يسمى «عملية سلام الشرق الاوسط».

ثانياً: إن «صراع السلام» هذا قد جرى من خلاله استخدام كافة اساليب وفنون التفاوض المباشرة وغير المباشرة، العلنية والسرية، كما ان الصيغ والاليات التى وضعتها الادارة الامريكية ووزير خارجيتها البارع جيمس بيكر لادارة العملية التفاوضية (مفاوضات ثنائية وأخرى متعددة الاطراف) كانت تستهدف بالاساس تعميق التناقضات العربية وتمكين إسرائيل من الانفراد بكل طرف على حده وهو ما نجحت فيه فعلا باختراق أوسلو فى سبتمبر ١٩٩٣ ثم الاختراق الاردنى فى اكتوبر ١٩٩٤ واقامة جسور علاقات شبه دبلوماسية مع اكثر من بلد عربى آخر.

ثالثاً: إن هذه الصيغة وأن حاولت عزل مصر عن محيط المسارات التفاوضية المؤثرة عادت واكتشفت أهمية الحاجة لنور مصر فى بعض مراحل العملية التفاوضية.

رابعاً: إن قناعة جميع الأطراف العربية وإسرائيل باستحالة استمرار الانماط التقليدية للصراع العربي الاسرائيلي التي استمرت خمسين عاماً (١٠) دفعها للبحث عن صيغ جديدة للتفاعلات السياسية والصراعات الاقليمية فطرح البعض افكار من قبيل «الصراع الحضاري» وقال البعض «بالتنافس الاقتصادي» وهي كلها تعكس حالة اقرب إلى غياب الرؤية وضبابية الهدف أكثر منها طرماً لاستراتيجية بديلة في ادارة الصراع العربي الاسرائيلي.

خامساً: إن ايران وقد أصبحت طرفاً في الصراع العربي الاسرائيلي بقبول سوريا واضح منذ العزو الاسرائيلي للبنان في صيف عام ١٩٨٢ ودخولها خط النار المباشر في الجنوب اللبناني سواء عبر حزب الله اللبناني أو وجود خبراء عسكريين إيرانيين للتدريب وإدارة عمليات هذا الحزب المقاوم، قد أضفت على الصراع العربي الاسرائيلي طابعاً وبعداً جديداً ينبغي الاستفادة منه عربياً واقليمياً وإشراك ايران في صراع التسوية اللاحق لكل الصراعات العسكرية على مدار التجربة الانسانية.

ويظل التساؤل قائماً.. كيف نحيد جوانب التطرف والتشدد في الموقف الإيراني من التسوية ونوظف وجودها السياسي والعسكري لصالح الموقف التفاوضي العربي بحيث يمثل أداة ضغط على إسرائيل والولايات المتحدة؟.

لقد أدركت الدبلوماسية السورية طبيعة العلاقة المعقدة والمركبة في الموقف العربي - الإيراني ما بين طموح إيراني لممارسة دور فاعل على المسرح الاقليمي يتخذ من اندفاع الثورة وايدولوجيتها الدينية اساساً للانطلاق وبين احتياجات الموقف السوري خاصة والعربي عموماً لتوظيف هذه الظاهرة لتعزيز الموقف العربي المهتز في الصراع العربي الاسرائيلي بعد خروج مصر من ساحة المواجهة للمشروع الصهيوني منذ زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ وضعف الموقف التفاوضي العام في عملية سلام الشرق الاوسط التي بدأت في العاصمة الاسبانية مدريد عام ١٩٩١ وفي اعقاب الانهيار العربي الشامل بعد غزو العراق للكويت في اغسطس ١٩٩٠.

والحق .. فإن سوريا قد نجحت حتى الآن في توظيف الطموح الإيراني لصالح تعزيز مركزها الاستراتيجي ودورها التفاوضي، بيد أن احتواء الاندفاع الإيراني يفوق قدرات سوريا وحدها، فالامر يحتاج إلى خطة عربية مدروسة تضاعف من فاعلية النظام العربي حالياً والممثل في مصر وسوريا والسعودية تتجاوز بها الطموحات الإيرانية المتناقضة مع بعض المصالح العربية في الخليج وتوجيه ما يفيد الموقف العربي في صراع التسوية خاصة بعد تجربة صعود اليمين الصهيوني المتطرف بزعامة «بنيامين نتنياهو» إلى سدة الحكم في إسرائيل - ٩٦ - ١٩٩٩ والناورات والمراوغات التي اتبعتها على مدار سنوات حكمه الثلاث.

كما أن تصريحات زعيم حزب العمل ورئيس الوزراء

الحالي ايهود باراك لا تشير إلى خلاف جوهري عن ثوابت نتيناهو وتكتل الليكود اليميني خاصة فيما يتعلق بالقدس والموقف الاستراتيجي الثابت لإسرائيل تجاه تفتيت النظام الاقليمي العربي لصالح نظام بديل تمارس فيه إسرائيل دور القيادة وسط عالم عربي متضارب ومتناحر. وهنا تستطيع الدبلوماسية المصرية بالتعاون مع سوريا والسعودية أن ترسم خطوطاً للحركة المتوازنة والمحسوبة بدقة لتوظيف الدور الإيراني لصالحنا والضغط على الاندفاعات الإيرانية القومية لوضعها في أدنى حد ممكن من التعارض مع المصالح العربية الاستراتيجية. وتتحدد مسارات الحركة تجاه ايران في الاتجاهات الآتية:

١ - إن حسابات الحركة المصرية تجاه ايران تحكمها قيود العلاقة بالولايات المتحدة بأكثر من مخاطر الدور الإيراني الداعم لجماعات الاسلام السياسي في مصر أو في غيرها وإذا سلمنا بقدرة الدولة المصرية على احتواء النشاط السياسي أو العسكري لهذه الجماعات فإن القيد الأمريكي يظل هو الأساس والجوهر تجاه التحرك المصري صوب ايران وقد مثلت تصريحات الرئيس المصري حسني مبارك في يونيه ١٩٩٧ تجاه امكانية التعاون العسكري مع ايران للرد على التحالف التركي الاسرائيلي - والتي عادت الحكومة المصرية لنفيها في وقت لاحق، بالون اختبار ورسالة إلى الكونجرس الأمريكي ودوائر صنع ورسم السياسات باحتمال حدوث تغيير استراتيجي مصري تجاه اوضاع المنطقة إذا استمرت السياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل والداعمة للتحالف الاسرائيلي التركي وإذا ما فكرت الإدارة الأمريكية في الغاء المساعدات الأمريكية السنوية لمصر.

٢ - تستطيع الدبلوماسية المصرية ان تنهج ما يسميه البعض دبلوماسية المسار الثاني (١١) حيث ينبغي أن تشارك مصر في كافة النوات والمؤتمرات العلمية التي تنظمها ايران أو تشارك بفاعلية فيها ودفع اللقاءات الثنائية خطوات أبعد مع فتح قنوات للاتصالات وتبادل الرسائل بين الأجهزة المشاركة في رسم وصنع السياسات في البلدين. كما ينبغي العمل على زيادة التبادل التجاري وزيارات الوفود التجارية والاقتصادية بين البلدين.

٣ - التنسيق مع سوريا ذات العلاقة الجيدة مع ايران لخدمة هدف اعتدال ايران ونظرتها للتسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي، فسوريا التي تشارك في عملية التفاوض ستكون حائط صد امام شطحات وتطرف الموقف الإيراني في مسيرة التسوية، فالتشدد الإيراني مطلوب كعنصر ضاغط على المفاوض الاسرائيلي والدعم الأمريكي له ولا ينبغي أن يكون كذلك على المفاوض العربي وإذا كانت إسرائيل طوال عملية التفاوض منذ كامب ديفيد قد استخدمت بكفاءة التركيبة السياسية والرأي العام داخلها كوسيلة ضغط على المفاوض المصري، فإن ايران تصلح الآن كمعادل موضوعي لنفس الغرض في مواجهة

إسرائيل والولايات المتحدة.

٤ - بقدر ما شكل التحالف التركي الإسرائيلي استراتيجية ورقة ضغط على سوريا ومصر، فإنه مثل وبنفس القدر ورقة ضغط على إيران وهو ما حدا بالمؤسسة السياسية والعسكرية الإيرانية إلى طرح ضرورة اعتماد تحالف إيراني عربي (يشمل سوريا ومصر والسعودية في البداية) لمواجهة مخاطر التحالف الإسرائيلي التركي المدعوم من الولايات المتحدة. وتستطيع الدبلوماسية المصرية والسعودية خاصة بعد تصريحات وزير الدفاع الأمريكي وليلم كوهين الاستفزازية إبان زيارته للمنطقة (عام ١٩٩٧) أن تدعم ولو من بعيد هذه الفكرة بين سوريا وإيران كورقة ضغط على كلا الجانبين التركي والإسرائيلي من جهة وعلى إيران ذاتها من جهة أخرى. فالقبول المصري السعودي بهذا التحالف الكاسر لعزلة إيران إقليميا مشروط باعتدال السياسة الإيرانية سواء تجاه التسوية السياسية المتكافئة للصراع العربي الإسرائيلي أو في اتجاه تنازلات إيرانية مطلوبة في قضية جزر الخليج العربي المحتلة من قبل إيران وسياستها التدخلية في الاقطار العربية بين الحين والآخر.

٥ - لقد منحت السعودية لإيران فرصة عبر تصريحات الأمير سلطان التي اطلقها عام ١٩٩٧ والتي وأعلن فيها عزم المملكة استبدال القوات الأجنبية في بلاده، وهو ما يعنى إشارة ذات مغزى ردا على تصريحات وزير الدفاع الأمريكي من جهة وإلى إيران من جهة أخرى.

ويمكن بتسنيق مصري سوري سعودي مشترك «الاحتواء الإيجابي» لإيران أن يحقق نتائج على درجة عالية من الأهمية للعرب ولقضية الصراع العربي الإسرائيلي وأخيرا لكامل الترتيبات التي تجرى من خلف ظهورنا في دوائر غير عربية للمنطقة ولشعوبها خلال العقود القادمة.

من أمثلة هذه الكتابات

١ - لواء دكتور ممدوح انيس فتحى «السياسة العسكرية المصرية والتحولات الإقليمية» مرجع سابق ص ٨٧ وما بعدها.

د. هالة مصطفى «الأهرام» ١٩٩٧/٨/٢٠.

د. هالة سعودى «عزمة الخليج وبولة الجوار .. تركيا وإيران، فى كتاب «الانعكاسات الدولية والإقليمية لازمة الخليج»، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بالتعاون مع مؤسسة فردريش ايبرت ١٩٩١ ص ٢٨٦ وما بعدها.

٢ - معظم الدراسات التي أعدها بعض خبراء الأمن القومي والشئون الاستراتيجية فى العالم حول مضمون وإبعاد الأمن القومي لإسرائيل ألكوا على ركانزها التفتيتية

للكيانات المحيطة بها ومن أبرز هذه الدراسات.

أ. هاريفان «حتمية الاختيار . مشاكل استراتيجية تواجه الجيل الثانى لنولة إسرائيل ترجمة المخابرات العامة المصرية ١٩٨٠.

- عويد ينيون - مستشار الأمن القومي لمناحم بيجين ، منهشورة بعدد فبراير من مجلة Directions التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية حول مفهوم الأمن القومي الإسرائيلى فى الثمانيات وقد تم نشرها بمجلة الأهرام الاقتصادية بالعدد (٧١٨) بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٨٢.

- بنيامين هلامى «تحالفات قذرة» ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات فى مصر، رقم (٨٠٥) لسنة ١٩٩٢.

ويتضمن رسدا لسياسات إسرائيل التفكيكية بالنسبة للسودان واكراد العراق والجزائر الخ وكذلك.

- أمين حامد هويدى «الصراع العربى الإسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى» القاهرة، دار المستقبل العربى، الطبعة الأولى مارس ١٩٨٣.

٣ - Samcil 1983.

٤ - التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٨، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، الطبعة الثانية ١٩٩٨ ص ٢٢٠ ص ٢٢١ وكذلك.

د. هالة مصطفى ، الأهرام ١٩٩٧/٨/٢٠.

٥ - د. ممدوح انيس، الأهرام ١٩٩٧، ٨، ١٥.

٦ - محمد حسنين هيكى «مدافع آيات الله» دار الشروق، القاهرة ١٩٨٢.

٧ - برزت كتابات مصرية خلال السنوات الثلاثة الأخيرة تحاول رسم صورة أكثر ايجابية لإيران ومن أبرزها:

د. مصطفى الفقى «العرب وتركيا وإيران» الأهرام ١٩٩٨/١/١٧.

د. محمد السعيد عبد المؤمن «إيران تصفية حسابات أم تحول جديد» الأهرام ١٩٩٨/١١/٢٦.

- السفير ابراهيم يسرى «ثوابت سياسة مصر الخارجية» الأهرام ١٩٩٨/٢/٢.

٨ - حول تفاصيل هذه المزايدات بين الانظمة العربية حتى قبل اعلان نولة إسرائيل يمكن الرجوع إلى كتاب هام.

- محمد حسنين هيكى «المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل» دار الشروق القاهرة، الكتاب الاول ١٩٩٦.

٩ - محمد سيد احمد، الأهرام ١٩٩٧/٨/٣١.

١٠ - د. حسن وجيه، الأهرام ١٩٩٧/٨/٦.

١١ - Le Monde, Aout 1991.

مطابق استاندارد فروش آنلاین



مختارات إسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر.

الدوريات والمطبوعات:

• التقرير الاستراتيجي العربي: تقرير سنوي بدأ في الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالإنجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشارك في إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية في المركز، وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولي والإقليمي، النظام الإقليمي العربي، جمهورية مصر العربية، إلى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.

• دراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والإنجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الدراسات إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والوطن العربي، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمواجهتها.

• الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التي شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.

• «ملف الأهرام الاستراتيجي»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

• «مختارات إسرائيلية»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوي، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).